الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: القانون العام

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و المحافظة عليها

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:حقوق. التخصص: قانون دولي عام

من إعداد الطالب(ة): تحت إشراف الأستاذ(ة):

دحـــــو خيرة د / بوكر رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة).....بن قطاط خديجة.....رئيسا

الأستاذ(ة).....بوكر رشيدة .....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة).....بلباي إكرام.....مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم 2021/07/12

قال الله تعالى بعد باسم الله الرحمن الرحيم:

(وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)

سورة الأعراف : 56

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

"ما من مسلم يغرس غرسًا ، أو يزرع زرعا ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"

كلمة شكر و تقدير

نحمد الله و نشكره على جميع النعم ماظهر منها و مابطن و أحمده على نعمة العقل ، و أمدنا بالارادة و الصحة لاتمام هذا العمل المتواضع

و من لا يشكر الناس لا يشكر الله, لذا أخص بالشكر و العرفان الأستاذة المحترمة بوكر رشيدة على قبولها الاشراف على هذا العمل و كذلك على توجيهاتها القيمة .

واشكر كل من ساعدني سواء من قريب أومن بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

اهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى من قال الله سبحانه و تعالى فيهما

" و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الى روح والدي و والدتي تغمدهما الله برحمته الواسعة و أدخلهمافسيح جناته .

الى زوجي المحترم .

الى كل عائلتي الكبيرة من إخوة و أخوات و أخص بالذكرابنت أختي "زهرة الفردوس" .

المقدمـــــــــة

عرف العالم تطورات كبيرة في مختلف أوجه الحياة و ذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر الى غاية وقتنا الحاضر ، بحيث رافق هذا التطور العديد من المتغيرات العالمية منها شكل العلاقة القائمة ما بين أطراف المجتمع الدولي ، و في الدور الذي يؤديه كل منهم ، فأفرزت الحقائق على أن الدول و المنظمات الحكومية لم تعد لها القدرة على القيام بمهامها بشكل منفرد ، في تلبية متطلبات شعوبها لا سيما التطلعات ذات البعد الإنساني ، و البيئي على حد سواء ، مما ساعد ذلك على بروز فواعل جديدة على المستوى الدولي ، تساهم في القيام بالعمل الى جانب الدول و المنظمات الحكومية و قد تمثل هذا الفاعل أو الطرف الجديد في المنظمات الدولية غير الحكومية .

فنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية ، تعد إحدى الخصائص المميزة لتطور المجتمع الدولي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص ، لم تتقاعس هذه المنظمات عن التطور و النمو ، الى أن أثبتت ضرورة وجودها في الحياة الاجتماعية ، فنجد في العالم الحديث أصبحت تمثل هذه المنظمات غير الحكومية اطار عاما و أساسي للتعاون بين الدول في مجالات مختلفة من حيث موضوعها ، و من حيث أهدافها ، من أجل تحقيق أفضل مستوى من التعاون البناء بين أعضاء هذه المنظمات ، و الذي يهدف في النهاية لخدمة الإنسانية بكاملها ، و هذا الذي يجعل هذه المنظمات تلجأ الى وضع برامج و خطط محكمة و أنشطة تستعين بها في تحقيق أهدافها ([1]).

فقد ظهر مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية بسبب التطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مختلف المجالات ، و يعد من المصطلحات الأكثر شيوعا في العالم ، لكنه ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عن هذه المنظمات ، فهناك مصطلحات و تعبيرات أخرى تستخدم للإشارة الى هذه الأنواع من المنظمات ، بسبب عدم وجود اتفاق حول مصطلح واحد بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية بين الدول [(2)] كمصطلح المنظمات غير الربحية، و المنظمات الاهلية هذا الأخير الذي يكثر استخدامه في الدول العربية .

---

[1] يسرى شعبان عبد الحميد سعد الله، دراسة لطبيعة الدور المهني للمنظم الاجتماعي بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، الجزء 2 ، عدد 30 ، مصر ، 2011 ، ص 876 .

[2] حقوق الإنسان و التنمية ، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الانسانو التنمية المنعقدة في القاهرة من 7- 9 حزيران 1999 ، ط 1 ، منشور لحساب الام المتحدة الإنمائي ، القاهرة ، 1999 ، ص 352 .

فبمجرد أن جرى ترشيح هذه المنظمات من جانب المجتمع الدولي لأداء عملها في مختلف المجالات،حتى بدأت تعمل لإعداد نفسها بشكل جيد ، بحيث حاولت هذه المنظمات بالتأثير على حكومات الدول و المنظمات الحكومية الدولية ، الذي ولد الانتباه الى إنجازات هذه المنظمات الدولية غبر الحكومية من خلال القضايا التي تدافع عنها و التي تغطي جميع مجالا ت قطاعات النشاط الإنساني ، و التي منها على سبيل المثال لا الحصر : الإغاثة الإنسانية ، الدفاع عن حقوق الانسان و الرعاية الصحية و البيئة ..الخ.

حيث بدأت هذه المنظمات عملها على الصعيد الدولي على شكل هيئات يرجع اليها للحصول على أراء استشارية أو خدمات فنية فقط ، لكنها تطورت فيما بعد الى شريك جديد يساهم في إدارة القضايا على المستوى العالمي ، و من القضايا الحساسة التي اهتمت بها المنظمات الدولية غير الحكومية و كان لها و ما يزال صدى عالمي موضوع البيئة و كيفية حمايتها و المحافظة عليها ، حيث عرفت التطورات المعاصرة التي يمر بها المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بالمسائل و القضايا المتعلقة بحماية البيئة ، لم يعد من المقبول الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون لحماية البيئة مكان في الصدارة ، بل يمكن القول بأن التحديات التي فرضتها مسألة حماية البيئة أصبحت في وقتنا الراهن من أهم العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات.

فقد ازداد الاهتمام الدولي و العالمي بشؤون البيئة خلال خمسين عام الماضية ، حيث ساهمت وسائل الاعلام بشكل دائم في التركيز على المشاكل البيئية ، خاصة التغير المناخي منها و غيرها من الاخطار البيئي ، فنجد الانسان في خضم سعيه نحو تحسين حياته المعيشية ، فقد افسد هذه البيئة سواء عمدا او عن جهالة مما احدث خللا في عناصرها باستخدامه المتعسف لكل الموارد المتاحة له ، خاصة مع التطور التكنولوجي و العلمي الذي تزامن مع قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر ، مما أدى الى تزايد متطلبات المواد الأولية و التي يرجع أصلها الى الطبيعة فالاستنزاف الكبير و الهائل لهذه الثروات نتيجة سوء إستغلال هذه المواد الأولية ، تسبب في تدهور معالم البيئة و ساعد ذلك في تفشي ظاهرة التلوث البيئي من جراء الانبعاثات التي تخرج من المصانع و انتشار المخلفات السامة الناتجة عن عملية التصنيع في البيئة و كذلك تلوث الجو و التصحر و غيرها .

بسبب الاخطار البيئية التي باتت تهدد كوكب الأرض ، بدأ المجتمع الدولي بما فيها جميع شعوب العالم ينتابها القلق ، الامر الذي دفع بكل فئات المجتمع من دول و حكومات خاصة المنظمات الدولية بأصنافها سواء كانت حكومية أو غير حكومية الى السعي جاهدة بكل ما تملك من قوة من أجل حماية البيئة و المحافظة عليها ، و ذلك بوضع استراتيجيات عمل ووسائل كالمساهمة في اعداد اتفاقيات الدولية ، و اجراء

الدراسات و الأبحاث اللازمة لذلك ، بالإضافة الى اصدار التوجيهات و القرارات و اللوائح و تبادل البرامج المناسبة لحماية البيئة كل ذلك لهدف واحد و هو الحد من تفاقم الاخطار البيئية من أجلسلامة كوكب الأرض حتى نضمن حياة سليمة لكل البشر .

- **أهمية الموضوع :**

أهم نقطة تكتسيها هذه الدراسة هو أن المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهمية كبيرة جدا كونها أصبحت أحد الفواعل الجديدة المؤثرة في العلاقات الدولية اذ أصبحت تنشط في ميادين عديدة و اضحى لها دور فاعل تلعبه في اطار الامن الإنساني بوجه عام و في اطار حماية البيئة من المشكلات التي تهدد امن الطبيعة و من ثم حياة الافراد .

- **أسباب إختيار الموضوع :**

الأسباب التي دفعتني الى اختيار هذا الموضوع ، هناك أسباب موضوعية و أخرى ذاتية

أ –**الأسباب الموضوعية :**

- محاولة منا بالمساهمة و لو بجزء بسيط جدا في اثراء المكتبة القانونية بموضع له أهمية كبيرة على المستوى الدولي و العالمي و هو الدور الفعال للمنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة
- ان موضوع حماية البيئة من اخطار التلوث يعتبر من مواضيع الساعة الراهنة ، يستحق دراسته و البحث في اليات حماية البيئة .
- حب التعرف و الاستطلاع على أهم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و المحافظة عليه .

ب **الأسباب الذاتية :**

- حب الطبيعة و البيئة التي نعيش فيها و خوفا من الاخطار البيئية التي يعلمها الخاص و العام كل ذلك جعلنا نريد التعرف على وسائل حماية هذه البيئة .
- محاولة اثراء معلوماتنا عن المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في البيئة .

- **إشكالية الموضوع :**

بسبب الاخطار و المشكلات التي تعاني منها البيئة اوجب ذلك ضرورة تعاون الجميع من اجل حماية البيئة و المحافظة عليها في الحاضر و مستقبلا للأجيال القادمة ، حيث ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية بمجهودات كبيرة في الفاظ على البيئة .

و حتى يتسنى لنا معرفة المزيد عن المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة فإننا نطرح الإشكالية التالية :

مدى فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة و كيفية المحافظة عليها ؟

- **أهداف الدراسة :**

تتمثل هذه الدراسة في محاولة الالمام بجميع مجهودات المنظمات الدولية غير الحكومية بالتحديد و بشكل خاص و ذلك في اطار حماية البيئة و المحافظة عليها ذلك ان الازمات البيئية لم تنتج عن التكنولوجيا فحسب بل لسلوكيات الانسان السلبية إزاء البيئة ، ذلك السلوك الذي ينبغي أن يؤسس على ركيزة أخلاقية يكون الغرض منها تحمل كل انسان بالمجتمع مسئولية أخلاقية نحو استثمار مصادر البيئة .

- **منهجية البحث :**

من خلال دراستنا لهذا البحث اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي و كذلك المنهج التاريخيفاستعملنا المنهج التحليلي ، بحيث تناولنا جميع الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في البيئة و استراتيجيات عملها المستعملة لتحقيق أهدافها المتمثلة في حماية البيئة و المحافظة عليها ، كما اعتمدنا المنهج الوصفي حيث قمنا بوصف الوقائع و سرد كل المعلومات من تعاريف منقولة المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، و قمنا بوصف لظاهرة البيئة و مشكلاتها و مدى تأثيرها على حياة الانسان .

اعتمدنا المنهج التاريخي و ذلك بقصد الدراسة التاريخية لوضعية المنظمات الدولية غير الحكومية قبل و بعد الحربين العالميتين .

- **صعوبات البحث :**

لقد واجهتنا بعض الصعوبات في هذه الدراسة تمثلت فيما يلي :

- ندرة المراجع و صعوبة الحصول عليها بسبب حداثة الموضوع و قلة المراجع فيه
- ان الموضوع الدراسة شاسعة و متنوع بالإضافة الى حداثته اذى كل ذلك الى صعوبة ضبط الخطة لكل الجوانب التي تشمل البحث .
- ضيق الوقت و هو عامل أساسي في دراسة أي بحث .

- **تقسيم الدراسة :**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على فصلين ، حيث تضمن الفصل الأول ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية و حماية البيئة ، و تم التطرق في المبحث الأول الى الاطار المفاهيميللمنظمات الدولية غير الحكومية من تعريفها و تاريخ نشأتها و خصائها ، اما في المبحث الثاني تعرضنا فيه الى مفهوم البيئة و و أنواع التلوث البيئي ، و مصادر حماية البيئة ثم تناولنا اهم الاخطار البيئية التي تهدد امن و سلامة البيئة على المستوى العالمي .

و في الفصل الثاني تضمن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة ، حيث تعرضنا في المبحث الأول الى استراتيجيات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية في حمايتها للبيئة و في المبحث الثاني تناولنا أهم هذه المنظمات و أهم أنشطتها و أعمالها المبذولة في اطار حماية البيئة (منظمة السلام الأخضر و الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية) .

و خاتمة هذه الدراسة قمنا بإعطاء لمحة عن النتائج التي تم التوصل اليها كما قمنا بإدراج بعض التوصيات المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية الخاصة بالبيئة التي قد تساهم في زيادة من فعالية المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و بذل المزيد من الجهد للحد من المشكلات البيئية .

الفصل الأول

ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية و حماية البيئة

لقد ظهرت في عالمنا المعاصر العديد من المشكلات التي تهدد معظم شعوب العالم وسلامته و استقراره و على رأس هذه المشكلات البيئة و الاخطار المحدقة بها ، فظهر الاهتمام القانوني من اجل حماية البيئة على المستوى الدولي و الوطني باعتبارها قيمة اجتماعية توجب المحافظة عليها ، وقد زاد الاهتمام بالقضايا البيئية من طرف المجتمع الدولي و جميع الفواعل الدولية خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بالبيئة ، و التي كان لها دور بارز في مجال العمل البيئي من اجل حماية البيئة .

فإن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية ظهر الى الوجود في القرن العشرين وذلك بسبب التطورات التاريخية التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة الدولية سواء تعلق

الامر بالحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية و غيرها من المجالات ، محاولة بذلك هذه المنظمات المشاركة مع المجتمع الدولي في إدارة المشكلات التي تواجه العالم باسره خاصة منها البيئية ، مركزة على ما تمتلكه من مقومات و قدرات الناجح تؤهلها لان تكون طرفا فاعلا و مؤثرا ، هذا و يلاحظ ان معظم هذه المقومات مستمدة من طبيعة تكوينها خاصة ما يتعلق بمرونتها و قدرتها على الاستجابة لكافة المستجدات و قدرتها على تشخيص كل المعوقات و التغلب عليها ، مما استوجب الامر على جميع اطراف المجتمع فهم طبيعة تكوين هذه المنظمات و تحديد العناصر الأساسية التي تدخل في تكوينها فهذا كله يساعد الى حد كبير في بناء الشراكات الفاعلة و المجدية مع هذه المنظمات .

فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى أهم التعاريف المتعلقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وعرض اهم السمات التي تتميز بها هذه المنظمات والتطور التاريخي لنشأتهاو نحاول في هذا الفصل التطرق كذلك الى مفهوم حماية البيئة بالتطرق الى اهم التعاريف الخاصة بالبيئة و كذلك التلوث البيئي بالإضافة الى محاولة الكشف عن اهم الاخطار البيئية على الساحة الدولية .

المبحث الأول : مفهوم المنظمات الدولية غير الحكوميةو خصائها.

لقد ظلت الدولة و لفترة طويلة من الزمن هي الشخص القانوني الدولي الوحيد الى أن ظهرت كيانات جديدة التي عرفها المجتمع الدولي مثل المنظمات الدولية و الحكومات و الشركات التجارية العالمية و المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث اثار مصطلح المنظمات غير الحكومية جدلا فقهيا حول المركز القانوني الذي قد تتمتع به هذه المنظمات الذي قد يمنحها صفة التواجد بصفة موازية للدولة[1] ، كما أنها قد تثير تساؤلات عدة حول مضمونها بحيث أصبحت تعبر عن اتجاهات معاصرة ذات تأثير ظاهر في مختلف أوجه الحياة الإنسانية و في جميع المستويات [2].

و حتى يتسنى تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية لابد علينا في الأول تحديد مفهوم المنظمة غير الحكومية ، نتعرض الى كل ذلك من خلال ما يأتي :

المطلب الأول : تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.

قبل التطرق لتعريف المنظمات الدولية غير الحكومية لابد علينا في البداية من تحديد مفهوم المنظمة غي الحكومية ، بشكل عام ، لان الوقوف على مفهوم المنظمة غير الحكومية سوف يساعدنا بشكل كبير في فهم تعريف المنظمة الدولية غير الحكومية على اعتبار أنها أحد أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية على اعتبار أنها أحد أنواع المنظمات غير الحكومية و التي قد تكون وطنية أو إقليمية كما قد تكون دولية[3] .

أولا : تحديد مفهوم مصطلح المنظمات غير الحكومية

ان مصطلح "المنظمات غير الحكومية " يعتبر من أبرز المصطلحات التي تثير تساؤلات عدة حول مضمونها و التي أصبحت تعبر عن اتجاهات معاصرة ذات تأثير ظاهر في مختلف أوجه الحياة الإنسانية و على كافة المستويات .

---

[1]– شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة بلقايد السنة الجامعية 2012/2013.

[2] – د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ضؤ أحكام التنظيم الدولي المعاصر ، دار شتات للنشر و البرمجيات ، مصر – الامارات 2012 ، ص 11.

[3] – د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، نفس المرجع ،ص 11.

ان مصطلح المنظمات غير الحكومية يجري ترديده على المستوى المحلي في بعض البلدان عند الحديث عن نشاطات مختلفة ذات صلة وثيقة بالسياسات الاجتماعية و تصدي العديد من هذه المنظمات لرسم خطواتها أن أطياف هذا المصطلح تلوح على المستوى الإقليمي عند الحديث مثلا عن التعاون الثقافي بين بعض البلدان ، و اضطلاع العديد من المنظمات غير الحكومية في مباشرة الياته ، و تزداد أهمية هذا المصطلح عندما يثار البحث في أبعاده على المستوى العالمي ، و ذلك عند العودة مثلا الى التوقيع على عقد " عالمي جديد " يتضمن تغييرات جوهرية تمس اطار و مضمون العلاقات ما بين أعضاء المجتمع الدولي، حيث تروج له و تسهم في تنفيذه بعض المنظمات غير الحكومية[1].

ان مصطلح المنظمات غير الحكومية يعتبر من المصطلحات شيوعا على المستوى العالمي

للتعبير عن هذا النوع من المنظمات ، لكنه ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عنها ، فهناك تعبيرات أخرى تستخدمللإشارة الى هذه الأنواع من المنظمات ، فلا يوجد اتفاق حول مصطلح واحد و ذلك بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية ، و الاقتصادية ، و الثقافية و السياسية بين الدول .

لهذا تعددت المصطلحات المعبرة عن ظاهرة المنظمات غير الحكومية مثل مصطلح المنظمات غير الربحية ، و هو يرتبط بالولايات المتحدة و كندا و كذلك بعض الدول الأوروبية[2] ، و هناك منظمات الهدف العام أو الصلح العام ، و هو سائد في بعض دول أوروبا الغربية والمنظمات الاجتماعية السائد في دول أوروبا الغربية الأخرى و في الممارسات لبعض دول أوروبا الشرقية، و في دول العالم الثالث نجد العديد من المسميات مثل "الجمعيات أو المنظمات الاهلية" ، و" المنظمات التطوعية " في غالبا مسميات تستخدم في الدول العربية ، و هناك "منظمات التنمية غير الحكومية " ، هذا المصطلح يسود في دول أمريكا اللاتينية ، كما توجد تسمية أخرى و هي منظمة التنمية التطوعية و الذي يسود في جنوب الصحراء الافريقية.

كما تعددت المصطلحات التي استخدمت للإشارة الى المنظمات غير الحكومية فقد تعددت و اختلفت المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها و كل مصطلح استخدم لوصف هذا القطاع انطلق من بعد معين أو ركز على سمة معينة ، فهناك مصطلح " القطاع التطوعي "الذي يركز على احد اهم مدخلات القطاع و هو التطوع و هناك ما يسمى " القطاع المستقبلالذي يركز على الدور الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة مستقلة خارج نطاق الحكومة و القطاع الخاص و هناك مايسمى بالقطاع المعفى من الضرائب ،

---

[1]– د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 11.

[2]– نفس المرجع ، ص 12.

و كذلك هناك ما يسمى"بالقطاع الخيري أو الوقفي " الذي يركز على ما يتلقاه القطاع من دعم و مساعدات و منح خاصة و هناك ما "يسمى بالقطاع الأهلي "و الذي نجده منتشر في الدول العربية [1].

فاذا كانت المصطلحات المتنوعة تشكل تحديا لدراسة هذه المنظمات فان التحدي الاخر يكمن في وضع تعريف محدد لهذه المنظمات و ذلك لان هناك مكونات عدة تدخل في تكوينها الامر الذي يثير مشكلة تعريفها [2]، و حتى يتسنى الوقوف على مفهوم المنظمات غير الحكومية ،و لأنه لا يوجد تعريف مانعا جامعا للمنظمات غير الحكومية ، علينا أن نقدم أهم التعريفات الواردة في هذا الشأن اعتمادا على معايير مختلفة و التي ركزت على بعض الجوانب دون الأخرى [3].

هناك تعريف اقتصادي يركز على مصدر التمويل ، و فيه تكون المنظمات التي تتلقى أغلب تمويلها من الاشتراكات و الهبات الخاصة أو ما يعود عليها من أموال من مصادر تمويل أخرى مستقلة ، منظمات غير حكومية ، هذا الاتجاه يتبناه نظام الأمم المتحدة للحسابات و هناك تعريف اخر اجرائي وظيفي ، اذ تعتبر فيه الحكومية هي منظمات تطوعية لا تهدف الى تحقيق ربح ، بحيث تكون لها إرادة ذاتية مستقلة و هيكل منظم و هي مستقلة عن الحكومات ، فهي منظمات غير سياسية [4].

كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها :" منظمات تطوعية تعمل مع الاخرين ، و كثيرا ما تعمل لمصلحة اخرين ، و تنصب أعمالها و أنشطتها على قضايا و أناس خارج نطاق موظفيها و و عضويتها ."[5].

فالمنظمات غير الحكومية هي منظمات تم انشاؤها باتفاق يعقد بين أفراد أو هيئات غير حكومية و ليس بين الحكومات ، بحيث يختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة التي يتم انشاؤها بمقتضى اتفاق بين

---

[1]– د. زينب عبد العظيم ، الدور المتغير غير الحكومية في ظل العولمة ، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية و اليابانية ، تحرير السيد صدقي عابدين و نجوى سمك ، مركز الدراسات الاسيوية القاهرة ، 2002 ص 47

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 13

[3]– شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة ابي بكر بلقايد سنة 2012/2013 ص 14 .

[4]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، نفس المرجع ،ص 14

[5]– تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 ، ص 84

الحكومات، كما تختلف عن المنظمات و الأجهزة التي تنشئهاالأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1].

اما عن التعاريف الفقهية فيلاحظ أن معظمها تتناول بعض المجالات التي تتصل بالمنظمات غير الحكومية و تغفل جوانب أخرى ، فالبعض منها ماتركز على طبيعة تكوين هذه المنظمات و تغفل الإشارة الى طبيعة نشاطها أو العكس ، و نشير فيما يلي الى أهم هذه التعاريف .فقد عرفها الدكتور أحمد أبو الوفا " باتفاق لمنظمة غير الحكومية بأنها منظمة لا يتم انشاؤها بين الحكومات و انما تنشأ باتفاق اشخاص او هيئات غير حكومية ، كما أنها تظم أساسا ممثلين و أعضاء غير حكوميين " [2].

كما عرفتها الدكتورة عائشة راتب بأنها عبارة عن :" هيئات أو جماعات أو اتحادات شعبية ليس لها الصفة الحكومية ، و قد يكون لهذه المنظمات الصفة الدولية بأن تربط بين جماعات غير حكومية تابعة لدول مختلفة و قد تكون هيئات وطنية غير حكومية " [3].

و هناك من يعرف المنظمات غير الحكومية بأنها :" تجمع أفراد يعمل على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي ، و لا تكون جزء من حكومة ما و لا تعمل من تحقيق ربح المادي، فالمنظمات غير الحكومية هي تجمع هيئات خاصة أو أفراد ، تنشأ لممارسة نشاطها في مختلف جوانب الحياة الإنسانية فهي لا تهدف الى تحقيق الربح المادي و تكون وطنية اذا انحصر نشاطها داخل الحدود الوطنية و تكون منظمات دولية اذا نشاطها و عضويتها الابعاد الوطنية للدول ، فالمنظمات غير الحكومية تتسم كذلك بصورة رئيسية بان لها أهداف إنسانية أو قانونية أكثر من كونها أهداف تجارية كما أنها تسعى دوما الى تحفيف المعاناة و مساعدة الفئة المستضعفة أو حماية البيئة و كذلك توفير الخدمات الاجتماعية و الأساسية و الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية[4]

ثانيا : التعريف الفقهي و الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية

[1]– عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي منشورات الجامعة المفتوحة ،د ت،ص 137

[2]– د. أبو الوفا ، الوسيط في قانون المنظمات الدولية ط 2 ، دار النهضة ، القاهرة ، 1985 – 198– ، ص 662

[3]– د. عائشة راتب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 ص 30

[4]– د. وسام نهمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 16

يعرفها الدكتور غازي حسين صباريني بانها :" جمعيات دولية لا تمثل الحكومات انما الأعضاء الافراد يمثلون اجتماعية و إنسانية من دون مختلفة ".[1]

في حين يعرف آخرون المنظمات الدولية غير الحكومية بانها " تجمعات أشخاص ليس لها أهداف ربحية أنشئت بشكل فجائي و حر من قبل الافراد و هي تعبر عن تضامن و تعاون يتخطى الحدود الوطنية لدول " .

كما يعرفها ريمون حداد بأنها عبارة عن تجمعات يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون الى ثلاثة دول على الأقل و يكون لها صفة الديمومة و المثابرة دون أن يكون لها أي غاية في الربح المادي [2]

و يعرفها كذلك محمد المجذوب المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها " تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام و بالشخصية الدولية ، وتتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق اتفاقية على انشاء و منحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة –ووجهات نظرها في المجتمع الدولي [3] .

و هناك تعاريف أخرى للمنظمات الدولية غير الحكومية تبنتها العديد من المنظمات الدولية منه التعريف الذي اعتنقته منظمة الأمم المتحدة بخصوص هذه المنظمات ، بأنها :" ذلك التنسيق المنظم من الهيئات و المؤسسات و البرامج التي تهدف الى دعم أو تحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان "[4].

فمنظمة الأمم المتحدة أخذت بالتعريف الإنمائي الواسع ، الذي يتحقق من خلاله التضامن و التكافل و العدل الاجتماعي ، و عرفتها بأنها منظمة تستهدف خدمة الجماعات ، اذ تتمتع برؤية إنمائية ، و تهتم بتحسين

---

[1]– د. غازي حسين صباريني ، الوجيز في مباديئ القانون الدولي العام ، ط 1 ، مكتبة دار الثاقفة عمان ، 1992 ، ص131.

[2]– ريمون حداد ، العلاقات الدولية ، دار الحقيقة ، بيروت ، 2000 ، ص 378

[3]– إبراهيم أحمد شلبي ، التنظيم الدولي في النظرية العامة و المنظمات الدولية ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1984 ، ص 102

[4]– محمد جاسم محمد الحماوي ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ص 18

أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجيهات الإنمائية ،و إعادة التأهيل و كذلك ثقافة التنمية ، و الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية[1].

أما البنك الدولي فإنه عرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها:" مؤسسات و جماعات متنوعة الاهتمام ، و تكون مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات و هي تتسم بأن يكون لديها بالعمل الإنساني و التعاون دون أن يكون لديها أي أهداف تجارية[2].

كما عرفتها وثيقة الأمم المتحدة 1994 على أنها :" كيانات غير هادفة للربح و أعضائها مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون الى دولة واحدة أو أكثر ، و تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها " ،كما تعرفها على أنها نسيج غير حكومي و غير ربحي ، و قد تكون كبيرة أو صغيرة دنيوية أو دينية ، و قد تعمل لصالح عضائها فقط أو لكل من يحتاج الى مساعدة ، بعضها يركز على قضايا و عضها الآخر يعمل على مستويات وطنية أو إقليمية أو دولية "[3] .

في حين تعرفها منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة " اليونيسكو" المنظمة الدولية غير الحكومية بأنها :" منظمات لم تنشأ عن طريق اتفاقيات بين الحكومات ، تتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير الحكومي ، و تضم نسبة هامة من الجماعات أو الافراد ، كأعضاء منتظمين في بلدان متعددة على الصعيد الإقليمي أو الدولي[4].

كما عرفها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة في قراره المرقم 288 لسنة 1950 بأن المنظمات الدولية غير الحكومية على النحو الاتي : " كل منظمة دولية لا تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية "[5].

---

[1]– أحمد محمد أحمد محمد عبادي ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس ، مصر 2007 ، ص 215

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ص 18

[3]–بن علي ساسي ، المنظمات غير الحومية الإنسانية في الدفاع عن حقوق الانسان على التدخل ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الجزائر ،201،ص 25

[4]–وسام نعمت إبراهيم السعدي، مرجع سابق ، ص 19

[5]–قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم (1296) – (34) في 23 مايو ،1968 .،

و قد أضيفت فقرة جديدة الى هذا التعريف بمقتضى التعديل الذي طرأ عليه في عام 1968و تنص هذه الفقرة :" بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل السلطات الحكومية ، شرط أن لا يؤدي ذلك للإساءة الى حرية التعبير عن رأي هذه المنظمات "[1]

و عليه يستخلص من خلال ما ذكرناه أعلاه أنه من الصعوبة وضع تعريف مانع جامع يمكنه تحديد أبعاد مصطلح " المنظمات الدولية غير الحكومية " لكن يمكن أن نخلص الى تعريف المنظمة الدولية غير الحكومية على أنها هيئات دولية نشاطا يمتد الى مختلف ميادين الحياة الدولية ، و تسعى الى تعزيز التعاون الدولي في شتى المجالات من دون أن تسعى الى تحقيق الربح المادي .يمكننا ان نذكر بعض المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، ومنظمات الصليب الأحمر ، التحاد البرلماني الدولي و كذلك منظمة السلام الأخضر .....و غيرها من المنظمات .

الفرع الثاني :خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية.

لقد تضمنت التعاريف التي تم سردها أعلاه في محتواها على مجموعة من السمات و الخصائص الأساسية التي تشترك فيها المنظمات غير الحكومية و التي تجعلها تتميز عن باقي المنظمات الدولية الأخرى ، بحيث أن هذه السمات و الخصائص نابعة من مفهومها القانوني ، بحيث أصبحت مقترنة بتحقيق مصالح وأبعاد اقتصادية و اجتماعية و ثقافية كحماية البيئة و حقوق الانسان ، و فيما يلي نستخلص هذه المميزات و الخصائص للمنظمات الدولية غير الحكومية .

أولا: المبادرة الخاصة والاستقلالية

القاعدة العامة ان المنظماتغير الحكومية بما فيها المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ من قبل أفراد طبيعيين أو من هيئات خاصة ، مما يجعلها تمارس نشاطاتها بصفة مستقلة دون التأثير الحكومي ، فالعاملين في هذه المنظمات هم اشخاص متطوعين يسعون الى تحقيق أهداف المنظمات و ليسوا من الموظفين في الحكومة فهم لا يتلقون أوامرهم و رواتبهم من الدول و الحكومات فهم يمارسون نشاطهم بشكل مستقل ، لكن هناك حالات استثنائية نجد فيها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية قامت بمبادرات أو تنشأ بإيعاز ووحي من الحكومات ، وتعتمد في تمويلها عن مصادر رسمية ، و خير مثال على ذلك مؤسسة تنمية افريقيا التي أسست من طرف الكونغرس الأمريكي ، بحيث تستلم كل تمويلاتها منه و هي

[1]–د. محمد بشير ، المنظمات الدولية ،ط2 منشأة المعارف ، الإسكندرية 1974 ص 34

مطالبة بالإعلان عنطريقة صرف هذه الأموال في افريقيا ، لكنها على الرغم من ذلك تظل منظمة غير حكومية [1].

و في نفس السياق وضع الاتحادات الدولية التي تشكل بإيعاز من اليونيسكو ، فبعض المنظمات الدولية غير الحكومية قد تبرز الى الوجود بوحي من بعض حكومات الدول أو تتكفل بالإنفاق على أنشطتهاو هو ما قد يبرر التخوف من تبعية المنظمات غير الحكومية للجهات الداعمة لها، و يزيد من التشكيك في مواقفها و عدم استقلاليتها .

ثانيا: الطابع المجاني الذي لا يهدف الى تحقيق الربح

ان المنظمات الدولية غير الحكومية لا تهتم بالجانب المادي،ولا تسعى الى تحقيق الربحكمنظمة، مما يجعل هذه الميزة تبين لنا مدى الفارق بينها وبين الشركات المتعددة الجنسيات، فهذه المنظمات تعتمد مبادئ عمل مجانية تعبر عن التضامن و تحقيق غايات غير تجارية كتطوير العلوم و الدفاع عن حقوق الانسان و حماية البيئة و غيرها [2].

فالطابع المجاني اعتبر كمعيار أساسي في تعريفات المنظمات الدولية غير الحكومية ، حيث عرف الدكتور محمد حسنين الجمعيات بأنها "جماعات مؤلفة من الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة و لغرض غير الحصول على ربح مادي "[3]

فالمنظمات الدولية غير الحكومية تسعى دوما الى نشر الاخلاق و المبادئ و الأفكار والحفاظ على الكرامة الإنسانية للفرد ، بحيث تعمل جليا على مساندة حقوق الانسان بصفة عامة و كذلك تطوير مجالات الحياة و العلاقات الدولية [4].

فجل نشاطات هذه المنظمات خيري و تعاوني، و بسبب طبيعتها التطوعية تساهم دوما في تحسين نوعية الحياة في المجتمع مراعيا في ذلك تحسين الظروف الثقافية و البيئية مع استخدام الإمكانات البيئية ، و" هذه

---

[1]– عياد مليكة ، ص دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2002– 2003 ، ص 53

[2]– شعشوع قويدر ،مرجع سابق, ص28

[3]– أحمد لكحل ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ، 2002 ص 74 .

[4]– العربي وهيبة ، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي و العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2004/2003) .ص 33 .

المنظمات غير الحكومية لها القدرة في التواجد في الميدان و المرونة في التدخل و الاحتكاك مع الواقع ،لذلك ينظر اليها أنها تجسيد لحيوية المجتمع المدني و الدولي في مواجهة جهود الهياكل الرسمية الداخلية و المنظمات الحكومية "[1]

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية

تتكون المنظمات الدولية غير الحكومية من هيكل رسمي ، عادة ما تكون ممثلة في جهاز عام و جهاز تنفيذي ، و اخر اداري هذا الأخير الذي يعتبر بمثابة الأمانة العامة ، و كل واحد من هذه الأجهزة يضم مكون من مجموعة من الافراد المؤهلين و الذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة زمنية محددة ، كما يكون لهذه الأجهزة وسائل و ممارسات خاصة بغية تحقيق الغايات و الأهداف و المصالح المشتركة المنصوص عليها أو المنوه عنها في النصوص المنشأة أو أي اتفاق لاحق مكمل أو معدل.[2]

كما يجب أن يكون لدى هذه المنظمات مقر أو مركز رئيسي دائم ، و نص أو حكم يضمن استمرارها في مزاولة عمليتها أو أنشطتها ، و يسمح كذلك بوجود نوع من التنظيم و توزيع الاختصاص بين أجهزتها .فالاستمرارية تتطلب رئيسا كفئا و قيادة حكيمة وولاء من العاملين للمنظمة ، مما ينعكس ذلك على أدائهم ،و يساعد على بناء علاقات داخلية و خارجية [3]

رابعا : الطابع الدولي

تكتسب المنظمات الدولية غير الحكومية الصفة الدولية بحكم ان نشاطها يتجاوز الدولة الواحدة و يتسع عبر العالم ، كما انها لا تنتمي لجنسية محددة بذاتها [4]و لعنصر الدولية أهمية كبيرة في تعزيز قوة و فعالية المنظمات غير الحكومية و التأثير على المجتمع الدولي .

فظاهرة الدولية تتميز بالمرونة، اذ لا ينحصر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في إقليم بذاته، و لعدم انتمائها الى جنسية معينة فقد استتبع ذلك إضفاء الصفة الدولية عليها كنتيجة لانتشار خدماتها و ليس نتيجة

---

[1]– سعيداني عبد الوهاب ، اصلاح منظومة الأمم المتحدة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2005 ،ص 144

[2]– عمر سعد الله ، المرجع السابق ، ص 26

[3]– محمد بهجت جاد الله كشك ، المنظمات و أسس ادارتها ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2003 ص 122

[4]–بن عامر تونسي ،قانون المجتمع الدولي المعاصر ، (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر طبعة 1994)ص 169

لتنظيم دولي مباشر .[1] و يلاحظ أن عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في تزايد بشكل ملفت للنظر ، فمنذ القرن التاسع عشر الى غاية الوقت الحالي و هي في تزايد مستمر في المجال الجغرافي لعضويتها و توسعه، و تتغير من جمعيات إقليمية الى جمعيات عالمية .بحيث ارتبط ذلك بتطور وسائل النقل و المواصلات الفردية و الجماعية عبر الدول و الأقاليم و القارات.[2]

و يمكننا في هذا الاطار و بإيجاز ذكر سمات أخرى إضافية تعتبر أساسية تتميز بها كذلك المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال النقاط التالية :

- ❖ لها القدرة على التغيير و التعديل و الإصلاح بما لها من اتصالات بالسطات التنفيذية و التشريعية ، و ذلك بالتنبيه و لفت الأنظار لما يعاني منه الناس على المستوى الدولي و المحلي من مشكلات تطلب حلولا.[3]
- ❖ تسعى دوما الى تحقيق أهداف عامة لان المنظمات الدولية غير الحكومية هي منظمات تتكون بناء على اهتمام عام مشترك ، أو بهدف العمل في مجال محدد ، و لأغراضتحقيق منافع جماعية في اطار مساعدة الافراد و الدفاع عن قضايا مختلفة تتعلق بالمرأة و الطفل و غيرها [4]، بمعنى أن هذه المنظمات تمارس نشاطات دولية تتعلق بالمصلحة العامة الدولية [5]، و من أمثلة ذلك ما تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية من مجهودات في مجال حماية البيئة و الدفاع عن حقوق الانسان .
- ❖ هي غير حكومية أي أنها لا تنشأ باتفاق بين الحكومات ، و لا تعمل تحت سيطرتها و لا تسير بخططها و برامجها ، وإن كان بإمكانها الحصول على المساعدات المالية .
- ❖ تكون بعيدة الصلة عن أي عمل أو عصابة إجرامية أو أشكال عنف .[6]

---

[1]– محمود خاف ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، دار زهران ، عمان ، الطبعة الثالثة 1997. ص 297

[2]–جوزيف تشمبرلين ، التعاون الدولي و تنظيمه ، ترجمة و تصدير عبد الله العريان ، درا المعرفة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر ، القاهرة 1961 ، ص 69– 70

[3]–أحمد محمد محمد عبادي ،دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ،رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الزقازيق ،مصر 2008 ،ص 186

[4]– كريم أبو حلاوة ،دور المنظمات الاهلية العربية في التنمية ، مجلة دراسات استراتيجية السنة الثالثة العدد العاشر دمشق، 2004 ص 100 .

[5]–عبد الرحمن لحرش ، المجتمع الدولي التطور و الأشخاص ، دار العلوم ، الجزائر ،2007 ،ص 169 .

[6]–ساوس خيرة ، حق المنظمات غير الحكومية في التقاضي ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2013 ، ص 23 – 24 .

- القدرة على التأثير في الرأي العام بعقد الندوات و الاتصالات مما ييسر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية في التعبير الحقيقي عن متطلبات الجماهير .
- تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بالإدارة الذاتية ، أي ان لديها من العناصر و الاليات التي تمكنها من التسيير الذاتي المستقل .
- ان تمويل هذه المنظمات ، يجب أن يتم تدبير قدر كبير من هذا التمويل من ثلاث دول على الأقل[1].
- احترام المنظمات الدولية غير الحكومية للمبادئ العالمية :حيث تقوم هذه المنظمات على احترام المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، كما تبحث هذه المنظمات في حماية القوانيين الدولية و الوطنية المخصصة لرقي حقوق الانسان ، و كذا التطور المستمر للمصالح العامة .[2]

المطلب الثاني : التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.

ان المنظمات الدولية غير حكومية من أقدم أنواع المنظمات ، بحيث كانت الأسبق في ظهورها من المنظمات الدولية الحكومية و هذا ما أكده الدكتور إبراهيم شلبي " لعل أقدم أنواع المنظمات الدولية ، هي المنظمات الدولية غير الحكومية ، و التي كانت تهتم بمسائلاجتماعية ، إنسانية و ثقافية ، و رغم أن هذه المنظمات لم تكن لها اجتماعات دورية ، الا أنها أصبحت سابقة تستطيع الدول التشبه بها " .[3]

مرت المنظمات الدولية غير الحكومية بمراحل مختلفة ساهمت بشكل كبير في تطورها و تألقها على الساحة الدولية و لا تزال في تطور مدهش و سريع الى غاية يومنا هذا إذن فظهور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية و ما عرفته من تقدم في العديد من المجالات لم يكن ليأتي من باب الصدفة و انما جاء عبر مراحل كما أسلفنا الذكر أعلاه [4].

---

[1]–ماجدة أحمد محمود ، المنظمات غير الحكومية الدولية " دراسة نظرية " ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس ، مصر 2007،ص 26–27.

[2]Organisations non gouvernementales internationales charte sur l'obligation de rendre des comptes, par Amnesty international,EFAI, Royaume-Uni,2006 ,p 3

[3]–د. إبراهيم أحمد شلبي ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1984 ، ص 12– 22 .

[4]– وسام نعمت ، المنظمات الدولية غير الحكومية ، دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر ، دار الكتب القانونية للنشر و البرمجيات مصر – الامارات, ص192.

و قبل التعرض لمراحل تطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية ، علينا في البدايةالالمام بالأسباب و الظروف المساعدة على ظهورها و في هذا الصدد نجد أن الدكتور أحمد أبو الوفا قد تعرض الى أسباب و دوافع ظهور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية .

" إن هذه المنظمات بطبيعتها تهدف الى إظهار الواقع و الحقيقية و لهذا تعتبر صدى للبيئة المعبرة عنها ، أن هذه المنظمات أصبحت تلعب دورا في التأثير على الحكومات بسبب عددها الذي يمس قطاعات عريضة من المجتمع ، فوجود هذه المنظمات أمر تبريره خصائص المجتمع الدولي المعاصر ، و خصوصا جانبه (التنظيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية) حيث تطغى الاعتبارات السياسية على مواقف الدول و الحكومات بدرجة تجعلالاعتبارات القانونية في المقام الثاني ".[1]

و قبل التطرق الى التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية لابد علينا في البداية التعرض و الالمام بالدوافع الأساسية التي أدت الى نشأتها منها العامل التاريخي الديني باعتبار أن ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية قديمة و لها عمق تاريخي طويلبحيث قبل هذه المنظمات كانت هناك المؤسسات الدينية المنحصرة في الجامع و الكنيسة ،التي كانت تقوم بنفس الدور الذي كانت تقوم به المنظمات أو الجامعات الخيرية [2]،فالديانات السماوية الثلاثة سواء تعلق الامر بالمسيحية أو اليهودية أو الدين الإسلامي فكانا لها د ور فعال في المجال التطوعي .

بالإضافة الى عامل الاقتصادي و التجاري التي أعطت دفعة قوية جديدة للمنظمات الدولية غير الحكومية ، خاصة مع انطلاق الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر و التقدم التقني في مختلف المجالات منها وسائل الاتصالات و التنقل عبر السكك الحديدية الذي قلل من أهمية الحدود بين مختلف الدول ، مما دعم ذلك ضرورة التعاون بين الدول كما أدى سبب ظهور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية ، المشاكل المتعلقة بالعمل و التجارة الحرة التي ظهرت على الساحة الدولية ، الامر الذي دفع الى تكوين جماعات و هيئات غير رسمية من مختلف الدول [3]، هدفها حماية العمال ، بحيث ظهرت أول منظمةغير حكومية سنة 1897 باسم "الجمعية الدولية للحماية القانونية للعمال ".

---

[1]– د. أحمد أبو الوفا ، الوسيط في قانون المنظمات الدولية, ط2, دار النهظة العربية, القاهرة, 1985–1986,ص 192.

[2] – عطية حسين أفندي ، المنظمات الغير حكومية, مدخل تنموي نشر كلية الإقتصاد و العلوم السياسية, جامعة القاهرة, مصر, ص 19 و 24.

[3]–ماجد أحمد محمود ، مرجع سابق ، ص 73 .

من الدوافع كذلك التي ساعدت في إنشاء هذه المنظمات غي الحكومية النزاعات الدولية و الحروب التي شهدها العالم على مراحل التاريخ مثل الحربين العالميتين ، الأولى و الثانية التي خلفت الدمار الشامل و انتهكت فيها حقوق الانسان ، و حتى بعد تطور النظام الدولي مع انشاء هيئة الأمم المتحدة ، و خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد تم انتشار اعمال العنف و الصراعات الاهلية المسلحة ، مع تعسف بعض حكومات الدول في قمع و اضطهاد الفئة المعارضة مما أدى الى افتقاد الامن و السلم [1]، فكل هذا دفع بالعديد من الأشخاص من مختلف الدول البالعمل ، و الاجتهاد للحد من هذه الانتهاكات و تقديم المساعدات الإنسانية لجميع ضاحيا هذهالنزاعات الداخلية و الحروب و أدى ذلك الى نشأت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية،مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، و منظمة أطباء بلا حدود و غيرها من هذه المنظمات .

و عليه فان نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية انما ترجع بالدرجة الأساس الى ضغط مشكلات الحياة الدولية أكثر من اعتمادها على التخطيط لحركة دولية ، فنشأة هذه المنظمات لا يفسر دائما بوجود مشكلات يستوجب معالجتها بل أحيانا قد تنشأ لتنفيذ برامج مستقبلية في العديد من مثل التنمية أو في مجال حماية البيئة ، و حماية حقوق الانسان[2].

أما عن تطورها على الصعيد الدولي ، فانه ينبغي أن نذكر هنا أنه سبق ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية انعقاد عدة مؤتمرات دولية غير حكومية و التي عقدت فيأعقاب مؤتمر فينا عام 1815 ، و التي كانت اللبنة لغرس البذور الأساسية لظهور العديد ، منهذه المنظمات [3] و في هذا الاطار سوف نتعرض الى أهم مراحل التطور التاريخي لنشؤ هذهالمنظمات الدولية غير الحكومية وفق ما يأتي :

الفرع الأول : التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية قبل الحربين العالميتين

كانت هذه المرحلة تتسم بظهور الاشكال الأولى للمنظمات الدولية غير الحكومية ز التي كان يطلق عليها قديما اسم " الجمعية " حيث بدأت بظهور الاشكال البدائية للمنظمات الدولية غير الحكومية منذ أواخر القرن الحادي عشر ، عندما ظهرت في أوروبا بعض الجمعيات الخاصة ذات التوجه الديني المسيحي ، اذ جمعت

[1]–ساوس خيرة ،حق المنظمات الغير الحكومية في التقاضي, رسالة دكتوراه مقدمة لدامعة جيلالي اليابس, سيدي بلعباس, الجزائر, 2013,ص 30.

[2]–د. محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي, ص 92.

[3]–وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق، ص 37.

بين التبشير المسيحي و فعل الخير أما التمويل فكان يأتيهم من الناس بصفة عامة ، بحيث كان عملهم يتنوع بين التعليم الديني ، فتح المستشفيات و غيرها [1].

و من أمثلة هذه الجمعيات يمكننا أن نذكر على سبيل المثال " جماعة مالطة " التي تعتبر من الجمعيات الخاصة الأولى التي ظهرت في أوروبا ، حيث كان بداية عملها مقتصرا على المهام الطبيعية و تقديم المساعدات من خلال جمعياتها الوطنية [2] .

و ظل الوضع على ما هو عليه الى غاية نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر،حيث لم يكن لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية أي دور ملموس الا بعد انعقاد مؤتمر فينا 1815 ، و ذلك بعد انهيار امبراطورية نابليون و إعادة تنظيم أوروبا بوجه جديد ، و ما شجععليه مؤتمر هو إقامة نظام ثابت للحياة الدولية و القضاء على الرق خارج اطار السياسات الحكومية التي انعقدت في القرن التاسع عشر ، من بينها مؤتمر عام العلوم الطبيعية الذي عقد في جنيف 1815 ، و مؤتمر مكافحة الرق في لندن عام 1843 ، ثم عقد مؤتمر السلام الدولي عام 1843 ، كما انعقد المؤتمر الولي للسلام في بروكسل عام 1848 ، و عقد المؤتمر الدولي للصحة في باريس سنة 1851 ، و مؤتمر اخر للصحة انعقد عام 1856 في مدينة بروكسل ، ثم أعقبة المؤتمر الدولي للرق في بروكسل عام 1857 ، ثم المؤتمر الدولي للصليب الأحمر في جنيف عام 1863 و كذلك 1864 [3].

و قد تعاقبت المؤتمرات غير الحكومية منبئة عن قيام هيئات لها ، و اتسع نطاقها للعناية بالشؤون الاجتماعية و العلمية و الفنية و الثقافية و الإنسانية و اتخذت مقرات للاجتماعفي شتى العواصم ، و اجتمعت مرات عدة في مؤتمرات عقدت عام 1890 في لندن تناولت فيها موضوع الملكية الفنية و الأدبية و المسائل البرلمانية و عقد أيضا مؤتمر في للمستشرقين في لندن عام 1891 ، و كذلك مؤتمر السلام في روما ، كما جرت اجتماعاتمعهد القانون الدولي عام 1899 في هامبورغ ، حيث بلغ عدد الاجتماعات المؤتمر في عام 1899 مائة و احدى عشر اجتماعا ، جرى فيها بحث مختلف المسائل الاجتماعية و الثقافية و العلمية [4].

---

[1]– وسام نعمت السعدي, مرجع سابق, ص 35.

[2] – عياد مليكة ، دور و مكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية ، رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الامارات العربية المتحدة ، 2008 ص 16 .

[3]– د. أحمد سويلم العمري ، الأمم المتحدة و الهيئات غير الحكومية ، مجلة سياسية الدولية ، السنة الرابعة ، العدد 12 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1968 ، ص 104.

[4]– د. أحمد سويلم العمري ، المرجع نفسه ، ص 104 .

و الملاحظ أن المؤتمرات الدولية غير الحكومية التي عقدت ، تتمثل في تزايد عددها بشكل كبير ، فقد عقد عام 1850 مؤتمر واحدا كان مخصصا لمكافحة الرق ، و في عام 1860 عقدت خمسة مؤتمرات دولية غير حكومية ، و في عام 1880 بلغ عدد المؤتمرات التي عقدت عشرينمؤتمر ، ثم أصبحت في عام 1913 الى 180 مؤتمرا دوليا غير حكومي ، أي بمعدل ثلاثةمؤتمرات كل يوم تقريبا [1].

فكل الذي ذكرناه أعلاه تعلق بالمؤتمرات الدولية غير الحكومية ، لكن فيما يخص المنظمات الدولية غي الحكومية ، و التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، فأقدم هذه المنظمات ظهرت عام 1855 و هي منظمة الاتحاد العالمي للشباب المسيحين ثم بعد ذلك توالت ظهور منظمات دوليةغير حكومية عديدة على سبيل المثال اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست سنة 1863على يد هنري دونان ، اذ كان سبب تأسيسها فكرة جد بسيطة مفادها أنه لابد من احترام كياناالانسان في كل وقت حتى في وقت الحرب ، و معهد القانون الدولي عام 1873 ، و الاتحادالبرلماني الدولي 1888 و اللجنة الدولية للزراعة عام 1891 ، و مكتب السلام الدولي لعام 1892 و اللجنة الأولمبية عام 1900 [2].

فان منظمة " الاتحاد العالمي لجمعيات الشباب المسيحين " كانت أولى المنظمات الدولية غير الحكومية و التي تأسست سنة 1855 ثم تلتها العديد من المنظمات في الظهور من أبرزها اللجنة الدولية للصليب الأحمر [3]، و المعهد القانوني الدولي عام 1873 الذي قدم نوع من أنواعالمنظمات الدولية غير الحكومية ، و التي تقوم على أساس العضوية الفردية التي تنحصر بتسعين عضوا و ستين عضوا منتسبا ، و كان لبحوث هذا المصدر و دراسته دور كبير في الوصول الى قدر من الاتفاق بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية و قوانيين الحرب ،و في عام 1892، تم الاتفاق على أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي منظمة دولية غير حكومية ، و بدأ الاتحاد بمزاولة نشاطه ابتداء من عام 1892 و في 1895 تم الاتفاق على الأنظمة النهائية للاتحاد و لكن سرعان ما أصبحت هذه الأنظمة عرضة للتعديل عدة مرات مثل التعديلات التي حصلت عام 1908 و عام 1922 [4].

---

[1]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 38 – 39 .

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، المرجع ،نفسه ص 39 .

[3]– الاتحاد العالمي للشبان المسيحين : هي مؤسسة عالمية مسيحية لديها أكثر من 45 مليون عضو و تنتشر في 125 بلد تأسست في لندن عام 1844 من قبل جورج وليامز عن طريق اتحاد الكنائس .

[4] –wolfgang fredmen , the changing structure of international law , london , 1964 , p 139

و لقد أنشئت في أواخر القرن التاسع عشر " المكتب الدولي لتحريم الاتجار بالنساء و الأطفال "بتاريخ 1899، حيث عقد أول مؤتمر له عام 1920 ، و كان له دور مهما في ابرام الاتفاقيةالدولية لتحريم الاتجار بالرقيق الأبيض عام 1904 [1].

و قد تم انشاء الاتحاد الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية ، و كان ذلك عام 1907 ، ويتولى هذا الاتحاد مهمة القيام بمهام عدة من أبرزها أنه يقوم بقيد المنظمات غير الحكومية ،بحيث يجمع المعلومات و البيانات عنها سواء كانت منظمات وطنية أم دولية ، و يقوم كذلكبإصدار النشرات و المطبوعات التي تتناول بالتفصيل بيان نشاط هذه المنظمات و طبيعة عملها، و يقوم بالإعداد للمؤتمرات التي يهمها ازدها هذه المنظمات [2].

لقد وضع الاتحاد شروط لقبول المنظمات غير الحكومية في عضويته أهمها الافراد و الجماعاتمن مختلف الأقطار ، و يكون هدف المنظمة واحد في جميع الدول التي يوجد لديها أعضاء فيها[3].

و استمر نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية بالتعاظم و التزايد ، بحيث ظل الامر على هذهالحالة الى ما قبل قيام الحرب العالمية الثانية ،لكن على الرغم من انتشار هذه المنظمات غيرالحكومية في العالم أنذاك ، غير أن نشاطها فتر ، حيث العديد منها حل بسبب تشديد الرقابةعليها من طرف دول المحور ، و كذلك رغبة الأنظمة النازية و الفاشية في تحويل هذه المنظماتالدولية غير الحكومية الى واجهات دعائية من أجل نشر أفكارها ، و رغم كل ذلك الا ان هذهالمنظمات احتفظت لنفسها بعلاقة تعاون مع عصبة الأمم اذ نصت المادة 24 من عهد العصبةعلى أحكام هذه العلاقة [4].

الفرعالثاني : التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية

ان التطور الكبير و الواضح للمنظمات الدولية غير الحكومية تحقق في ظل ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، بحيث لا تزال تسعى بشكل حثيث نحو العمل من أجل احتلال مكانة متميزة في اطار المجتمع الدولي ، و

---

[1]– د. لؤي بحري ، التعاون الدولي و تنظيمه في القرن التاسع عشر ، مطبعة أسعد بغداد 1965 ص 1965 ص 23

[2] – د. أحمد سويلم العمري, الأمم المتحدة والهيئات الغير الحكومية, مجلة السياسة الدولية, السنة الرابعة, العدد 12, مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ص 110 .

[3] – وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 41

[4]–أحمد سويلم العمري ، المرجع نفسه ، ص 109

أن تكتسب قدرا أكبر من الأهمية و تمارس دورا فعال في مختلف المجالات [1]، سواء في مجال البيئة أو حقوق الانسان أو السلم و غيرها .

لقد تم انعقاد اجتماع عام 1945 بسان فرانسيسكو و الذي تم فيه توقيع ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، بحيث دعت فيه حكومة الولايات المتحدة الامريكية 42 منظمة دولية غير حكومية للمشاركة في هذا الاجتماع ، اذ ساهمت هذه المنظمات في تقديم عدة مشاريع لنصوص ميثاقالأمم المتحدة ، حيث تم اعتماد البعض منها كنص المادة 71 من الميثاق بحيث أرست هذهالمادة دعائم التعاون بين المنظمات غير الحكومية و بين منظمة الأمم المتحدة [2].

فبعد الحرب العالمية الثانية عادت المنظمات الدولية غير الحكومية لنشاطها ، حيث شهدت هذهالفترة نشأة الكثير من هذه المنظمات ، اذ ظهرت في الأول في أوروبا ثم في أمريكا الشمالية حيث يوجد في هذه البلدان المنظمات الأكثر أهمية [3]، و في عام اذ وصل عدد هذه المنظماتسنة 1945 الى 560 منظمة ، و في عام 1960 كانت هناك 1300 منظمة الى أن وصلعدد المنظمات سنة 2004 الى 30.000 منظمة و ما تزال في تزايد مستمرالى غاية وقتنا الحالي .

ان الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية التي ظهرت في القرن العشرين تناولت من خلال نشاطها مجالات مختلفة و عديدة ، اذ مارس البعض منها نشاطا مشابها لنشاط منظمات أنشئت في القرن التاسع عشر ، و البعض الاخر تصدى لمجالات جديدة لم يتعرض لها من قبل ، و يصعب علينها ذكر جميع هذه المنظمات الدولية غير الحكومية التي ظهرت في القرن العشرين بسبب كثرتها ، لهذا سوف نذكر أهمها [4]كما يأتي :

" اتحاد النساء الديمقراطيات " مقرها في مدينة برلين 1945 ، و " اتحاد الشبيبة العمالي "

بمدينة بودبست و كذلك في نفس العام .

---

[1]– د. ديفيد بارز و مورا جفكينز، مجموعة مواد ت، تعليمية عن الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ص 17 .

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، المرجع نفسه ، ص 42

[3]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 41–42 .

[4]– هادي رشيد الجاوشلي ، دول العالم ، مطبعة الجاحظ، بغداد ، 1986 ، صصص 527.

و في سنة 1946 أنشئ " اتحاد المحامين الديمقراطيين " الذي اتخذ من مدينة باريس مقرا له ، كما تأسست في نفس العام منظمة الصحفيين العالميين التي كان مقرها مدينة براغ [1]، كما أنشئت عام 1952 اللجنة الدولية للحقوقيين و اتخذت مقرا لها مدينة جنيف بسويسرا التي كانت تهدف الى اعلاء مبدأ سمو القانون ، و ضرورة حماية حقوق الانسان و حرياته الأساسية[2].

و في سنة 1961 تم انشاء " منظمة العفو الدولية " بحيث تعتبر منظمة دولية غير حكومية تمتأسيسها من طرف المحامي البريطاني بتر بنستون و مقر المنظمة لندن في بريطانيا ، حيثكانت تهدف الى اطلاق سراح المسجونين و التي أطلقت عليهم تسميت "سجناء الضمير " و تسعى كذلك الى القضاء على أساليب تعذيب السجناء و الحث على الغاء عقوبة الإعدام [3].

و شهدت الحقبة التالية على ظهور الأمم منظمة الأمم المتحدة ، حيث تبلور مفهوم هذه المنظمات من خلال الوضعية القانونية التي كرسها لها ميثاق المنظمة ، و قد أصبح الاعتقاد بأن هذه المنظمات هي الملجأ الوحيد في تنفيذ المشاريع الإنسانية في مواجهة عجز الدول ، و تزايد دورها على المستوى الإقليمي و الدولي ، بحيث تتميز هذه الفترة بعدم تلقي المنظمات الدولية غير الحكومية أوامر من الحكومة لكنها تمارس نشاطها بصفة مستقلة عن الأنشطة الحكومية[4] ، حيث أن أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اتسمت بالإنجاز المنخفض بسبب ما شهدته هذه الفترة من أحداث قيدت من قدرة هذه المنظمات النشيطة على ممارسة أدوارها بفاعلية .

من أبرز هذه الاحداث التوترات المعقدة التي خلفتها الحرب الباردة و الضعف المؤسسي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، لكن بعد الحرب الباردة و بعد الانتشار الكبير للمنظمات غير الحكومية ، ظهرت على مستوى العالم منظمات محترمة تهتم بالتعاون الدولي و تتمتع كذلك بالاستقلالية ، نظرا للمساعدات التي تقدمها للشعوب المضطهدة[5].

---

[1]– د. محمد يوسف علوان ، حقوق الانسان في ضؤ القوانين الوطنية و المواثيق الدولية ، ط 1 ، مطابع الوطن ، الكويت، ص 185.

[2]– د. محمد يوسف علوان ، المرجع أعلاه ، ص 186.

[3]– د. صبحي المحمصاني ، أركان حقوق الانسان ، دار العلم للملايين ، ط1 ، بيروت ، 1979 ، ص 155 .

[4]– عمر سعد الله ، المنظمات الدولية غير الحكومية في التنظيم الدولي بين النظرية و التطور ، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ص 34 – 35 .

[5]– د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 44 .

و ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة الستينات و السبعينات ، و ابرز سمة مميزة لها هي تغيير الأوضاع الدولية و المفاهيم السابقة عن التنمية و السلام حماية البيئة و حقوق الانسان و المرأة ، بالإضافة الى ما سبق ، فانه على الرغم من استمرار انفراد سيطرة الدول العالم ، غير أن هذه الفترة عرفت تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنازلت لهاالكثير من الدول من قدر من سيادتها ، بحيث أصبحت تلعب دورا كبيرا في الحياة الوطنية و الدولية على حد سواء .

أما فيما يخص المنطقة العربية فان ظاهرة التنظيم غير الحكومي ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع العربي ، فهناك من يقر بأن ميلاد هذه المنظمات يعود الى القرن التاسع عشر و بشكل خاص الى النصف الثاني منه ، بحيث ظهرت أقدم منظمة غير الحكومية في الوطن العربي ، كانت منظمة مصرية تأسست في الإسكندرية عام 1821 [1].حيث كان ظهور هذه المنظمات بمثابة ردة فعل على المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي أدت بمجموعها الى ظهور هذه الأنواع من المنظمات [2]

أما فيما يخص المنظمات الدولية غير الحكومية في المنطقة العربية فقد ظهر العديد منها ، و من أهمها نذكر " المنظمة العربية لحقوق الانسان " ، التي تأسست عام 1983 و اتخذت من مدينة القاهرة مقرا لها و كانت أهدافها تتمثل في احترام حقوق الانسان و حرياته الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين و المقيمين على ارضه ، كذلك هناك " اتحاد المحامين العرب " الذي تأسس عام 1991 و كان مقره مدينة طرابلس في ليبيا ، و التحاد الدولي لنقابات العمال العرب و غيرها من المنظمات .

يرجع الاعتمام العربي بالمنظمات غبر الحكومية في السنوات الأخيرة لعدة أسباب منها شعور بعض قادة الفكر و السياسة لتأخر البلاد من تلك الناحية مقارنة بالدول المتقدمة خاصة فيما يعانيه الوطن العربي من كبر حجم المديونية s مما أدى الى ظهور مشاكل الفقر و البطالة و ما ينتج عنهما من أثار سلبية على المجتمع الى جانب أسباب أخرى أيضا ، التحول و التغير الذي يشهده العالم في اليات السوق و التوجه نحو القطاع الخاص ، الى جانب بعض النكبات التي عانت منها الامة العربية لا سيما القضية الفلسطينية و ما تلاهاوارتبط بها ظهور تصور كبير و فراغ تعجز عن تحمل أعبائه الدول و الحكومات ، الامر الذي زاد اهتمام المنظمات غير الحكومية من أجل علاج تلك المشاكل .[3]

---

[1]– تقرير عن دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الدولي ، مجلة المنتدى ، المجلد الثاني عشر ، العدد 148، منتدى الفكر العربي،عمان ، 1998 ، ص 9 .

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 9 .

[3]–مقال منشور على الموقع ، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان الاجتماعية
http //hrightsstudies.sis.gov.eg

لقد عانت الدول العربية عدة أزمات سياسية و اقتصادية في العقدين الاخرين من القرن العشرين، فتحت المجال واسعا لزيادة أعداد المنظمات غير الحومية في العالم العربي ، بحيث قامت بدعم العمل التطوعي الجماعي حتى يساعد الدول في تغطية المجالات الخدمية و في أغلب الأحيان تكون كبديل عن الدولة من اجل مساعدتها في تجاوز أزمتها الاقتصادية [1],و قد شاركت المنظمات غير الحكومية في العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بتطوير مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية نذكر على سبيل المثال المؤتمر العامي لمنظمة سيفكس [2]، و قد عقد هذا المؤتمر في عام 1999 و الذي ركز على مناقشة دور هذه المنظمات في القرن الحادي و العشرين ، و المؤتمر العالمي للمجتمع المدني و الذي عقد في كندا في كانون الأول عام 1999 ، كما تأسست الشبكة العربية للمنظمات الاهلية في تشرين الثاني عام 1997 ، و اتخذت من مدينة القاهرة مقرا لها اذ جاء تأسيسها بناء على التوصية التي انتهى اليها المؤتمر الثاني للمنظمات الاهلية العربية الذي انعقد في القاهرة في أيار عام 1997 .[3]

فمن خلال مت تعرضنا اليه فيما يخص التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية، فانه يبدو جليا التزايد الكبير في اعداد هذه المنظمات ، فضلا عما حققته من انتشار على الصعيد الدولي ، و لعل السبب في ذلك يعود الى تعدد أوجه النشاط الذي تقوم به ، و نجاحها في التعامل مع المجالات التي تهتم بها ، و تعاظم أهميتها في ذلك ، على الصعيد الدولي .

فهناك تزايد في عدد المنظمات غير الحكومية بشكل مستمر ، و هذا التزايد يمكن متابعته من خلال تتبع ما طرأ على أعدادها من تغير ، و الذي يمكن توضيحه من خلال المقارنة بين أعدادها في الفترة ما بين عام 1909 و عام 2000 ، ففي عام 1909 وصل عدد هذه المنظمات الى 176 منظمة ثم أصبح عددها عام 1945 (560) منظمة ، و في عام 1951 وصل عددها الى (832) منظمة ، و في عام 1960 أصبح عددها (1255) منظمة ، و في عام 1968 قدرت المنظمات بـ (1899) منظمة ، و في 1978 أصبح عددها (2420) منظمة [4] ، ثم أصبح عددها عام 2000 ما يقارب على (6000) منظمة [5].

---

[1]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 9 .

[2]– محمد عارف الشهوان ، المنظمات غير الحكومية و قضية العنف السياسي ، المكتبة الوطنية ، الأردن 2005 ، ص 14 الى 16.

[3]– سيفيكوس : هي منظمة دولية غير ربحية تصف نفسها بأنها تحالف عالمي مكرس لتعزيز عمل المواطنين داخل المجتمع المدني و قسست في عام 1993 و تظم أعضاء في أكثر من 145 بلدا و تتخذ من مدينة جوهانسبرغ مقرا لها .

[4] -Year book of international organization UN new York 1998,p90.

[5]– د. عبد المجيد العيدلي ، قانون العلاقات الدولية ، ط 2 ، طبعة شركة أوربيس ، تونس ، 2000 ص 345 .

و في الأخير يمكننا القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية حققت انتشار كبير لكن بشكل تدريجي في جميع القارات و في مختلف الدول ، لكن نلاحظ أن معظم هذه المنظمات الدولية غير الحكومية انما يتركز في القارة الأوروبية ، فالدول الأوروبية ، و على وجه الخصوص دول أوروبا الغربية تحضي بأكبر قدر من تواجد مراكز هذه المنظمات ، فضلا عن أن نسبة المشاركة في عضوية هذه المنظمات تزيد على 50 بالمائة في أوروبا و لا تتجاوز 15 بالمائة في أسيا و التي تظم من السكان ما يزيد عن نصف سكان العالم [1], وتتخذمعظم هذه المنظمات من العواصم و المدن الكبرى مقرا لها ،فنجدها منتشرة و موزعة ما بين باريس و لندن و نيويورك و جنيف و فينا و شيكاغو و كوبيك و تورونتو و القاهرة و بيروت و غيرها من المدن الكبرى [2].

[1]– ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص 380.

[2]– وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ،ص 48 .

المبحـث الثـــــاني: مفهوم البيئة و حمايتها من الاخطار البيئية

لقد ظهر الفساد في البر و البحر بما اقتلعته ايدي الناس الى درجة أن أصبح يهدد مستقبل الحياة على كوكب الأرض و ذلك بسبب سوء تصرف الانسان و أنانيته و بسبب اعتداءاته العمدية و غير العمدية المتزايدة على البيئة التي يعيش فيها و التي تشبع له حاجاته.[1]

فتلوث البيئة يشكل خطرا جسيما كالقتل بل أعظم خطر منه ، لأن القتل هو ازهاق لعدد أرواح محدودة ، لكن يسبب في تلوث البيئة فانه يعرض بذلك الالاف بل الملايين للقتل البطيء من خلال الامراض المزمنة و الأوبئة المهلكة للملايين من البشر و النبات و الحيوانات.[2]

اذن ما تزال البيئة تواجه تهديدا كبيرا تطلب تدخلا كثيفا متزايد من جانب قوانين دولية لحمايتها و قد عرفت هذه الظاهرة بمشكلة البيئة [3] و التي اتخذت الطابع العالمي ، و لعل هذا الطابع العالمي للبيئة و مشكلتها ، هو الذي شجع بعض الفقه على أن يستخلص من ذلك وجود طابع دولي لقانون حماية البيئة ، و سنعرض من خلال هذا المبحث الى مفهوم لبيئة و كذلك مفهوم التلوث ثم نتناول أهم المشكلات البيئية على الساحة الدولية وفقا لما يأتي:

لقد واجهت البيئة وماتزال تواجه تهديدا كبيرا تطلب تدخلا كثيفا ومتزايدا من جانب قوانين دولية لحمايتها ، و قد عرفت هذه الظاهرة بمشكلة البيئة [4]،و ترمي السياسات الوطنية و الدولية في مجال حماية البيئة الى تنظيم و ضبط نشاط و سلوكيات الانسان في علاقته بالبيئة ، مع توضيح الأنشطة التي تؤدي الى احداث اختلال في التوازن الايكولوجي ،و لا يكون ذلك الا من خلال تبيان مفهوم البيئة [5]، فللبيئة عدة مفاهيم سواء من حيث المفهوم اللغوي أو الاصطلاحي أو من حيث المفهوم القنوني ، و هذا ما يجعلنا نتطرق اليه من خلال الفرع الأول الى تعريف البيئة و عناصرها ثم في الفرع الثاني نتناول مصادر حماية البيئة .

---

[1]– د. ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، منشأة المعارف الإسكندرية 2001 ، ص 5 .

[2]– د. محمد أحمد رشوان ، تلوث البيئة و كيف علجه الإسلام ، الطبعة ألأولى ، دار الثقافة للنشر ، الرياض 1994 ، ص 47 .

[3]– د. أحمد محمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة في ضؤ مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، دار الفكر الجامعي ط 1 2001 ص

[4]– أحمد لكحل ، النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الاقتصادية .دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع . الجزائر ،2015 ،ص 23

[5]– أحمد لكحل ، المرجع نفسه المذكور أعلاه ، ص 22– 23 .

المطلب الأول : تعريف البيئة و مصادر حمايتها قانونا

ان مصطلح البيئة شائع الاستخدام في الأوساط العلمية و عند عامة الناس. و في ضوء تلك العمومية يوجد تعريفات متعددة تختلف باختلاف علاقة الانسان بالبيئة ، و يمكن التعبير عن البيئة بمعناها الواسع على أنها " مجموعة من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و البيولوجية و الكيماوية و الفيزياوية التي تؤثر في حياة الكائنات الحية بشكل إيجابي عندما تكون في توازن طبيعي ، أو بشكل سلبي عندما تكون في حالة اختلال التوازن ، و تكون الكائنات الحية و من ضمنها الانسان نفسه بالفعاليات المختلفة هي العامل الأساس في اختلال التوازن البيئ "[1].

باعتبار البيئة من المواضيع الواسعة و المتشعبة فسنتعرض الى كل من التعريف اللغوي للبيئة و التعريف الاصطلاحي ثم نتناول المفهوم القانوني للبيئة وفقا لما يأتي :

الفرع الأول : تعريف البيئة

أولا: التعريف اللغوي للبيئة

ان كلمة بيئة عربية فصيحة لها في القران الكريم و السنة النبوية و كلام العرب جذور أصول فأصل الكلمة هو مادة (بوأ) الذي أخذ منه الفعل باء ، فيقال فلان تبوأ منزلة في قومه ، بمعنى احتل مكانة عندهم ، كما أن لها معنى اخر يعني في بعض الأحيان المنزل و ليس الموضع فيقال تبوأ الرجل منزلا أي نزل فيه [2].

فالبيئة في اللغة تعني مكانة الإقامة أو المنزل أو المحيط [3] كما جاء ذلك في القرانالكريم ، مصداقا لقوله تعالى :" و الذين تبوءو و الدار و الايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم و لا يجدون في صدورهم حاجة مما اتو و يؤثرون على انفسهم و لو كان بهم خصاصة و من يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون "اية 9[4].

فعذا المعنى اللغوي للبيئة يتجلى في العديد من الآيات منها قوله تعالى :" البيئة هي المنزل الذي يحتله الفرد و الموضع الذي يحيط به و الوسط الذي يعيش فيه ".[1]

---

[1] – لورنس يحي صالح الكبيسي ، التنمية الاقتصادية و مشكلة التلوث البيئي ، في البلدان النامية ، رسالة ماجيستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2000 ص 5

[2]– علواني مبارك ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة – دراسة مقارنة – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص: قانون العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، لسنة 2016– 2017.

[3]– قويدر شعشوع ، مرجع سابق ، ص 75 .

[4]– سورة الحشر ، (59) الاية : (9) .

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للبيئة

اذا تطرقناالى المفهوم الاصطلاحي للبيئة فنجد أن أول من قام بصياغة كلمة ايكولوجيا هو العالم "هنري ثورو " عام 1885 ، لكنه لم يتطرق الى تحديد معناها و أبعادها.فهناك تنوع و اختلافات كبيرة حول تحديد مفهوم اصطلاحي للبيئة لان البيئة من المواضيع الواسعة ، عموماعرفت البيئة بأنها : " الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان بما يظم ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر فيها ".[2]

كما يعرفها كذلك : " البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من مكونات حية مثل الحيوانات ، النباتات و مكونات غير حية مثل الصخور المياه و الهواء و الطقس و غير ذلك ." [3]

كما عرفها البعض الاخر أنها مجموع العوامل و الظروف الطبيعية و الاقتصادية و الثقافية التي تتجاوز في توازن دقيق و تشكل الوسط الطبيعي لحياة الانسان و الكائنات الأخرى ، و تحكمها ما يسمى بالنظام البيئي [4].

و تعرف البيئة كذلك :" المحيط الذي نعيش فيه و تشمل الكائنات بما فيها الانسان و كذا العناصر الضرورية و الكافية لقيام الحياة من ماء و هواء تربة و كل ما استحدثه الانسان بما يؤدي لتطويع العناصر السابقة لمصلحته " [5]و كذلك في مؤتمر ستوكهولم [6]، اذ عرفوا البيئة في أول تعريف رسمي لهابأنها " جملة الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان و تطلعاته " [7].

ثالثا: المفهوم القانوني للبيئة

1- زكي حسنين زيدان ، الاضرار البيئية و أثرها على الانسان ، دار الفكر الجامعي ، 1994 ، ص 9.

2- زكي حسنين زيدان ، الاضرار البيئية و اثرها على الانسان ، دار الفكر الجامعي ، 1994 ، ص 19

3- علواني مبارك ، مرجع سابق.

4- شعشوع قويد ، مرجع سابق ، ص 77

5- ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2009 م ، ص 27 .

6- مؤتمر ستكهولم و هو مؤتمر قمة الأمم المتحدة للإنسان و البيئة المنظم سنة 1972 بعاصمة السويد الذي انعقد تحت شعار " نحن لا نملك الا كرة أرضية واحدة " حضره 1200 مؤتمرا يمثلون 144 دولة ،

7- شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ، جامعة ابي بكر بلقايد كلية الحقوق و العلوم السياسية تلمسان لسنة 2013 /2014 ص 78

لم يكن الاهتمام كبير بتحديد مفهوم البيئة ، لوضع تعريف جامع مانع لها أو محدد للعناصر التي يتكفل القانون بحمايتها ، و لم يكن ذلك من أولويات التشريعات ، لكن نجد بعض القوانين أعطت تعريفات مختلفة للبيئة نذكر البعض منها [1] .

اعتمد الفقه القانوني في تعريفه للبيئة على ما يقدمه علماء البيولوجيا و الطبيعة من تحديد للبيئة و مكوناتها حيث قال بعضهم في تعريف البيئة :" أنها ذات مفهومين يكمل كل منهما الاخر : أولهما البيئة الحيوية و هي كل ما يختص لا بحياة الانسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب بل تشمل أيضا علاقة الانسان بالمخلوقات الحية الحيوانية و النباتية التي تعيش في صعيد واحد ، و ثانيهما البيئة الطبيعية فتشمل موارد المياه و الفضلات و التخلص منها ، و الحشرات و تربة الأرض و المساكن و الجو و نقاوته أو تلويثه و الطقس و غير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط [2].

فقد تبنى التشريع الفرنسي مصطلح البيئة بتعداد عناصرها في قانون 10جويلية 1976 المتعلق بحماية البيئة الطبيعية في المادة الأولى منه بأنها : " مجموعة من العناصر الطبيعية الفصائل الحيوانية و النباتية ، و الهواء ، الأرض ، الثرة المنجمية ، و المظاهر الطبيعية المختلفة " [3].

اما المشرع الجزائري فقد اهتم بالمفهوم الواسع للبيئة ، و الذي يعني شمولها لكل من الوسط الطبيعي من ماء و هواء و تربة و بحار و غيرها ، و الوسط الصناعي المشيد بفعل الانسان كالأثار و المواقع السياحية و التراث الفني و المعماري و المنشآت الصناعية و غيرها [4].

يلاحظ على جميع التعريفات المقدمة للبيئة أنها تركز على الانسان ، و العلاقات التي تربط بغيره من الكائنات الحية و غير الحية ، و كذلك الظواهر الطبيعية و الاجتماعية و البيولوجية.

الفرع الثاني : مصادر قانون حماية البيئة

بسبب تفاقم و تزايد المشاكل البيئية على الساحة الدولية و ازدياد خطورتها على الحياة البشرية بصفة خاصة و باقي الكائنات الحية الأخرى عامة ، مما دفع ذلك الى وضع قانون لحماية البيئة ، حيث يستمد هذا

---

[1]– شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 78

[2]– ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة ،مرجع سابق ، ص 27

[3]- Aspects juridique de la pollution transfrontière . O.C.D.E. paris ,1977.p60

[4]– عبد الله العوض ، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي ، مجلة الحقوق السنة التاسعة العدد يونيو، الكويت ، 1985 ، ص 40 – 43 .

القانون قواعده من مصادره عديدة ، و يقصد بالمصدر هو ذلك الطريق الذي تأتي منه القاعدة القانونية ، و يتفق قانون حماية البيئة مع غيره من فروع القانون في بعض المصادر [1].

فقانون البيئة كغيره من القوانين يستمد قواعده من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و التشريعات الداخلية بالإضافة الى مصادر أخرى ساهمت في نشأة القانون البيئي تتمثل في إعلانات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الخاصة بحماية البيئة كإعلان ستوكهولم و اعلان ريو ، وكذلك الأعراف الدولية و المبادئ للقانون و القضاء الدولي .

أولا : المصادر الدولية

و تشمل المصادر الدولية ما يلي :

1 – الاتفاقيات و المعاهدات الدولية

تعتبر الاتفاقيات و المعاهدات الدولية من أحسن الوسائل التي ساعدت في إرساء دعائم قانون البيئة ، و يعود السبب في ذلك الى عدة عوامل الطبيعة الدولية لمشكلة البيئة التي تستوجب التعاون و الجهود الجماعية لحلها ،الى جانب عوامل أخرى تمثلت في وجود المنظمات الدولية المتخصصة ، و التي تعمل جاهدة في تقديم المساعدة الفعلية في مجال إرساء قواعد حماية البيئة كمنظمة اليونيسكو و منظمة الأغذية و الزراعة فمن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة نذكر :

– اتفاقية لندن لعام 1972 الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات و المواد الأخرى

– اتفاقية جنيف لعام 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود .

– اتفاقية فينا لعام 1985 المتعلقة بحماية طبقة الأوزون [2].

فالمعاهدات الدولية اذن يمكن أنها تضع مضامين واضحة و التزامات قانونية محددة على أطراف المعاهدة ، كما أن مخالفتها تستوجب المسؤولية الدولية وفق القواعد القانونية المقررة دوليا .

---

[1]– حوشين رضوان ، الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها ، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، وزارة العدل ، المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر الفترة التكوينية 2003–2006م ، ص 13

[2]– حميدة جميلة ، الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها – دراسة على ضوء التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة البليدة ، 2011 ، ص 16

2 – العرف الدولي

يقصد بالعرف في قانون حماية البيئة مجموعة القواعد القانونية التي نشأت من أجل مكافحة التعدي على البيئة ، ولقد أصبح من الثابت أن العديد من القواعد العرفية انبثقت من خلال الممارسات الوطنية ،كما أكدت لجنة القانون الدولي بأن تكرار الأعراف ذاتها في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية يمكن اعتباره بمثابة ولادة قاعدة عرفية جديدة .

فيعتبر العرف الدولي اذن مصدر هام للقانون البيئي و نجد من أهم الأعراف الدولية في مجال حماية البيئة مبدأ واجب الدول واجب الدول في عدم السماح باستخدام أراضيها لإلحاق الضرر بالدول الأخرى ، بحيث أن هذا المبدأ كرس في العديد من المؤتمرات الخاصة بحماية البيئة ، منها مؤتمر ريو بالبرازيل سنة 1992 .

3 –مبادئ القانون العامة

وفقا لنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية تعتبر المبادئ العامة من المصادر الأساسية و التي تقع في التصنيف الثالث بعد العرف الدولي ،و من المبادئ التي ممكن أن نجدها في قانون حماية البيئة نذكر منها ما يلي :

- مبدأ إصلاح الضرر و الذي يقصد منه المساس بحق أو مصلحة يحميها القانون لاحد أشخاص القانون الدولي [1]، و من المباديء الثابتة في القانون الدولي فان خرق أي التزام دولي يستوجب تعويضا مناسبا لإحقاق الدولة في تنفيذ التزاماتها الدولية .

و قد القت اتفاقية فيينا 1985 لحماية طبقة الأوزون على عاتق أطرافها التزاما يتمثل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية طبقة الأوزون و عدم تدميرها و في حالة مخالفة الالتزامات فان ثمة افتراض بوقوع الضرر بطبقة الأوزون[2]، و هذا الضرر قد يكون جسيما و مباشرا يتمثل في تدمير طبقة الأوزون ، و قد يكون غير مباشر يلحق بالإنسان و النظم الطبيعية للبيئة الإنسانية و باقي الكائنات الحية الأخرى ، فان التعويض يكون واجب في الحالتين .[3]

---

[1]– شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 184

[2]– محمد عبد الرحمن الدسوقي ، الالتزام الدولي بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر دت ص 225

[3]– المرجع نفسه ، ص 23

- مبدأ الملوث هو الدافع و الذي يعد من أهم المبادئ العملية اذ يكرس قاعدة دقيقة وواضحة تكتمل فيها أركان المسؤولية سواء بأسسها التقليدية أو الحديثة ، فاعتماد الأسس التقليدية يتضح أن النتيجة الحتمية للسلوك المضر بالغير سواء كانوا أشخاصا أو دولا هو التعويض بسبب وجود علاقة سببية بين الفعل و النتيجة و منه تقوم المسؤولية لان فعل التلوث يسبب ضرارا يستلزم التعويض ،اما باعتماد الأسس الحديثة المتمثلة في الفعل المشروع او نظرية المخاطر بتطبيق المسؤولية المطلقة بغض النظر عن النتيجة فهذا يعكس الجانب الوقائي الذي يمثل الضمان الأنسب لحماية البيئة [1].
- مبدأ التكامل بين حماية البيئة و التنمية حيث ظهر مفهوم التنمية المستديمة في البداية فيمؤتمر استوكهولم تحت تسمية التنمية الايكولوجية ، و اعطي له تفسير ضيق من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1973 بأنه :" تنمية ملائمة للجماعة الريفية ، تبعا لمواردها البشرية و الطبيعية الخاصة بها"

حيث تم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1992 الإقرار بحق الدول في التنمية التي يجب أن تتم وفقا للأسس التي تحقق العدالة بين تطوير التنمية و تلبية الاحتياجات البيئية لأجيالالحاضر و المستقبل [2].

- مبدأ المصلحة الفردية لحماية البيئة ، حيث تعتبر من الشروط الجوهرية في تحريك أي دعوى للمطالبة بالحق ، لكن في مجال حقوق البيئية لا يبدو هذا الحق مرتبطا ارتباطا مباشرا بشخص معين او جماعة ، لكن باعتبار البيئة تمثل ارثا مشتركا للإنسانية فهذا يجيز لأي شخص فد تضرر او يحتمل تضرره ان يطلب حماية قضائية تقيه من الضرر .

الى جانب ما ذكرناه اعلاه هناك كذلك مبدأ التعاون، و مبدأ التضامن، و مبادئ الاجراء الوقـائي و التنـميةالمستديمة غيرها [3].

ثانيا : المصادر الداخلية

تشتمل المصادر الداخلية على ما يلي :

---

[1]– شعشوع قويد ، مرجع سابق ، ص 200 .

[2]– سلامة طارق عبد الكريم الشعلان ، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو, منشورات الحلبي الحقوقية, 2010ص 122

[3]– شعشوع قويدر ، مرجع نفسه ، ص 198

1 – التشريع

هو مجموعة القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الولاية ، و التشريع يشمل كل نص قانوني يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر الى حماية البيئة ، و مثال على ذلك نجد المشرع الجزائري مثله مثل باقي دول العالم ، فقد جعل من حماية البيئة احدى الاختصاصات المجلس الشعبي الوطني في مجال التشريع خاصة في مجال الصحة العمومية و النظافة و الحفاظ على الثروة الحيوانية .

2 – العرف

يقصد به في قانون حماية البيئة هو مجموعة القواعد القانونية التي أنشئت في مجال مكافحة التعدي على البيئة و كل الاخطار التي تواجهها من أجل الحفاظ عليها ، بحيث جرت العادة باتباعها بصورة منتظمة و مستمرة اذ ساد الاعتقاد باعتبارها ملزمة وواجبة الاحترام لكن يبقى دور العرف ضئيل في مجال البيئة مقارنة بدوره في باقي الفروع الأخرى و السبب في ذلك يعود الى حداثة موضوع البيئة و الاهتمام بمشكلة حمايتها.

3 – الفقه

ان الفقه عبارة عن اراء و دراسات علماء القانون و توجهاتهم بشأن تفسير القواعدالقانونية ، حيث كان للفقه دور فعال و كبير في مجال التنبيه الى المشاكل القانونية التي تثيرها الاخطار التي تهدد البيئة و من ثم حياة البشرية ، و قد ظهر ذلك جليا في مؤتمر استكهولم الذي انعقد سنة 1972 حيث طرحت العديد من الآراء الفقهية للمناقشة حول القواعد القانونية التي ترسم و تحدد ما ينبغي أن تكون عليه التدابير و السياسات التي تكفل حماية البيئة الإنسانية و ذلك بالحفاظ على مواردها الطبيعية و توازنها الايكولوجي [1].

المطلب الثاني : تلوث البيئة و مخاطرها.

لا يمكن اعتبار مشكلة البيئة هي مشكلة محلية أو إقليمية ، لان البيئة لا تخضع لنظام قطري أو إقليمي بل و دولي ، فهي على العكس من ذلك مفتوحة الافاق متفاعلة الاتجاهات و العواقب ، تؤثر و تتأثر في النظم البيئية المختلفة في العالم .

[1]– حميدة جميلة ، مرجع سابق ، ص 18–19 .

فمفهوم تلوث البيئة هو عبارة عن الحالة على البيئة و الناتجة عن التغيرات المستحدثة عند استخدام أحد عناصر هذه الحالة بأسلوب عقلاني أو صحيح فتسبب للإنسان و بيئته الازعاج و الاضرار و الامراض المباشرة و غير المباشرة بسبب اخلالها للأنظمة البيئية و مكوناتها من كائنات حية و هواء و تربة ، و هذا ما تسبب بظواهر غير طبيعية جعلت البيئة غير قادرة على تجديد مواردها الطبيعية التي تعمل على بقاء نظم بيئية جديدة و مناسبة للإنسان وأجياله القادمة بما يتناسب و سلامة و ديموماتها [1].

وليتوضح الامر أكثر سنتانوال في هذا المطلب مفهوم التلوث في فرع اول ثم نتعرض في الفرع الثاني الى أهم الاخطار و المشكلات البيئية على المستوى العالمي.

الفرع الأول : مفهوم تلوث البيئية

يعتبر التلوث مشكلة بيئية برزت بشكل واضح مع ظهور الثورة الصناعية ، حيث زاد الاهتمام بها بسب المخاطر الناتجة عنها و الاثار الضارة التي شملت الانسان و ممتلكاته, و لقد طغى التلوث على كل قضايا البيئة و ارتبط بكل حديث عنها حتى رسخ في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة .

أولا – تعريف التلوث

لا يوجد تعريف موحدا متفقا عليه ، فهناك تعاريف متعددة ، و سوف نتعرض فيما يلي

الى تعريف التلوث لغة و اصطلاحا :

1 – تعريف التلوث لغة

حسب المعاجم العربية هو خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال : لوث الشيئ الذي خلطه به ، اذ جاء في اسان العرب في مادة " لوث " : أن كل ما خالطته و مارسته فقد لثته و لوثته ، كما تلوث الطين بالتين ، و الجص بالرمل[2].

و هناك نفس المعنى جاء في معجم " لاروس " لوث تلويثا ، و منه لوثت ردائها بالطين أي وسختته به و لوث البيئة بأن وضع فيها أوساخا و قاذورات ، و لوث الشارع بالأوساخ ، و تلوث البحر بالمحروقات ، و تلوث الحافلات الجو بالغاز المحروق [1] .

---

[1]– د. عماد محمد ذياب الحفيظ ، البيئة (حمايتها – تلوثها – مخاطرها) الطبعة الأولى 2011 م – 1432

[2] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة و النشر ، لبنان ، الجزء الثاني ، ط 1 ،دت

أما بالنسبة لما جاء في القرآن الكر يم ،حيث عبر عن مضمون عبارة " تلوث " بلفظة " الفساد " التي هي أدق و أشمل من لفظة التلوث بحيث أن مضمونها يتسع ليشمل كل الاعمال الضارة بالبيئة [2].

2 – تعريف التلوث اصطلاحا

يصعب لدى الباحثين و المتخصصين في مجال العلوم البيئية إيجاد تعريف موحد و متفق عليه ، فهناك من يعرف التلوث بأنه حدوث تغير أو خلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموع العناصر المكونة لنظام الايكولوجي بما يفقده القدرة على إحالة دون مشكلات.

فقد عرف التلوث علميا على أنه : التغير في خواص البيئة الذي قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الإضرار بالكائنات الحية ، أو المنشآت ، و يؤثر على ممارسة الانسان لحياته الطبيعية ، و يضر بالبيئة كإدخال ما يؤثر سلبا على عناصرها ، كما يعرف التلوث كذلك بأنه :" كل التغيرات الكيمائية و البيولوجية التي تطرأ على البيئة و التي تتسبب في ظهور حالة سلبية ذات تأثير مباشر على البيئة [3].

كما يعرف التلوث أيضا بأنه إضافة و ادخال أي مادة غير مألوفة الى أي من الأوساط البيئية مثل (الماء و الهواء و التربة)، مما تؤدي هذه المادة الدخيلة عند وصولها لتركيز ما الى حدوث تغير في نوعية و خواصتلك الأوساط ، و غالبا ما يكون هذا التغيير مصحوبا بنتائج ضارة مباشرة على كل ما هو موجود في الوسط البيئي [4].

لقد جاء في التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التاسع للأمم المتحدة 1975 حول تلوث الوسط و التدابير المتخذة لمكافحته على أن التلوث " هو التغير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر و غير المباشر للأنشطة في تكوين او في حالة الوسط على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط"[5].

---

[1] – المعجم العربي الأساسي " لاروس " من تأليف و اعداد جماعة من كبار اللغويين العرب ص 1106

[2] – شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 80

[3] – عامر أحمد غازي ، البيئة الصناعية ، تحسينها و طرق حمايتها ، دار دجلة ، المملكة الأردنية الهاشمية ط1 ، 2010 ص 22

[4] – شعشوع قويدر ، المرجع نفسه ، ص 82 .

[5] – محسن فكرين ،القانون الدولي للبيئة, دار النهظة العربية, ط1 القاهرة, مصر , 2006,ص15

3 – تعريف التلوث من الناحية القانونية

و قد عرف من الناحية القانونية بأنه :" التغيرات غير المرغوبة فيها التي تحيط بالإنسان كليا أو جزئيا ، كنتيجة لأنشطة الانسان من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة لتغيير المكونات الطبيعية و الكيميائية و البيولوجية للبيئة مما قد يؤثر في الانسان و نوعية الحياة التي يعيشها ، و تختلف الآراء في تحديد ماهية التغيرات و لاسيما فيما بين المجتمعات المتقدمة و النامية في العالم ، بالإضافة الى الاختلاف في نوعية الأنشطة التي تمارس في تلك المجتمعات[1].

ثانيا – مصادر التلوث البيئي

هناك مصدران لتلوث البيئة نذكرهما على التوالي :

أ – المصادر الطبيعية : و هي أن ظاهرة التلوث البيئي ، تحدث دون أن يكون للإنسان يد في ذلك التلوث ، بمعنى أنها موجودة أساسا في الطبيعة مثل الغازات التي تقذفها البراكين و الدخان من احتراق الغابات ، و الفيضانات والزلازل و غيرها[2].

ب – المصادر غير الطبيعية (الصناعية): هذه المصادر تنشأ من فغل الانسان ، سواء تعلق الامر بالنشاطات المتصلة بالإنتاج أو نتيجة استعمال طرائق غير علمية في عمليات الإنتاج و ما يتخلف في المدن من قمامة و فضلات و ما تفرزه الصناعات من مخلفات غازية و ما تبعثه وسائل النقل ، و بقايا المواد الكيماوية في المناطق الريفية .

ثالثا – أسباب التلوث البيئي

يمكننا حصرها في سببين [3]

– يتمثل السبب الأول في التقدم العلمي و التكنولوجي الذي تولد عنه توسع الإنتاج الصناعي.

---

[1]– أسود قادر أحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ،ط1 ، 2016 منشورات زين الحقوقية ص 34 نقلا عن معوض عبد التواب ، مصطفى معوض عبد التواب ، جرائم التلوث من الناحية القانونية و الفنية ، معارف الإسكندرية ، 1986 ،ص9 .

[2]– أسود قادر أحمد ، المرجع نفسه ، 35 .

[3]– تقرير لجنة التنمية المستدامة ، لجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 8 شباط 2002 ، ص 6

– أما السبب الثاني فيتمثل في ازدياد عدد سكان في العالم ، حيث يسكن الأرض الان ما يزيد عن 6 بلايين نسمة و بزيادة 140 بالمائة خلال الخمسين سنة الماضية ، و يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم لسنة 2050 الى 9 بلايين نسمة .

– حيث يمكن إضافة سبب اخر و لا سيما في الدول النامية و هو قصور الوعي الاجتماعي و الثقافي عن مخاطر التلوث و أثره في التنمية البشرية و الاقتصادية ، لان الانسان يؤثر في البيئة عن طريق استهلاكه و نشاطاته الإنتاجية و مخلفاته ، لذلك ترى أن العوامل التي تؤثر مباشرة في البيئة هي عدد السكان ، و الاستهلاك ، و التكنولوجيا

فالتأثير اذن في الطبيعة يتحدد بالعوامل السابقة التي تعمل بشكل متصل اذ يمكننا التعبير عنها [1] ، فمثلا نجد عدد السكان في الدول التي تتمتع بدخل مرتفع تكون أكثر تأثيرا في التلوث البيئي من زيادة السكان في الدول النامية ، فزيادة عدد سكان الشمال في التسعينيات البالغ 57,5 مليون نسمة أثر في تلوث البيئة من تأثيره في دول الجنوب و البالغة 911 مليون ، حيث يطرح الانسان في الدول الصناعية و ملوثات البيئة أكثر من عشرين ضعفا ما يطرحه الانسان في الدول النامية .[2]

الفرع الثاني: أنواع التلوث:

لا يمكن اعتبار مشكلة البيئة هي مشكلة محلية أو اقليمية، لان البيئة لا تخضع لنظام قطري أو اقليمي بل و دولي، فهي على العكس من ذلك مفتوحة الآفاق متفاعلة الاتجاهات و العواقب، تؤثر و تتأثر في النظم البيئية المختلفة في العالم، و يمكننا في هذا السياق ذكر أنواع تلوث البيئة الى ما يلي:

1/ تلوث الهواء:

يتألف الغلاف الجوي للأرض من غازات أهمها النيتروجين بنسبة حوالي 78.9%فيوزنالهواء،الأكسجين 20.95 %منوزنالهواء،ثانيأكسيدالكربونبنسبة 0.3 %وغيرهامنالغازاتالاخرى.[3]

فان مكونات الهواء في حالة تجدد يومي بفعل النشاط الطبيعي في النظام البيئي الاشمل للكرة الرضية، و كذلك الأكسجين الذي له عدة حالات للتجدد أهمها بفعل تحلل بخار الماء، و بتأثير الاشعة

[1]– د. هاني مجيد ، الانسان و البيئة و منظومات الطاقة و البيئة و السكان ، عمان دار الشروق 2000 ، ص 169

[2] – أسود قادر أحمد ، مرجع سابق ، ص 36

[3]– نفس المرجع

الفوق بنفسجية الناتجة من أشعة الشمس و من عمليات التركيب الضوئي الذي تقوم بها كافة المجموعات النباتية على الأرض و التي تحتوي على مادة الكلوروفيل.

فالهواء يعتبر ملوثا عند أي حدث كبير يؤثر في تركيبه الطبيعي و الذي يؤدي بالتالي الى نتائج سلبية على اية حال في الحالات التي تؤثر أو تتأثر به نقصد بذلك الهواء مثلا عند احتراق الوقود النفطي أو النووي تتصاعد كميات كبيرة من الغازات و الاشعاعات لتختلط مع مكونات الهواء، فتسبب غلافا هوائيا غير متجانس غير طبيعي حول القرى و المدن و الأرياف محملا بالمخاطر.

فتلوث الهواء يعني وجود مواد في الهواء تكون ضارة بصحة الانسان و الحيوان أو النبات أو البيئة.

و مصادر التلوث الهوائي قد تكون طبيعية مثل العواصف و الأمطار و الزلازل و الفيضانات، كما قد تكون من الأنشطة المختلفة للإنسان عن طريق مخلفات الصرف الصحي، و النفايات و المخلفات الصناعية و الزراعية و المواد المشقة و الذي يؤدي الى الحاق أضرار بليغة بالنظام البيئي.[1]

2/ تلوث الماء:

يعتبر الماء الجزء المكمل و المهم للحياة و استمرارها مثلها مثل الهواء، فالكرة الأرضية لا يمكنها الاستمرار بدون ماء، و جاء قول الله تعالى في كتابه العزيز القرآن الكريم:" و جعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون" سورة الأنبياء الآية 30.

بحيث تقدر كمية المياه على الارض تقدر بحوالي 296 مليون متر مكعب من المياه ولا تتعدى النسبة الصالحة للاستهلاك 03% من المياه العذبة. و ان كمية المياه في جسم الانسان تبلغ حوالي 78% على اساس الوزن الكلي لجسمه في الفواكه كالثمار مثلا "تصل كمية المياه حوالي 90% من وزن الثمرة الكلي" أما نباتات الخضروات تتصل المياه فيها حوالي 85 % من وزن النبات الكلي.[2]

[1] – مظلوم جاسات و البحوث ، مال ، الامن غير التلقيدي ، الرياض : مركز الدراسات و البحوث ط 1 ، 2012 ، ص 167.

[2] – د. عماد محمد ذياب الحفيظ، البيئة (حمايتها، تلوثها، مخاطرها)، ط1 2011م–1432هـ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص95.

لم تكن فكرة تلوث الماء، أو تلوث البيئة بشكل عام تشغل الأذهان فيما مضى، و كانت أغلب المدن في العصور الوسطى في اوروبا خاصة، تلقي بمخلفاتها و فضلاتها، بما فيها الفضلات الأدمية، في المجاري المائية المجاورة لها، و التي كانت تأخذ منها مياه الشرب و الغسيل و تستخدمها في مختلف الأغراض.[1]

فكما يبدو واضحا من خلال ما ذكرناه أعلاه نجد التباين الكبير لنسب المياه في الانسان و الكائنات الحية الأخرى، لكن في جميع هذه الكائنات يشكل الماء الجزء الأكبر من وزن جسمها.

بحيث لم يفكر أحد في ذلك الوقت بأن جزء من هذه المخلفات و الفضلات قد يعود اليه مرة أخرى عن طريق مياه الشرب أو الغسيل، كما لم يدرك أحدا وقتها الى مدى الأضرار التي يمكن أن تحدث لصحة الانسان من جراء هذا التصرف الذي قد يؤدي الى انتشار الأمراض و الأوبئة.[2]

مع العلم وجد حوالي 05%منسكانالعالميحصلالفردالواحدمنهمعلىحوالي 350%لترماءيومياصالحالاستخدام،الآخرالى 08%فيسكانالعالميحصلالفردالواحدمنهم على حوالي 250%لترماءيومياصالحالاستخداماالبشري،وهناكحوالي 17%منسكانالعالميحصلالفردالواحدمنهمعلى 150 لترماء،بينماهناكحوالي 04 %منسكانالعالمبالكاديحصلونعلىجزءمنحاجاتهماليوميةولاتتجاوز 10 لترماءيومياللفردالواحد،ومعظمهم في قارتي افريقيا و آسيا.[3]

فستخلص من ذلك كيف أن الاقلية من سكان العالم تحصل على كمية من المياه تعادل أكثر من الضعفين عن المعدل العام للمتوفر من المياه الصالحة للاستخدام البشري في العالم.[4]

مصادر تلوث المياه: يمكننا أن نلخصها فيما يلي:

- ان أغلب ملوثات المياه تصدر من المصانع مثل مصانع الدباغة و الرصافي و الزئبق و النحاس، و الإسمنت و الزجاج، بالإضافة الى التلوث بالهيدروكربون الناتج عن التلوث بالبترول الذي يؤدي الى تكوين طبقة رقيقة عازلة فوق سطح الماء تمنع اختراق الأوكسيجين و ثاني أكسيد الكربون و الضوء الى

[1]– سي ناصر الياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوك السياسية، شعبة ادارة دولية لسنة 2012–2013

[2]– سي ناصر الياس، مرجع سابق ص

[3]– د. عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص 96.

[4]– د. عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص 97.

الماء[1]، فتجد أن معظم المصانع في الدول المتقدمة و النامية لا تلتزم بضوابط الصرف الصناعي بل تلقي بفضلاتها في المياه، فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية، وجدت مخلفات سامية في المياه الأنهار و البحار المحيطة بالمصانع، و في القاهرة أجريت دراسة على اثني عشرة محطة لمعالجة الشرب و وجدت جميعها تعاني من عدم انضباط الصرف الصناعي. [2]

- **مصادر زراعية:** ان استعمال و استخدام المبيدات الحشرية و الاسمدة الكيمياوية في الزراعة يتسبب في تلوث الماء و ذلك عند سقوط الأمطار حيث يتم انجراف تلك المواد الى الأنهار أو البحيرات كذلك الري قد ينقل تلك المواد الى المياه الجوفية.[3]
- **مصادر الصرف الصحي:** تعتبر مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة في معظم دول العالم الثالث، لأن أغلب هذه الدول ليس لها شبكة صرف صحي، و هناك بعض الدول لا توجد شبكة صرف صحي مثال على ذلك مدينة جدة.

فان مياه المجاري تحتوي على كمية كبيرة من المركبات العضوية و أعداد رهيبة من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية و اللاهوائية بحيث تؤثر هذه الكائنات في المركبات العضوية الغير العضوية مسببة نقصا في الأكسجين اذا ألقيت في البحر مما يسبب في اختناق الكائنات التي تعيش في البحر و قد تموت، عند موت هذه الكائنات البحرية تبدأ البكتيريا أو لكائنات الدقيقة التي تعمل لا هوائيا بتحليلها محدثة تعفن و فساد. [4]

- **الآثار المرتبة على تلوث المياه:**

ان الماء يتلوث بشتى الوسائل أغلبها تأتي من سوء الاستخدام و عدم حمايته من أسباب التلوث من قبل المستهلك، كما أن أكبر الأمراض الوبائية الفتاكة، المنتشرة لها علاقة بالماء الملوث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و من تلك الامراض ما تنتقل بالجراثيم المختلفة أو الفيروسات أو الطفيليات أو الفطريات بالإضافة الى الأمراض الناجمة عن التلوث، بواسطة المواد و العناصر الكيماوية و الاشعاعات او المبيدات المتنوعة و غيرها التي تتسبب في أمراض مختلفة و عديدة نذكر منها كالتهابات المعوية، و الأمراض الفيروسية، و أمراض شلل الأطفال و مرض الجيارديا، و هناك أعداد أخرى من الأمراض الخطرة التي تصيب الانسان جراء تلوث المياه بالمواد الكيماوية و المبيدات المختلفة التي تستعمل في مجال مكافحة

[1]– سي ناصر الياس، نفس المرجع، ص 89.

[2]– سي ناصر الياس، نفس المرجع، ص 89.

[3]– حمزة محمد العباسي، ... ص.ص 25،26.

[4]– سي ناصر الياس، نفس المرجع، ص 90.

الآفات الزراعية و الحشرية و القوارض في مجال الحروب الكيماوية، فسوء استعمال هذه المواد من دون الأخذ بنظر الاعتبار تلوق المياه و بالتالي تنعكس سلبا على صحة الانسان.[1]

و الضرر الاكبر لتلوث المياه هو أثره في صحة رأس المال البشري من خلال الغذاء الملوث و مياه الشرب غير النقية، و المصدر الأساس لتلوث الغذاء هو الري بالمياه الملوثة بالصرف الزراعي و الصناعي و الصحي، فالمياه الملوثة تؤدي الى اصابة الانسان بالأمراض مما يؤدي الى اضعاف القوى البشرية و تخفيض انتاجياتها، و ما تسببه من ضعف عام و تغيب عن العمل فتنخفض بذلك انتاجية العامل بما يقرب من الخمس بحسب التقديرات.[2]

3/ تلوث التربة:

تتلوث التربة بالعديد من المصادر الطبيعية و الصناعية و من تلك الملوثات الفضلات و القمامة و المياه القذرة و المستنقعات و الموارد الخارجة من داخل المعامل و المصانع بشكل مخلفات مكونة من المواد الكيماوية و قسم منها سامة.[3]

مصادر تلوث التربة[4]: نذكرها فيما يلي:

أ- **الاسمدة الكيماوية:** اذا اعتمد الانتاج الزراعي في النصف الثاني من القرن العشرين بصفة خاصة على استخدام مكثف للأسمدة الكيماوية لغرض زيادة انتاجية الأرض الزراعية الى اقصى حد ممكن، لكن الاسراف في استعمال هذه الاسمدة أدى الى تلوث التربة بمركبات الفوسفات و النترات التي تبقى في التربة و تذوب في المياه الري، تم تتسرب الى المياه الجوفية و الانهار و البحار مع مياه الأمطار و مياه الصرف الزراعي.

ب- **المبيدات الحشرية:** و هي من أخطر الملوثات، و هو تلوث التربة و الماء و الهواء النبات، اذ تتساقط عن استخدامها في التربة و منها تتسرب الى المياه الجوفية و مياه الأنهار و البحيرات، و عندما يمتصها النبات تنتقل الى المواد الغذائية النباتية و منها الحيوانات ثم تظهر في ألبانها و لحومها و تنتقل الى الانسان.

---

[1]- أسود قادر أحمد، مرجع سابق ص 50.

[2]- د. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2003 ص 359.

[3]- أسود قادر أحمد، نقس المرجع، ص 52.

[4] -أسود قادر أحمد، مرجع سابق، ص 52،53،54.

ج- المخلفات الصلبة: و هي ما يتخلف عن الانتاج و الاستهلاك من مواد غير السوائل و الغازات و من وسائل التخلص من هذه المخلفات الصلبة طمرها في باطن الأرض في اماكن بعيدة عن العمران و تغطيتها بالتراب أو الرمل مما تؤدي الى تلوث التربة.

د- الحروب و ما تلحقه من تخلخل و تدهور في التربة و كذلك عملية قطع الاشجار و الغابات، و ما يحدث فيها من تغيرات في ارتفاع درجات حرارة الجو مع ظهور التصحر فيها.[1]

4/ التلوث الاشعاعي: يعتبر هذا التلوث من أخطر الملوثات البيئة، و قد يظهر تأثير هذا التلوث بصورة سريعة و مفاجئة على الكائن الحي، و قد يأخذ وقتا طويلا ليظهر في الآجال القادمة، فمنذ الحرب العالمية الثانية و ظهور وقتها الحديث في الأسواق في التاريخ الانسانية و هي هيروشيما و نكازاكي باليابان عام 1945 و تليها بعد ذلك مجموعة كبيرة من تجارب تفجيراتالقنابل الذرية و الهيدروجينية فوق سطح الأرض و تحت سطح الارض الى غاية بداية القرن الواحد و العشرين.[2]

5/ التلوث الضوضائي:

تعتبر الضوضاء سمة من سمات المجتمعات الحديثة و لا سميا المدن الكبيرة المزدحمة بالسكان و المجتمعات الصناعية، حيث تتولى أصوات الآلات و المحركات و محركات السيارات، القطارات الطائرات المصانع و غيرها.

بحيث تؤثر الضوضاء في العصب السمعي فتصبه بما يشبه الكدمات و مع استمرار التعرض للضوضاء، فيصاب الشخص بضعف متزايد في السمع و في حالة تعرض الانسان لصوت شديد جدا، فان ذلك قد يؤدي الى أخطار أخرى كإصابته بالصم.[3]

---

[1] -أ.د. أحمد الفرج العطيات، البيئة الداء و الدواء، ط1 1997، ص 103-105.

[2] - د. عماد محمد ذياب الحفيظ، مرجع سابق، ص 139.

[3] - أسود قادر أحمد، مرجع سابق، ص 55

المطلب الثالث: أهم المشكلات البيئة المطروحة على مستوى العالمي:

تواجه حاليا المجتمعات عدد كبير من المشكلات البيئية، البعض منها لا دخل الانسان في احداثها، و البعض الآخر مستحدث أساسه التعرف الخاطئ للإنسان تجاه البيئة، كما أن المشكلات الأخرى قد تكون محليا و يقصد بذلك التأثر يكون مباشر على البيئة المحلية كالمشكلة السكانية.[1]

و يقصد بالمشكلة البيئية هو: " حدوث خلل أو تدهور في مصفوفة النظام الايكولوجي و ما ينجم عن هذا الخلل من أخطار تضر بكل مظاهر الحياة، على سطح الأرض. و في هذا السياق يمكننا التعرض الى أهم هذه المشكلات في هذا المطلب.

الفرع الأول: استنفاذ طبقة الأوزون.

تحدث اختلالات في تركيبة طبقة الأوزون الموجودة في الغلاف الجوي و التي تعد طبقة ماصة الاشعة فوق البنفسجية التي لو نفذت الى الكرة الأرضية لأنهت الحياة فيها, و كذلك تقلل سمك طبقة الأوزون من أثر أشعة الشمس العالية الطاقة و تقلل نسبة الجزء الذي يصل منها الى الأرض بمنع ارتفاع درجة الحرارة فيها.[2]

حيث بينت بعض البحوث و الدراسات أن طبقة الاوزون قد تناقصت بنسبة 25 %عبرالعقدالماضيةواختفتكميةكبيرةمنطبقةالأوزونفوقالقطبينالشماليوالجنوبي.[3]

فطبقة الاوزون هي بمثابة النظرات الشمسية فهي الحزام الواقي حول الارض من أشعة الشمس فوق البنفسجية.

و تشير الدراسات أن هناك تأثيرات بليغة لطبقة الاوزون، فتسرب الأشعة فوق البنفسجية سيغير بكثير من المحاصيل الزراعية و سوف يقلل من غلتها كما سيلحق الضرر بكثير من الأشجار أيضا، و سوف يؤثر على الثروة السمكية التي تعد احدى المصادر الغذائية الانسان، كما يؤدي التعرض الزائد لهذه الاشعة الى خلل في جهاز مناعة الجسم ، و يؤدي ذلك الى انتشار أمراض خطيرة كسرطان الجلد و امراض العيون و أمراض الشيخوخة المبكرة و شيخوخة الجلد و ضعف الجهاز المناعي.[4]

---

[1]– د. عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، مرجع سابق، ص 147.

[2]– أ.د. أحمد الفرج العطيات، مرجع سابق، ص 94.

[3]– أسود قادر أحمد، مرجع سابق، ص44.

[4]– نفس المرجع.

الفرع الثاني: ظاهرة الاحتباس الحراري.

ان ظاهرة الاحتباس الحراري تشبه ما يحدث تحت الأرض و ما يجري في البيوت الزجاجية أو البلاستيكية التي تستعمل في الزراعة، حيث تخترق اشعة الشمس جدران هذه البيوت فتشيع الحرارة في جوها الداخلي و لكن الجدران نفسها تحتبس الحرارة داخل البيوت لأنها لا تسمح للهواء بالخروج فيها، و بالتالي يصبح هواء هذه البيوت أكثر حرارة.[1]

و الاحتباس الحراري هو من بين القضايا البيئية أكثر المواضيع اثارة لقلق العلماء بسبب موضوع زيادة حرارة الأرض الناجمة عن تأثير الاحتباس الحراري اذا يحذر العلماء خاصة علماء المناخ من تراكم الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث بشكل اساسي احتراق الوقود كالنفط و الفحم و غيرها. و الذي سيؤدي الى زيادة حرارة الأرض و مع استمرار التوجه الحالي من زيادة انبعاثات الغازات الملوثة الى الهواء فان حرارة الأرض حتما سترتفع حسب رأي العلماء بمقدار ما بين 05 الى 10 درجات خلال لقرن القادم.

فالأعمال اليومية تؤثر بشكل سلبي في مناخ الارض في جميع البلدان لقرون قادمة [2] كما أن تزايد أعداد السكان يسهم في استفحال هذه الظاهرة و اتساعها في عموم الكرة الارضية، الى جانب اتساع ظاهرة قطع الأشجار في البلدان الاقل تقدما لأسباب انتاجية، مما سيؤثر في عناية التوازن البيئي و يتمثل أثر هذه الظاهرة في تذبذب الأمطار و من ثم تأثيرها في الانتاج الزراعي و لا سميا انتاج الحبوب الغذائية.[3]

الفرع الثالث: الأمطار الحامضية.

ان درجة التلوث الهوائي في بعض المناطق الصناعية تزداد مما يزيد معه تركيز الغازات الحامضية مثل ثاني أكسيد الكربون و أكاسيد النتروجين و بعد اطلاق هذه الغازات الملوثة الى الهواء يتم تحويلها الى أملاح الكبريت و النترات[4].

يختلط ثاني أكسيد الكبريت و أكاسيد النيتروجين مع الماء و الأكسجين و المواد الكيميائية الأخرى في الغلاف الجوي محدثة تفاعلا كيميائيا تتحول خلالها الأكاسيد الأحماض الكبريتيك و النتريك التي تختلط بدورها مع مياه الأمطار مشكلة ما يسمى بالمطر الحمضي[1].

---

[1]– أ.د. عبد القادر عابد، أ.د. غاز سفاريتي، أساسيات علم البيئة، دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2004، ص22–23.

[2]أ. ساملو يلسون، ويليام د. نورد هاوس، مايكل ج ماندي، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، 2003، ص 388.

[3]أسود عبد القادر أحمد، مرجع سابق، ص 46.

[4] د. جمال أحمد الحسين، الانسان و تلوث البيئة، جامعة البقاء الطبيعية، كلية الهنى الجامعية، دار الأمل للنشر و الوزيع، 2004، ص 184.

ان الأمطار الحامضية لها أضرار خطيرة على المنشأة و المباني و تؤدي الى تآكلها كما أن هذه الامطار تهدد المصادر المائية السطحية و الجوفية و تتسبب أيضا في تدميرالغابات،بحيث تتسبب في أحداث أضرار خطيرة بأوراق النباتات، للإصابة بالأمراض و تقليل عملية التمثيل الكلورفيلي[2].

و لا يعد الانسان مسؤول الوحيد عن تشكل الأمطار الحمضية، اذ تعد الكوارث الطبيعية عاملا أيضا حيث تعد البراكين مثالا واضحا للكوارث الطبيعية الملوثة، تعمل على اطلاق الملوثات بكميات كبيرة نحو الجو خصوصا المركبات المحتوية على الكبريت.

أن الأمطار الحامضية تؤثر على كل شيء تقريبا، خاصة الانسان و مختلف البيئات الحيوية، كما تعد البيئات المائية كالجداول و البحيرات و المستنقعات و البحار و غيرها الأكثر تضررا بالأمطار الحمضية، بحيث تعمل على تغيير تركيباتها مما يضر ذلك بالأسماك و الكائنات المائية و غيرها من الحيوانات البرية[3].

و تعد مشكلة الأمطار الحمضية هي ثالث أهم المشكلات العالم البيئية بعد مشكلتي الاحتباس الحراري و استنزاف طبقة الاوزون بحيث تمثل اكثر المشكلات الناتجة بفعل التلوث الهوائي المحلي أو الذي تنقله الرياح عبر حدود الدول المتجاورة و تسبب في أضرار خطيرة داخل الأنظمة البيئية الارضية و المائية و صحة الانسان[4] لما سبق ذكره.

---

[1] نشر المقال على موقع .https://www.arebiia weather.com a 15h 02 24/04/2021

[2] أسود قادر أحمد، نرجع السابق، ص 47/46، نقلا عن مراكز علوم الصحية البيئية التربية البيئية برنامج القيم البيئي , ص 24.

[3]– الموقع نفسه المذكور أعلاه .

[4]– سي الناصر الياس، مرجع سابق، ص 102.

خلاصة الفصل:

لقد تعرضنا في الفصل الى الجانب النظري لمختلف التعاريف الخاصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية و أهم السمات التي تتميز بها، كما تعرضنا في هذا الفصل التطور التاريخي لهذه المنظمات. أيضا قمنا من خلال هذا الفصل التعرض الى مفاهيم البيئة و التلوث بالإضافة الى مناقشة مختلف المشاكل البيئية المطروحة على الساحة العالمية و تأثيرها على الانسان و على باقي الكائنات الحية و النباتية.

و الذي توصلنا اليها من خلال هذا الفصل رغم خطورة المشكلات البيئية الا أن هذا تفاقم ما يزال مستمر بسبب عدم اهتمام الانسان بالبيئة و عدم تداركه بخطورة هذه المشكلات البيئية التي فعلا تحتاج تكاثف كل الأمراء و الشعوب و الدول لمواجهتها و محاولة ايجاد الحل أو للتخفيف منها.

الفصل الثاني

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و المحافظة عليها

لقد برزت في عالمنا المعاصر العديد من المشكلات أهمها مشكلة البيئة التي باتت تهدد جميع شعوب العالم وسلامته واستقراره ورفاهية فمشكلة البيئة هي قديمة قدم الإنسان، لكن النظرة إليها تغيرت في الوقت الحاضر من حيث الكم و الكيف، فبعد أن كان الإنسان يعاني من مشكلات البيئية وما فيها كمن أخطار أصبحت البيئة الآن هي التي تعاني من تهديد الإنسان لها، وبهذا أصبح الإنسان بعد ألاف السنين يحاول أن يحمي الطبيعة في نفسه.

فالبيئة اليوم تت عرض إلى أخطار مختلفة وعديدة خاصة مع التقدم التكنولوجي و العلمي وتطور الصناعات وزيادة معدلات التحضر و التوسع النووي مما أدى ذلك إلى أخطار سيرة زادت في تدهور البيئة، مما دفعت المجتمع الدولي للتحرك من أجل وضع ضوابط للحد في تفاقم هذه المشكلات و التي تستوجب طبعا تكاثف الجهود بصورة جماعية من خلال إبرام اتفاقات ومعاهدات من أل الحفاظ على البيئة.

فقضية حماية البيئة والحفاظ عليها مسؤولية الجميع كل في مجال تخصصه سواء كان ذلك على مستوى الدولي مثل مخبودات منظمة الأمم المتحدة التي لعبت دورا رائدا لترسيخ القواعد و المبادئ الأساسية نحو الاعتراف بحق الإنسان في التمتع بالبيئة سليمة ونظيفة وخالية من التلوث البيئي.

إلى جانب المنظمات الدولية التي قامت بالأنشطة متعددة من أجل حماية البيئة من تبادل برامج وإعداد اتفاقيات دولية، وإجراء الدراسات والأبحاث وغيرها [1]، في يتوقف الأمر على هذا بل قامت جميع المنظمات على اختلاف أنواعها سواء كانت منظمات منظمات عالمية أو إقليمية بمجهودات كبيرة للحد من الوفراء التي تهدد البيئة كما عملت على تكثيف الجهود من أجل الاهتمام بالبيئة و حمايتها.

وعليه و من خلال ما تعرضنا إليه يمكننا القول أن، حماية البيئة أضحت قضية هامة وأساسية من قضايا العلاقات الدولية، إذن هناك العديد من المؤتمرات و الاتفاقية انعقدت من أجل موضوع مشكلات البيئة و كيفية حمايتها بسبب خطورتها بشكل بالغا على حياة البشرية الحاضرة.

إن قضية البيئة أصبحت الشغل الشاغل للرأي العالم العالمي و أصبح بذلك للمنظمات الدولية غير الحكومية دور فعال و قوي في الشؤون الدولي في كل ما يتعلق بالبيئة، بحيث أرمت الاتفاقيات الدولية

[1] د. رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2009، ص 88.

لتسهيل عمل المنظمات و تصميم أنشطتنا التي تتضافر مع الجهود الحكومية في مجالات البيئة و ما تتعرض إليه من أخطار، الأمر الذي أعطاها الصفة الشرعية و القبول من جانب الحكومات و الدول.[1]

وللوقوف على كل هذا بالتفاصيل من خلال هذا الفصل فارتأينا إلى تقسيمه إلى مبحثين:

- في المبحث الأول: المنظمات الدولية غير حكومية في مجال حماية البيئة
- وفي المبحث الثاني: أهم المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة.

[1] د. راتب السعود، الانسان و البيئة، دراسة في التربية البيئية، دار النشر و التوزيع، عمان، ط01، 2004، ص 259.

المبحث الأول: استراتيجيات عمل المنظمات الغير الحكومية في مجال حماية البيئة في ظل الصعوبات التي تواجهها.

كما نعلم أن العالم يشهد اهتماما متزايدا بواحدة من أهم مشاكل العصر الحديث التي تهدد الحضارة و الإنسانية في نفس الوقت المتمثلة في الأخطار البيئة الثانية عن تلوث البيئي، كما التي باتت تشكل خطرا على صحة الإنسان وكذلك سلامة بيئة الطبيعة [1], فأصبحت قضية البيئة تشغل الرأي العام العالمي مثلها مثل قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية التي لم تنقل أكثر، وأضحت بذلك المنظمات الدولية غير حكومية ذات حضور فعال وتوعية دوليا في كل ما يتعلق بالبيئة بحيث لعبت دور كبير في مجال حماية البيئة.

فأغلبية نصوص المواثيق و المؤتمرات الدولية و النصوص التشريعية الوطنية كلها نصت على إلزامية إشراك المنظمات الدولية غير حكومية المهتمة بالبيئة في جميع القضايا البيئية، مما دفع بهذا المنظمات القيام بمجهودات عملية كبيرة وفعالة ذات أهمية، من أجل المحافظة على البيئة و حمايتها من كالأخطار التلوث التي باتت تهدد الكرة الأرضية تمد في ذلك على آليات وأساليب من أجل تحقيق أهدافها.

لقد تطور دور المنظمات الدولية غير حكومية في مجال حماية البيئة منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة 1945، ثم تزايد دور هذه المنظمات في فترة السبعينيات من القرن الماضي وذلك بتزايد كمية ونوعية القضايا البيئية،حيث أضحت هذه المنظمات تكتسي أهمية أكبر وذلك لتحفيز للمؤتمرات نابين الحكومات، بحيث أصبح شائعا في عدد في الأنظمة البيئية السماح لهذه المنظمات المشاركة في مراقبة المفاوضات، مما جعل هذه الفواعل تستطيع تطور مجموعة من الاستراتيجيات لمسايرة عمليات التفاوض وإيصال بذلك مساهمات إلى أمانات المنظمات و الاتفاقيات الدولية في شكل اقتراحات مبكرة للمعاهدات، ونذكر في هذا السياق مثال عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(المعروف لاحقا باتحاد الحماية العالمي) الذي ساعدفي صياغة الاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المعرضة للانقراض إلى برنامج الأمم المتحدة لاحقا.

لكن في فترة التسعينات خاصة مع التسهيلات التي وفرتها شبكة الانترنت أصبحت للمنظمات الدولية غير حكومية أدوار أكثر نشاطا بالنسبة لاتخاذ القرارات الدولية فمثلا في مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية لسنة 1992 ثم اعتماد 1400 فاعل غير دولي واتجهت معظم الاتفاقيات و المعاهدات نحو حماية هذه المنظمات غير حكومية من جهة و تشجيعها على الأعمال التي تقوم بها من جهة أخرى بصفة عامة و مجال حماية البيئة بصفة خاصة.

[1] أسود قادر أحمد، المرجع السابق، ص 15.

المطلب الأول: أليات وأساليب المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

نظرا لأخطار التلوث التي لحقت بالبيئة التي أثرت بشكل كبير على الطبيعة و كل الكائنات الحية بما فيهم الإنسان الذي باتت حياته في خطر، فإن كل ذلك دفع بالمنظمات الدولية غير حكومية إلى المساهمة بشكل خاص في الحفاظ على البيئة عن طريق حمايتها وذلك باستعمالها لعدة طرق وأساليب جد مناسبة، حيث تنوعت الآليات المتبعة من أحل حماية هذه البيئة فمنها ما تعلق بالتربية البيئة و الوعي البيئي (في الفرع الأول).

الفرع الأول: مساهمة المنظمات الدولية غير حكومية في نشر الوعي و التربية البيئية

أولا: المساهمة في التربية البيئية:

جاء الاهتمام بالتربية البيئية بعد ظهور المشكلات البيئية الكبيرة كالمشكلة التلوث واستزان الموارد الاقتصادية، وزيادة السكان وازدياد العام للطاقة [1] فالتربية البيئية كمفهوم جديد لم تتبلور إلا بعد مؤتمر ستوكهولم يوتبو 1972 غير أنها لها جدورها الفكرية القديمة [2] و بعد ذلك ظهر الاهتمام الكبير بهذا الأسلوب خاصة في المؤتمرات و الندوات المنعقدة في مختلف مناطق العالم.

و قد عرفت منظمة الدول الأمريكية في مؤتمراتها لعام 1974 التربية البيئية، على أنها " تعليم الأفراد لاتخاذ الأحكام بشأن القدرة على التفكير بوضوح بالمشكلات المعقدة على البيئة ذات طابع سياسي واقتصادي و الفلسفي في آن واحد [3] كما عرفها البعض الأخر على أنها : "منهج تربوي لتكوين لوعي البيئي من خلال تزويد الفرد بالمعارف و المهرات و القيم و الاتجاهات التي تنظم سلوكه وتدفقه للتفاعل مع البيئة الاجتماعية و الطبيعية بما لديه من وسائل لحمايتها و حل مشكلاتها".[4]

فينحصر دور التربية في مجال البيئة إذن في توجيه الأفراد في كافة قطاعات المجتمع بالبيئة و المشكلات الناجمة عن التفاعل غير السوي معها من أجل تحقيق حياة أفضل للإنسان.

مما أصبح في الضرورة تنمية سلوك الأفراد بما يتماشى وأهمية المصادر الطبيعية و غيرها من مقومات البيئية في حياتهم، لا يأتي ذلك إلا عن طريق تربية بيئته تجعل أهدافها تبصير أجيال الحاضر و

---

[1] أسود قادر أحمد، المرجع السابق، ص 24.

[2] د. دنيا عبد المعر الجمال، التربية البيئية و رؤى توجيهات معاصرة، دار الجامعة الجديدة، 2011، ص 45.

[3] د. صالح وهبي، الانسان و البيئة و التلوث البيئي، دمشق، 2001، ص ص 248-249.

[4] أسود قادر أحمد، المرجع نفسه، ص 24.

المستقبل بإمكانات البيئية ودرجة تحملها لتطبيق الفكر الإنساني في حتى يمكن اكتسابهم اتجاهات موجبة نشأتها المحافظة على مستوى تحمل البيئة للإنسان.[1]

وبعد اعتراف مؤتمر ستوكهوم 1972 بدور التربية البيئية في حماية البيئة، بدأ الاهتمام بشكل كبير بالتربية البيئية، تمثل ذلك من خلال المؤتمرات و الندوات التي انعقدت في مختلف مناطق العالم.

منها مؤتمر بلغراد المنعقد عام 1975 بحضور مختصين تربويين لدراسة المعلومات التي توفرت للبرنامج الدولي للتعليم البيئي و تحديد الاتجاهات الجديدة في التربية البيئية و من أبرز الاتجاهات بتشجيع البحوث العالمية و الاهتمام بالتربية المستديمة عن طريق وسائل الإعلام و تدريب الكفاءات، حيث ثم وضع إطار عام شامل للتربية البيئية.[2]

وكذلك مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 تحت رعاية الأمم المتحدة حول التربية البيئية و التنمية، وقد أعطى هذه المؤتمر اهتماما خاصا للتربية البيئية للأطفال و الشباب كما كان من أهم نتائجه أن يكون من أهدافه التعليم الرسمي وغير الرسمي تحقيق وعي بالبيئة و قضاياها و كيفية الحفاظ عليها.[3]

لقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دور فعال وكبير وحيث قامت بتوعية الجماهير وأصحاب القرار بكل المشاكل البيئية وذلك بإيصال كل المعلومات الخاصة بالبيئة بكل مصداقية من دون تسوية وتسعى دوما على تحذير الشعوب فالرأي العام، بكل المخاطر التي قد تتسبب في تدمير البيئة. إضافة(الندوة العربية)

ثانيا– المساهمة في نشر الوعي البيئي:

فالمقصود بالوعي البيئي تحسيس الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة بمعنى أو تنمية السلوك الحضاري للمواطنين لحماية البيئة مما يتطلب تكثيف جهود جميع الأجهزة المعنية بالبيئة عن طريق تكثيف حملات التوعية في الأجهزة الإعلامية المختلفة، بوضع برامج تدريبية للهملين في المجلات البيئية و المشاركة في الندوات و المؤتمرات المتخصصة وفتح ورش عمل ذات العلاقة بالعمل البيئي و الوسع في مناهج حماية البيئة.[4]

---

[1] د. دنيا عبد المعز الجمال، نفس لمرجع، ص 23.

[2] د. دنيا عبد المعز الجمال، المرجع السابق، ص 99.

[3] نفس المرجع، ص 99.

[4] أسود قادر احمد، المرجع السابق، ص 23.

فأسلوب الوعي البيئي يعتبر الأساس في تمكين الأفراد في الاطلاع على كافة المعلومات و المعارف المتعلقة بالبيئة، وتحسيسهم بمدى أهمية المحافظ على البيئة وكيفية التعامل معها بطريقة عقلانية من خلال استخدام المؤسسات التربوية و الإعلامية وكذا الجمعيات البيئية التي تقوم بالوعي البيئي، و الرفع في مستوى الثقافي لدى الأشخاص مما يجعلهم يشاركون في حماية لبيئة من التلوث.[1]

فالمنظمات الدولية غير حكومية أصبح فيها دور فعال في جمع المعلومات و المعارف من السلطات المختصة، كذلك تقوم بالبحث و الدراسات في القضايا بالبيئة و ذلك باستخدام كافة وسائل إعلام، المكتوبة منها و المسموعة من أل التوعية ثم نشرها لدى الرأي العام السعي إلى إيجاد الإجراءات و الأساليب الصحيحة لمعالجتها، فهذا كله يساعد بشكل أو بأخر في كشف الحقائق و تنمية الوعي البيئي.[2]

كما تقوم المنظمات الدولية غير حكومية بعمليات تحسيسة لنشر الوعي البيئي وتعريف الأشخاص و المواطنين بحقهم القانوني في العيش في بيئته سليمة وذلك عن طريق المشاركة في مختلف البرامج الإعلامية سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية المتعلقة بقضايا البيئة، إلى جانب تقديم محاضرات و ندوات من أجل نشر الثقافة البيئية بين المجتمع، وتزويدهم بالمعلومات و المقترحات من أجل إيجاد حلول للمحافظة على البيئة، كما ساهمت بشكل فعال في حث الدول على ضرورة وأهمية إدراج مادة التربية لبيئية في برامجها التعليمية.وذلك لمساعدة الأفراد و الجماعات على اكتساب الحس الرهف ذبحوا البيئة لجميع جوانبها و مشكلتها[3]

نشاط المنظمات البيئية غير الحكومية في مجال العمل على حماية البيئة الإنسانية للمحافظة عليها من مخاطر التلوث، بحيث تمارس هذه المنظمات دورا كبيرا يفوق في أهميته أهمية الدور تمارسه سائر المنظمات الدولية الحكومية،[4] خاصة في مجال نشر الوعي البيئي في تحديد الماطر في العالم و تدور عندها أجراس الخطر من أجل أن تعي بقية الأجهزة و المؤسسات الدولية مسؤلياتها و تتخذ ما تراه مناسبا من تدابير لمواجهة الموقف.

فعلا قامت عدد من المنظمات غير حكومية في مختلف أرجاء العالم بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية، كما أصدرت منظمات دولية غير حكومية مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية

---

[1] فاتن صبري السيد الليثي، الحماية الدولية لحق الانسان في بيئة نظيفة، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي انساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 208.

[2] نادية يتيم سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث و النفايات الخطرة، دار الحامد، عمان، 2010، (الكتب المتخصصة).

[3] د. دنيا عبد المعز الجمال، مرجع السابق، ص 45.

[4] محمد ياسر خواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، 2009.

تقارير هامة عن البيئة العالمية و بعض الجوانب المتعلقة بالبيئة و التنمية، مثل : تعليم الجماهير و التربية البيئية.

كما ساهمت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية في سبيل تحقيق هدفها المتمثل في نشر الوعي البيئي إلى إنشاء شبكة من الصحفيين المتخصصين في شؤون البيئية وإصدار مجلات وثائق إعلامية لها علاقة بهدفها المنشود.

كما أنشأت المنظمات غير الحكومية معاهد متخصصة في جمال علوم البيئية، فهي إذن بمثابة قناة مهمة تسعى من خلالها إيصال مختلف المعلومات للجماهير و لأصحاب القرار لكونها تتجاوب بسرعة تثقيف المجتمع و تحفيزه على حماية البيئة.

و في هذا السياق فان المجلس الوطني للحياة الجمعوية الفرنسي قد عدد ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية من بينها:

- إعلام و تربية الجمهور.
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين و الإداريين و المنتخبين.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام.
- إصدار نشرية أو مجلة.

وحسب تقدير الأخصائيين، فقد صارت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا محددا في تشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية للتنمية المستدامة فالبعض من هذه المفاوضات وان كان غير معروف إعلاميا، فإنه أنجز عملا في مجال التحسيس و التوعية حول مشاكل البيئة وساهم بشكل فعالة في إعداد ومتابعة كبريات الندوات الدولية.

فهذه المنظمات تمكنت وبقوة بلورت الوعي البيئي و خير مثال ودليل على ذلك مشاهد المظاهرات العارمة في مدينة سياتل الأمريكية لدى الجماهير المناوئة للعولمة و التي أشارت إلى قوة الحسن و الوعي البيئي.[1]

الفرع الثاني: المشاركة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي:

تلعب المنظمات الدولية غير حكومية أدوارا مختلفة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي وحماية البيئة العالمية كالدور الذي قام به اتحاد حفظ الطبيعة العالمي، حيث اتخذا في مجال القانون سلسلة من

[1] مقال بعنوان: المنظمات الغير الحكومية و دورها في حماية البيئة، تم نشرها على الموقع https://ahoiyat.maroc.yoo7.com a 8h le 28 avril 2021.

الإجراءات القانونية الدولية تغطي موضوعات المحافظة على الغابات الاستوائية و الحفاظ على مناخ القطب الجنوبي من التلوث وشملت استراتيجيات إقليمية كتحسيس الموارد الحية المشتركة بين عدة دول، بالتحديد في البحار و الأحواض الدولية و الأنهار، كما أعد أول مسودة للميثاق العالمي لحفظ البيئة الذي لأقرته الجمعية العامة 1982 وكذلك الصندوق العالمي للطبيعة في اتخاذ إجراءات قانونية ضد مشاريع تلحق قرار بالبيئة[1]

فالمنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في المناقشات الدولية و ما تقدمه من دعم ومساندة للمنظمات الدولية الحكومية كما يمكن للمنظمات الدولية، وتقديم تقارير للهيئات الدولية ذات العلاقة باعتبارها مصدرا خارجيا لنقل المعلومات إضافة إلى هذا:

أولا – المشاركة في إعداد الاتفاقيات الدولية البيئية:

بحيث تملك المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حق المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية سواء بمنعها صفة المراقب، أو الاستعانة بها لتمثل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض، فمشاركة المنظمات الدولية غير حكومية في مثل هذه المناقشات يسمح للدول و المنظمات الدولية الحكومية بالاستفادة من خيراتها العلمية و القانونية، وفي نفس الوقت تقوم هذه المنظمات بعرض وجهة نظرها وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية. ونجد مثال على ذلك الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة[2].

ثانيا– الرقابة على مدى تنفيذ الدول للالتزامات الدولية البيئية:

فالمنظمات الدولية غير الحكومية دورا فعال في أعمال القواعد الدولية في مجال حماية البيئة من حيث كونها ناقلة للمعلومات و البيانات المتعلقة بمدى احترام الدول للالتزامات الدولية المترتبة عليها في مجال حماية البيئة وهي بذلك تعد مصدرا خارجيا لنقل المعلومات الذي تأمنه المنظمات غير الحكومية و هي بذلك تعد مصدرا خارجيا لنقل المعلومات الذي تأمنه المنظمات غير الحكومية عن مدى احترام الدول لالتزاماتها البيئية الدولية إلى حمل الدولة الطرف في احترام التزاماتها من خلال تدخل الأمانة الخاصة بالاتفاقية.

[1] وسام نعمت ابراهيم السعد، المرجع السابق، ص 221.

[2] الاتحاد الدولي للمحافظة على طبيعة هو المنظمة غير الحكومية، نشأت عام 1948 مقرها بسويسرا 70 دولة عضو، عدد في الوكالة الحكومية 650 منظمة غير حكومية.

المنظمات الدولية غير حكومية على إيجاد صيغ وأساليب قانونية مناسبة يتم من خلالها محاسبة الدول و الهيئات الدولية التي ألحقت بالبيئة أضرار، حيث نجحت في ذلك سنة 1955 من خلال تقديمها الدعم الكافي للبنك الدولي، من أجل تكوين لجنة أو فريق تفتيش بكافة الأضرار التي تلحق بالأفراد.

الفرع الثالث: مرحلة الحلول العلاجية عند الاعتداءات الخطيرة و الكبيرة على البيئة.

مرحلة الحلول العلاجية عند الاعتداءات الخطيرة و الكبيرة على البيئة فلا يقتصر دور وعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على الأساليب السابقة لذكر، بل تلجأ هذه المنظمات في حالة الاعتداءات الكبيرة و الخطيرة على البيئة إلى أساليب أخرى كأسلوب التصعيد، باستعمال وسائل الضغط التي تأخذ بشكل تمرير العرائض وجمع التوقيعات أو تنظيم احتجاجات أو مسيرات لكن في حالة ما إذا لم تحقق هذه الوسائل لنتائج المرجوة فانه يمكن للمنظمات الدولية الحكومية اللجوء إلى القضاء و المطالبة بوقف الانتهاكات البيئية[1].

أولا: استعمال أسلوب الضغط

قد لا تكفي آلية الرقابة التقارير الصادرة من المنظمات غير الحكومية من حماية البيئية و الحفاظ عليها أمام الاعتداءات الخطيرة التي تتعرض لها، مما دفع بهذه المنظمات الدولية غير حكومية إلى اتخاذ تدابير ردعية باعتبارها أكثر فعالية، وحدة كشد و المساب بالرأي العام العالمي [2]إضافة معاهدة 5مارس 1992 .

تستعين المنظمات غير الحكومية أعمالها من أجل حماية البيئة بأسلوب آخر يتمثل في الضغط على الحكومات من خلال المواقف المعارضة أو الناهضة لسياسة ما تشكل خطورة على البيئة وذلك بغرض لفت الانتباه السلطات و جعلها تفكر جليا و بجدية في اتخاذ الإجراءات الصحيحة و الملائمة لمواجهة الأخطار البيئية و من ثم إيجاد الحلول المناسبة لها.

و من أساليب الضغط المستعملة من طرف هذه المنظمات و هي متنوعة و متعددة، أبسطها تمرير العرائض وجمع التوقيعات للفت انتباه الرأي العام العالمي، وأبرز مثال على ذلك ما قامت به المجموعة الأمريكية حول الصحة العمومية حول بعض المواد الكيميائية المتسبب في الإصابة بمرض السرطان لدى الإنسان.

---

[1] الموقع السابق.

[2] طارق كهلان، حمود، المرجع السابق، ص 37.

كما تمارس الضغوطات على مستوى الأخيار بواسطة الجماعات التي تمارس الضغط على الحكومة و ذلك من خلال نقل الأخبار في الجرائد البيئية أو عن طريق التقارير داخل المنظمة، والقيام بنشر دراسات فورية واقتراحات مكتوبة و شفوية، كما يمكن أن تتم من خلال مؤتمرات وإنشاء صحيفة و قراءات وإعداد طاولات مستديرة.بالإضافة إلى القيام بمؤتمرات صحيفة و معارض، وهناك من المنظمات الدولية غير الحكومية تلجأ إلى استخدام وسائل الاحتجاج المباشرة غير العنيف من هذه المنظمات نجد منظمة السلام الأخضر و التي يتوجه أعضائها مباشرة إلى مكان النشاط الذي يشكل خطرا على البيئة، ودون اللجوء إلى استخدام القوة ساعتين إلى منع النشاط. فهم يحتجون على صيد الحيتان مثل لذلك نجد أعضائها منظمة السلام الأخضر يقودون الزوارق و يجولون بين الحيتان و سفن الصيد.[1]

لقد حققت كل من المظاهرات و الاحتجاجات نتائج ايجابية باعتبارها منبر تعبر من خلالها مختلف الجماعات و النقابات التي تمثل المنظمات غير الحكومية عن آرائهم و مواقفهم و إرادتهم فيما يتعلق بالقضايا البيئية و مدى تأثير ذلك لدى صناع القرار و من خلال هذه المواقف ذهب بعض الفقهاء بتسمية هذه المنظمات بالجماعات الضغط الدولية ذات الطابع الإنساني كالجنة الدولية للصليب الأحمر [2] التي يستهدف نشاطها حماية البيئة ومكافحة التجارب النووية على وجه الخصوص، لكن مسؤولية إلحاق الضرر بالبيئة لا يقتصر على الدول فقط، بل قد يتعدى إلى أشخاص كالأفراد وكائنات أخرى مثل الشركات العالمية التي كانت موضع اهتمام من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال الأنشطة البيئية التي يقوم بها.[3]

ثانيا– لجوء المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القضاء:

يعتبر لجوء المنظمات غير الحكومية إلى القضاء من أجل المطالبة بوقف الانتهاكات البيئية أحد أهم الضمانات الأساسية لتفعيل الرقابة على مدى احترام القواعد البيئية، كما تعتبر أحد الوسائل الهامة لجعل قواعد قانون حماية البيئية أكثر فعالية و هو هدف مشترك و جمع كافة المنظمات غير الحكومية البيئية وكمثال على ذلك نجد أنه من المنظمات غير الحكومية التي لا تتوانى في اللجوء إلى القضاء في حالة ما إذا قدرت خطورة برامج و مشاريع معينة على البيئية، نجد الصندوق الدولي للطبيعة [4] حيث قام برفع العديد من الدعاوي القضائية كان الهدف منها حماية الوسط الطبيعي و نذكر منها دعواه أمام المحاكم

---

[1] مقال منضور على موقع الانترنت، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، حجين سقيان، آغا جميلة. https://rlur.univerba.dz a 10h35 la 24/04/2021

[2] اللجنة الدولية الصليب الاحمر، نشأت في 1863، و تظم منظمات و مؤسسات محلية و دولية مستقلة، و تستمد في عملها على الإعتبارات الإنسانية في النزاعات المسلحة، ويشتمل نشاطها على مساعدة ضحتايا الكوارث الطبيعية و حماية البيئة.

[3] طارق كهلان، حمو تنار، المرجع السابق، ص 38.

[4] الصندوق الدولي للطبيعة، الذي كان يعرف سابقا بالصندوق العالمي للحياة البرية، هو من بين المنظمات الغير الحكومية البيئية الهامة، التي تسعى الى المحافظة على الوسط الطبيعي و المسارات الإيكولوجية الرسمية للحياة على الإرض.

النمساويةلإلغاء مشروع انجاز سد هيدروكهربائي ضخم بمنطقة الدانوب بالنمسا، بحيث كان سيقاوم على أرضية غابة ضخمة تعتبر الوحيدة من نوعها في كل أوروبا، و على اثر قرارين صادر بين عن المحكمة العليا النمساوية في يناير 1985 و سبتمبر 1986 الغي انجاز هذا المشروع، فكان بذلك انتصار للصندوق الدولي في معركته.[1]

وقد ساهمت بذلك معظم هذه الوسائل و الاليات التي وضعتها المنظمات غير حكومية في التكيف و التأقلم مع الأحداث و تحقيق نجاحات لا بأس بها، حيث تراوحت وسائلها بين العمل الميداني و القانوني، والدعم و المساندة، فأحيانا تكون عن طريق تقديم المعلومات و الخبرات الفنية، ومهاراتها العلمية من خلال توفير خدماتها لما يريد الاستفادة من ذلك، وكذلك اللجوء إلى وسيلة الضغط في حالة الاختلال بالقواعد التي توضع من أجل حماية البيئة و أخطار التلوث إلى جانب هذه نجد أن هذه المنظمات تمتلك إمكانيات دفعت بها لتكون محط الأنظار و تجعل بذلك الدول الاستفادة منها وذلك بالاستعانة بخبراتها العلمية.[2]

ويستخلص مما ذكرناه المنظمات الدولية غير الحكومية لا يمكن أن تصل إلى اهدافها المتمثلة في تجسيد جهودها و صياغة المبادئ التي تنادي بها المتعلقة بحماية البيئة و الحفاظ عليها في شكل نصوص دولية وكذلك العمل على تجسيد التطبيق الفعلي لما هو موجود من قواعد القانون الدولي البيئي، دون أن تعتمد على آليات و الاستراتيجيات المختلفة فمنها هو وقائي تسعى من ووراءه على منع وقوع الأضرار البيئية هناك ما هو ردعي يتضمن محاسبة المخطئين في حق البيئة و تحميل الدول مسؤوليتها.

فرغم الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية غير لحكومية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها، ورغم النجاحات العديدة التي توصلت إليها و التي كان لها صدى دولي عالمي للحفاظ على البيئة من أخطار التلوث، لكن في أوقات كثيرة نجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي تسعى من أجلها وذلك سبب العديد من الصعوبات و العقبات التي تحول دون ممارستها لوظيفتها المتمثلة في حماية البيئة في مجمل عناصرها المكونة لها ة التي سوف نتناولها في المطلب الثاني وفقا لما يأتي:

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية

إن المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية ما تزال تبذل مجهودات كبيرة في مجال حماية البيئة من مخاطر التلوث، بحيث أن دورها يفوق بكثير سائر المنظمات الدولية الحكومية [3] لكن رغم هذه المنظمات

[1] موقع سابق.

[2] شعشوع قويد، المرجع السابق، ص 303.

[3] د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، المرجع السابق، ص 221-222.

غير الحكومية غير قادرة على القيام بالأدوار المتورطة بها سواء كانت صعوبات ذاتية تتعلق بالمنظمات مباشرة أو كاتب صعوبات تتعلق بالبيئة .

الفرع الأول: التضييق على المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية

بالرغم من ان المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية أصبحت من أقوى الفواعل المجتمع الدولي، بسبب ما قدمته من أعمال في المجال البيئي و ما تملكه من أدوار خاصة في مجالات المعرفة بالتنمية البيئية، إلا أن هذه المنظمات لا تزال تعترضها عقبات تفرضها الدول عليها الأمر الذي جعلها غير قادرة على تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها و يعود هذا التطبيق إلى النظرة التي تنظرها بعض الحكومات التي تعتبر أنشطة هذه المنظمات تشويشا على المشاريع الصناعية و الاقتصادية التي يؤثر بشكل سلبي على البيئة، لهذا التضييق صور عديدة نذكر منها:

أولا- إشهار مبدأ السيادة:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية التي تستند إليها مفاهيم العلاقة الدولية و تعني في أوسع معانيها السلطة العليا لاتخاذ القرار و تنفيذه، وهذه السلطة محصورة في الدولة فقط، حيث ابرز هذا المبدأ في القرن السادس عشر كأداة للدفاع عن حق الملك أو الإمبراطور في سلطة كاملة على الإقليمية مقارنة بالسلوكيات المحدودة التي يملكها الأمراء المحليوم الأقل مرتبة أو الباب.[1]

وعليه نجد أن الدول في أغلب الأحيان تلجأ إلى إشهار مبدأ السيادة في مواجهة المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أن اغلب الدول لا تعترف لها بنظام قانوني خاص بها يتناسب مع طبيعتها وأهدافها فهي تعتبرها مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الداخلية، كما ان حرية المنظمات الدولية غير الحكومية داخل الدولة المضيفة تكون مفيدة إلى حد ما بين تحرص على الإبقاء على علاقات جيدة مع هذه الدول محاولة بذلك تفادي المساس بأمنها القومي أو التدخل في شؤونها الداخلية.

قد يكون السبب وراء إشهار الدول لنبدأ السيادة ليعود بالدرجة الأولى إلى انتقادات التي توجهها المنظمات الدولية غير الحكومية حول الخيارات الاستراتيجية التي تنتجها الدول فتصبح في هذه الحالة المنظمات الدولية غير الحكومية كخصم للدول.

على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الدولية تعتبر في نظر الدول مجرد هيئات و جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية، لكن مع ذلك استطاعت هذه المنظمات بفضل مجهوداتها الفعالة التي تنشط في أغلب الميادين خاصة المجال البيئي، أن تجعل العديد من الدول لتي تعتمد في الكثير من الأنشطة

[1] د. علد الرزاق مقري، المرجع السابق، ص 82.

على هذه المنظمات مما يدل على النفوذ و الأهمية التي تتمتع بها هذه المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال أعمالها لدرجة أصبحت لتقاريرها السنوية المتعلقة بالبيئة أكثر كبير وفعال على الرأي العام العالمي إلى جانب دورها في تطوير قواعد القانون الدولي الملزمة لدول جمعاء.[1]

وقد أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية في القرن الواحد و العشرين الشريك في اتخاذ القرارات مع أعضاء المجتمع الدولي.[2]

وقد شهد هذا القرن التحولات الأساسية التي قادت إلى اعتناق مبدأ التنظيم الدولي من جانب الدول وإيمانها بأهمية و ضرورة ولم يكن ذلك ميسورا إلا بتهذيب مبدأ السيادة [3] في مفهومه التقليدي المعرف [4] خاصة أمام التحديات الجديدة لقضايا مخاطر البيئية من التلوثات، الأمر الذي أصبح لازما على جميع دول العالم الاتجاه نحو العمل المشترك مع المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في المجال البيئي، بهدف إيجاد حلول سريعة لكل المشكلات البيئية التي تهدد الإنسانية [5] فموضوع تلوث البيئة أصبحت من الموضوعات ذات الاهتمام الكبر من طرف المجتمع الدولي ككل بسبب الأضرار الخطيرة و الجسمية المحدقة بالبشرية و الموارد الطبيعية، جعل ذلك بعض الدول و الحكومات على استعداد للتنازل عن بعض عناصر السيادة طمعا في إيجاد حلول علاجية للأخطار و التهديدات الناجمة عن ذلك التلوث.[6]

ثانيا– التضييق القانوني:

من بين العقبات التي تعترض أعمل المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة عامة و النشاطات في مجال حماية البيئة بصفة خاصة نجد الدساتير و التشريعات و الأنظمة و المراسيم و قرارات المحاكم و غيرها.

---

[1] د. حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 284.

[2] د. عمر سعد الله، ص 229.

[3] معنى السيادة: عرفها الفقيه الفرنسي " جان بودان" في مؤلفه "ستة كتب عن الجمهورية" الذي تم نشره سنة 1576، حيث عرف السيادة (أنا السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على الجمهورية).

[4] د. سعد عبد الرحمان زيدان، ص 509.

[5] د. سام نعمت، المرجع السابق، ص 222.

[6] د. حمدي صلاح الدين أحمد، دراسات في القانون الدولي العام، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عيت ميلة، ط01، 2002، ص ص 344–345.

و في هذا الإطار نجد نص المادة 71 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة فقد أثار في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التشاور مع الهيئات غير الحكومية لكنها في نفس الوقت اشترطت موافقة الدولة العضو في هيئة الأمم المتحدة التي تحمل المنظمة جنسيتها.[1]

إلى جانب ذلك نجد أن اغلب القوانين الوطنية قد ضيقت على عمل المنظمات غير الحكومية، وأحسن مثال على ذلك ما جاء في نص المادة 23 في قانون الجزائري رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات، حيث قيدت حرية التعاون مع الجمعيات الأجنبية و كذا المنظمات الدولية غير الحكومية بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة للسلطات المختصة(كما قد تلجأ الدول إلى فرض الرقبة على مصادر تمويل هذه المنمات غير الحكومية وذلك بموجب نصوص قانونية، وفي هذا الإطار فإن المشروع الجزائري من خلال نص المادة 30 من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات و التي تنص(مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية و منظمات غير حكومية أجنبية ، ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، يخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة.وفي الصين سعت الحكومة إلى تلقي تعليقات على مشروع القانون الجديد(قانون إدارة المنظمات الأجنبية غير الحكومية) لتطبيق الخناق على هذه المنظمات و الذي ينص على أن طلبات الحصول على الترخيص من أجل تأسيس المنظمات أو الجمعيات يقدم إلى مكتب الأمن العام بدلا من وزارة الشؤون المدنية في هذا السياق، يؤكد جياشجين- الخبير في شؤون المنظمات غير الحكومية في الصين جامعة شتيخوا. أن هذا القانون يشمل كافة الأنشطة التي تتم بالتعاون بين المواطنين الصينيين و الأجانب، وربما لا يدرك الكثيرون سواء أكانوا مواطنين، أم زوارا، أن هذا القانون سوف يشملهم.[2]

وانطلاقا من هذه المعوقات التشريعية نجد أن مؤتمر الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية و الدولية في التنمية المستدامة الذي اعقد في الفترة من 04إلى 06 مارس 2002 بدولة قطر من تنظيم البنك الإسلامي للتنمية و دار تنمية الأسرة، وهذا بمشاركة 71 منظمة تمثل 25 دولة بحيث توصل إلى بعض التوصيات أهمها دعوة الحكومات إلى سن و تطوير الأنظمة و القوانين التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية مع تجديد العلاقة بينهما و بين الحكومات بما يضمن شفافيتها و استغلاليتها و تنمية مواردها من اجل تنمية المجتمع لاسيما في مجال الثقافة البيئة.[3]

---

[1] نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يجري تركيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات الغير حكومية..."

[2] دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (تخصص البيئة و العمران) من اعداد الكالب طوير كمال، جامعة الجزائريين بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق.

[3] مجاهد عبد الحليم، مرجع سابق، ص 72.

وعليه يستوجب على كل المنظمات الدولية الحكومية، وحكومات الدول من المنظمات الدولية غير الحكومية قدرا كبيرا من الحرية حتى يتسنى لها أداء عملها في مختلف المجالات خاصة حماية البيئة، وكذلك يتعين على هذه المنظمات الدولية غير الحكومية أن تتمتع بقدر من الاستقلالية في العمل، بحيث يكون باستطاعتها العمل من دون أن تخضع إلى السيطرة أو توجيه من قبل حكومات الدولة أو من قبل أي طرف دولي آخر، فاستقلالية هذه المنظمات تعد عنصر أساسي و جوهري من شأنه أن يحقق نجاح هذه المنظمات فيما يوكل إليها من نهام واحتلال مكانه متميزا في المستقبل.[1]

الفرع الثاني: التحديات المالية

كل المنظمات غي الحكومية على اختلاف أنواعها تحتاج لموارد مالية تعتمد عليها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.فان مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الدولي أو الوطني تتنوع حسب المصدر المانع للمواد المالية، مع العلم أن هذه المصادر لا يمكن أن تظل بصفة دائمة و مستمرة، مما ينجم عن ذلك صعوبة إيجاد التمويل اللازم لبعض المنظمات لتنفيذ برامجها البيئية و في هذا الإطار سوف نتعرض كنقطة أولى على مصادر التمويل الخاصة بهذه المنظمات ثم كنقطة ثانية نتعرض فيها أهمية التمويل و الصعوبات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية.

أولا – مصادر المنظمات الدولية غير الحكومية.

ان التمويل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية عموما يعتبر الشريان الحيوي لاستمرارها و ديمومتها ، فكلما أمكن التغلب على مشكلة شحة الموارد المالية و توفيرها من مصادرها المختلفة ، كلما استطاعت هذه المنظمات أن تحقق الدور المنوط بها و لقد أثبتت كثير من الدراسات الميدانية التي طبقت على المنظمات غير الحكومية أن مشكلة التمويل هي أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المنظمات و بصورة عامة تنقسم مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية الى نوعين : مصادر داخلية توفرها المنظمة بالاعتماد على قدراتها الذاتية ، و مصادر خارجية توفرها أطراف محلية أو خارجية و سنوضحها وفقا ما يلي :

1 – مصادر التمويل الداخلية

1 – التمويل الذاتي :

يقصد بذلك التمويل المرتبط بالمنظمة ذاتها ، أي يأتي من خلال المنظمة و بسبب تنفيذها لأنشطة و برامج و مشروعات خاصة أو تقديمها لخدمات بمقابل مالي ، مثل العائدات الناتجة عن بيع المجلات و النشريات ، و تقديم الخبرات و الدراسات في المجالات الفنية و الدقيقة ، كأن يتعلق الامر بدراسات ميدانية حول

[1] وسام نعمت السعدي، مرجع سابق، ص 366.

التلوث أو حماية الحيوان و النبات ، لكن يشترط أن لا يكون المبلغ المطالب به من قبل المنظمة يفوق أو يتجاوز بكثير هذه الدراسات لان من مبادئي المنظمات الدولية غير الحكومية أن لا تهدف الى تحقيق الربح.[1]

2 – مصادر التمويل الخارجية :

بالنسبة للتمويل غير الذاتي فيأتي للمنظمات من منبعين أحدهما محلي و الاخر اجنبي ، و يأتي النمط المحلي عن جهات حكومية ، تحديدا ما توفره المؤسسات الرسمية للدولة من موارد لتمويل المنظمات ، اما النمط الأجنبي يأتي من مانح (شخص أو هيأة) دولية و فيما يلي نتناول التمويل الخارجي للمنظمات الدولية غير الحكومية من خلال النقاط التالية .[2]

أ – التمويل الحكومي :

كما هو معلوم أن المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ من قبل أفراد أو هيئات خاصة،

بمعنى تتم وفقا لمبادرات خاصة مما يؤكد أنها تمارس نشاطاتها بشكل مستقل و بعيد عن التأثير الحكومي ، بمعنى أن أفرادها لا يتلقون أوامر من الحكومة و انما يمارسون نشاطهم بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية ، لكن على الرغم من ذلك نجد أن العديد من الدول تعتبرها كوسيلة لتحقيق المصالح الوطنية و تجسيد التعاون الدولي ، لذا تقوم هذه الدول بدعم و تشجيع المنظمات الدولية غير الحكومية بمختلف الطرق دون التأثير على مبادئها و نشاطاتها التي أنشئت من أجلها.[3]

فعلى المستوى الدولي مثلا نجد ان هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي تنشأ بايعاز ووحي من الحكومات و تعتمد في تمويلها على مصادر رسمية ، و خير مثال على ذلك مؤسسة تنمية إفريقيا التي أسست من طرف الكونغرس الأمريكي ، و تستلم كل تمويلاتها منه،و هي مطالبة بالإعلان عن طريق صرف هذه الأموال في افريقيا ، لكنها على الرغم من ذلك تظل منظمة غير حكومية.[4]

---

[1]– وافي حاجة ، مرجع سابق ،ص 105 نقلا عن وناس يحي ، الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، ص 147 .

[2]– المنظمات غير الحكومية و إشكالية التمويل ، مقال منشور على الموقع :

[3]وافي حاجة ، مرجع سابق ، ص 106 .

[4]عيادو مليكة ، دور و مكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2000 – 2003 ،ص 53 .

كما نجد على المستوى الوطني ان الجمعيات البيئية في اطار القانون الجزائري مثلا تستفيد بصورة مباشرة من الدعم المركزي لوزارة البيئة و تهيئة الإقليم ، بعد تقديم الملف الكامل لبرنامج الجمعيات التابع لوزارة البيئة و تهيئة الإقليم.[1]

ب – الهبات و الوصايا:

يتعلق هذا النوع من التمويل بالأموال التي يقدمها الافراد و المؤسسات الخاصة ، فهناك العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر التي تعتمد على التبرعات الطوعية للأفراد و على الدعم المقدم من المؤسسات الخيرية ، حتى تحافظ على استقلاليتها أثناء أداءها لعملها من أجل تحقيق أهدافها .[2]

ج – التمويل الدولي :

يقصد بالتمويل الدولي تلك المنح التي تقوم الهيئات الدولية بتقديمها للمنظمات الدولية غبر الحكومية و المنظمات غير الحكومية بقصد تمويل برامج و مشروعات تحددها الهيئات المانحة مباشرة و تقوم بعرضها على المنظمات أو لتمويل برامج و مشروعات تحددها المنظمة و تقتنع بها الجهة المانحة ، و من بين الهيئات الدولية التي تقوم بمنح اعانات مالية للمنظمات غير الحكومية البيئية [3] نذكر على سبيل المثال :

– صندوق البيئة العالمي الذي يعتبر أكبر جهة لتمويل مشروعات تحسين البيئة العالمية ، حيث قام منذ تأسيسه بتخصيص 9،2 مليار دولار بالإضافة الى تمويل مشترك بلغ أكثر من 40 مليار دولار من أجل تنفيذ ما يزيد عن 2600 مشروع في أكثر /، 165 من البلدان النامية و الأخرى المتحولة الى اقتصاد السوق ، و تقديم 12 الف منحة صغيرة لمنظمات غير حكومية و منظمات مجتمعية بصفة مباشرة في 122 بلد.[4]

– صندوق شراكة الأنظمة الايكولوجية المهددة بالخطر الذي يهدف الى تقديم مساعدة استراتيجية للمنظمات غير الحكومية و منظمات القطاع الخاص الأخرى لأغراض حماية الأنظمة الايكولوجية المعرضة للتهديد في العالم حيث قدم الصندوق منحا لأكثر من 1500 منظمة غير حكومية للمساعدة على حفظ التنوع البيولوجي المهدد بالخطر في 51 بلد [5]

---

[1] وناس يحي ، الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 184 .

[2] د. خليل حسين ، التنظيم الدولي – النظرية العامة و المنظمات العالمية – البرامج و الوكالات المتخصصة ، المجلد الأول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 557 .

[3] وافي حاجة ، مرجع سابق ، ص 107 .

[4] تقرير صندوق البيئة العالمية : صندوق البيئة العالمية و منظمات المجتمع المدني : شراكة استراتيجية، ماي 2010 ص 5.

[5] تقرير صندوق البيئة العالمية، المرجع السابق ، ص 19 .

– البنك الدولي الذي يعد مصدر تمويل أساسي لتقديم المساعدات المالية و الفنية للمنظمات غير الحكومية ، كما يتولى البنك إدارة و تنفيذ المشروعات الكبيرة لكل من صندوق البيئة العالمي و صندوق شراكة الأنظمة الايكولوجية المهددة بالخطر[1] و من بين المشاريع التي قام البنك الدولي بتمويلها نجد برنامج المناطق المحمية في الامازون ، و برنامج تقليل المبيدات و غيرها من المشاريع الأخرى.[2]

كما قام البنك الدولي بتمويل عدة مشاريع ، منها مشروع مراقبة التلوث الصناعي حيث نظر للمشاكل الصحة العامة التي لوحظت في ولاية عنابة ، اذ قررت السلطات الجزائرية بمساعدة جمعيات بيئية ابتداءا من سنة 1995 و بدعم من البنك الدولي ، تركيز جهودها من أجل تخفيض التلوث في هذه المنطقة ، و ذلك من خلال انشاء مشروع " مراقبة التلوث الصناعي " و استفادت الجزائر بذلك من قرض بمبلغ 78 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي ، و تم ذلك بموجب الاتفاق الذي تم المصادقة عليه في مجلس الحكومة بتاريخ 11ديسمبر 1996 ووضع حيز التنفيذ في جوان 1997.[3]

ثانيا– الصعوبات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث التمويل.

إن التمويل هو في أكبر التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية المختصة في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها، فمن دون التمويل لا يمكن لأي منظمة القيام بمهامها على أكمل وجه.

فمن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمات الدولية غير الحكومية نجد مبدأ تملك الأموال المنقولة و غير المنقولة، حيث يكون للمنظمات الدولية على الحكومية حق في تملك الأموال و في تنمية مواردها المالية التي تأتي من خلال الرسوم و تبرعات أعضائها و قبول الهبات و المنح و المساعدات الغير المشروطة من أي شخص طبيعي أو معنوي، محلي أو خارجي مع ضرورة الإعلان عن مصادر هذا التمويل وأوجه إنفاقه.[4]

---

[1] البنك الدولي إنمائية مؤلفة من خمس مؤسسات وثيقة الترابط هي : البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عاليا نسبيا .المؤسسة الإنمائية التي تقدم القروض بدون فائدة الى أفقر البلدان النامية ، هيئة التمويل الدولية التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص .وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية .

[2] وافي حاجة ، مرجع سابق ، ص 109 .

[3] وافي حاجة , مرجع سابق ، ص 11×، نقلا عن أ.فروحات حدة ، استرتيجيات المؤسسة المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2009 – 2010 ، ص 134

[4] – عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 84.

باعتبار المنظمات الدولية غير حكومية هي منظمات خاصة فإن تمويلها يعتمد دائما على الهيبات و عطايا الخواص، الأفراد، و المؤسسات و المجتمعات و يمكن استكمال هذا التمويل من طرف السلطات العامة الوطنية أو من طرف المنظمات الدولية.[1]

فعلى الرغم من أن الحق في الحصول على التمويل هو جزء لا يتجزأ من الحق في حرية تكوين الجمعيات و المنظمات غير الحكومية المكرسة عالميا في العديد من المواثيق الدولية و الإقليمية، لكن نجد واقعيا هناك دول عديدة تفيد هذا الحق، ونجد في هذا السياق أن المشروع الجزائري بمقتضى نص المادة 30 من القانون 12-06 المتعلق بالجمعيات السالفة الذكر، يمنع منعا باتا الحصول على التمويل الأجنبي دون الحصول على الموافقة المسبقة للسلطة المختصة و في حال مخالفتها لنص المادة فغنه يمكن لسلطة المختصة أن ترفع دعوى أمام المحكمة الإدارية للحكم بحل الجمعية.

وعليه يتبين لنا أن صعوبة الحصول على التمويل يكون في الغالب نتيجة القيود التشريعية المرفوضة على المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى حالات أخرى يكون فيها صعوبة تدابير التمويل إلى تعارض مواقف المنظمات غير الحكومية البيئية وسياسات و مصالح الدول.[2]

فبذلك يصبح التمويل بمثابة وسيلة ضغط على المنظمات غير الحكومية مما يشكل ذلك مساسا باستقلاليتها و مصداقيتها في عملها لتحقيق مبتغاها الذي نشئت من أجله.عبر دعم قدرات المنظمات غير الحكومية في البلاد الشريكة جنوب و شرق الاتحاد الأوروبي .

لقد وضع البنك الدولي آليات تمويل متعددة على مدى العقدين الماضين لتقديم منع المنظمات المجتمع المدني، وتقدم هذه المنح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال صناديق المنح التي تديرها الحكومة و يمولها البنكمن خلال التمويل الذي يديره البنك، وقد قام هذا الأخير على مدار الخمسة عشر عاما الماضية بتمويل ما يزيد على 100 صندوق اجتماعي في60بلد بمبلغ قدره أربعة مليارات دولار أمريكي.[3]

وحتى تتوضح و تكتمل صورة تمويل برامج حماية البيئة مخاطر التلوث و البرامج المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية، علينا ذكر الاقتراح الذي قدمته الهند في مؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقدة في بلغراد في سبتمبر 1989، و الذي كان يهدف إلى تأسيس" صندوق لحماية كوكب الأرض" تساهم فيه أقطار

---

[1] نهاد جوهر، مرجع سابق، ص 63.

[2] أمروان يوسف صباح، البيئة و حقوق الانسان، كمبيوتر نشر (الدراسات و الاعلان و النشر و التوزيع)، ط01، 1992، ص 70.

[3] دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، مرجع سابق، ص 114.

العالم كافة، وذلك بدفع نسبة 0.1% من إجمالي ناتجها القومي إلى الصندوق لتطوير أو شراء التكنولوجيا الملائمة للحفاظ على البيئة وعلى أن توضع في خدمة العامة لصالح البشرية جمعاء.[1]

[1] د. أمروان يوسف صباع، البيئة و حقوق الانسان، المرجع السابق، ص 70.

المبحث الثاني : ابرز المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مجال حماية البيئة.

لقد ظهر الاهتمام القانوني بحماية البيئة في النصف الثاني من القرن العشرين على المستوى الدولي و الوطني باعتبارها قيمة اجتماعية جديدة و المحافظة عليها من الاضرار البيئية ، و هذا خاصة بعدما أثبتت التجارب العلمية الاخطار التي تعاني منها البيئة كثقب الأوزون فكان لزاما ان يعترف لها بمضمون عام ذي قيمة يسعى النظام القانوني للحفاظ عليها [1] .

فحماية البيئة على المستوى الدولي لا يمكن ان يقتصر على المنظمات الحكومية بل يتعداه الى الدور الذي تقوم به العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية و هي موزعة بين منظمات وطنية و منظمات دولية ، التي اعتبرت كجماعات ضغط بيئية و ذلك نتيجة الاعمال الكبيرة التي تقوم بها و الإنجازات التي توصلت لها في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها من اضرار التلوث البيئي ، و هناك العديد من هذه المنظمات كثيرا ما تعرضت للخطر بسبب مواقفها الإنسانية مثل ما هو عليه الحال في منظمة السلام الأخضر عندما أغرقت سفينتها و قتل عنصرين من عناصرها [2].

و انطلاقا من هذا برزت تنظيمات بيئية ذات صيت اعلامي كبير ، اذ شكلت جميعها جماعات ضغط لا يستهان بها ، و هذا نظرا لتصديها للمشاكل البيئية العالمية الخطيرة باختلاف أنواعها كارتفاع درجة حرارة الأرض ، و النفايات الخطيرة .....و غيرها [3]

لقد تعددت وتزايدت المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال البيئي ، و قد عرفت هذه المنظمات بتسمية " جماعات التنمية القابلة للاستمرار " أو " جماعات التكنولوجياالملائمة" [4] لما حققته من إنجازات فاعلة في المجتمع الدولي ، لهذا ارتأينا تناول في هذا المبحث اهم هذه المنظمات التي أبدت قدرا كبيرا من الجهود من اجل حماية البيئة على المستوى الدولي ، حيث سنتطرق الى تعريفها و تنظيمها الهيكلي واهم

---

[1] شعشوع قويدر، مرجع ساق ، ص 310 .

[2] شعشوع قويدر ، المرجع نفسه ، ص 311 .

[3] وافي حاجة ، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة – منظمة السلام الأخضر و الصندوق العالمي للطبيعة نموذجا – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون تخصص قانون دولي و علاقات سياسية دولية جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – كلية الحقوق و العلوم السياسية ،ص 131 .

[4] مجاهد عبد الحليم ، دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثاقفة البيئية في المناطق الحضرية ، مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة ، جامعة منتوري قسنطينة 2010آ ص 91 .

الإنجازات المحققة ، و هذا بالنسبة الى كل من منظمة السلام الأخضر (المطالب الأول)و الاتحاد الدولي لحفظ و صون الطبيعة ومواردها (في المطلب الثاني)

المطلب الأول : دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة

تعتبر منظمة السلام الأخضر من المنظمات العالمية التي تقوم بدور بارز في مجال العمل البيئي بهدف حماية البيئة و المحافظة عليها من اخطار التلوث الذي بات يحدق بكوكب الأرض بسبب ارتفاع معدلات التلوث البيئي ، و التغير المناخي ، و تزايد استنزاف الموارد الطبيعية ، و الاعتداء على المساحات الخضراء و تلف طبقة الأوزون و غيرها من الاخطار البيئية ، بالإضافة الى العمليات التصنيعية و التسويقية ، و بسبب هذه التطورات المحدقة بالعالم برزت هيئات و منظمات في العالم تسعى جاهدة بالمحافظة على البيئة ، بحيث ظهرت المسؤولية الاجتماعية كرد منطقي عملي على هذه المشكلات ، و ركزت الخضراء لحماية البيئة في الولايات المتحدة الامريكية على أيدي الجماعات البيئية ، و انبثقت الموجة الثانية الخضراء لحركة حماية البيئة من قبل الحكومة بتطبيق القوانين و التي تتواجد على شكل جمعيات وطنية في كل بلدان العالم ، و تحضي باعتراف دولي بسبب الدور الفاعل في حماية البيئة و المحافظة [(1)] .لذا سنتناول في الفرع الأول ، تعريف منظمة السلام الأخضر ، و هيكلها التنظيمي أهدافها ثم نتعرض في الفرع الثاني الى أهم الإنجازات و المجهودات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر كنقطة أولى ثم نتناول التحديات و الصعوبات التي تعترض أعمال المنظمة .

و الأنظمة خلال الفترة ما بين 1970 – 1980 ، فمجموعات الخضر أو ما يطلق عليه بالحركة الخضراء من أكبر المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي مثل منظمة السلام الأخضر ، التي أصبحت من المنظمات المؤثرة في القرارات الدولية الخاصة بالبيئة.

الفرع الأول : تعريف منظمة السلام الأخضر

منظمة السلام الأخضر هي منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ، و قد أصبحت من القوى الضاغطة ، و المؤثرة في السياسات و القرارات الدولية الخاصة بالبيئة ، و تمتلك مكاتب في أكثر من أربعين دولة في العالم ، حيث انها ممثلة في العديد من الدول الأوروبية و الامريكية و الأسيوية و الافريقية [(2)]

---

[1] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 321 .

[2] محمود الابرش ، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017 ، ص 217 .

و هي تعتبر منظمة عالمية مستقلة تعنى بمشاكل البيئة ، نشأت عام 1971 في فانكوفر بكندا تتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا ، بالإضافة الى مكاتب السلام الأخضر حول العالم، وتعمل مكاتبها المحلية و الإقليمية بناءا على تراخيص تعطى لها لاستخدام الاسم، و يدير كل مكتب من مكاتب المنظمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف بأمين المجلس [1].

كما تعتبر منظمة السلام الأخضر، منظمة دولية غير حكومية مستقلة، تعمل على حملات محددة وتستعين في ذلك بالتحرك السلمي المباشر من أجل تسليط الأضواء على المشاكل البيئية العالمية وحث صانعي القرار على اعتماد حلول أساسية تساعد على ضمان حياة مستقبلية يعمها السلام في العالم باسره.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر

ان منظمة السلام الأخضر مثلها مثل أي منظمة أخرى تعتمد على هيكل تنظيمي يسهل لها أداء وتنظيم المهام وتوزيع المسؤوليات وفق تسلسل هرمي يتم تحديده وفقا للقانون المنشئ أو الاتفاقيات ويتكون هذا الهيكل التنظيمي من المنظمة الدولية أو غرينبيس الدولية و هي أعلى هيئة في منظمة السلام الأخضر و مقرها بأمستردام بهولندا ، و تتواجد مكاتب فرعية حول العالم تتوزع على 41 دولة من 5 قارات ، بحيث تزاول هذه المكاتب عملها بناءا على تراخيص تمنح لها من قبل الأمانة العامة أو غرين بيس الدولية الموجودة في هولندا [2].

و كل مكتب من مكاتب المنظمة الفرعية يديرها مجلس إدارة يعين بأمين عام المجلس ، يلتقي الأمناء العامون للمكاتب الفرعية مرة كل سنة من أجل الاتفاق على استراتيجية عمل المنظمة على المدى البعيد مع ادخال التعديلات على التنظيم الهيكلي الإداري و كذلك مناقشة ميزانية المنظمة ، كما يتم انتخاب الهيئة الدولية المتكونة من رئيس و أربع أعضاء, تعمل المكاتب الإقليمية بشكل مستقل الى حد كبير تحت اشراف منظمة السلام الأخضر من قبل أعضاء مجلس إدارة منظمة السلام الأخضر الدولية ، و يقود كل مكتب إقليمي مدير تنفيذي إقليمي ينتخبه مجلس الإدارة الإقليمي ، تعين المجالس الإقليمية أيضا وصيا في المجالس الإقليمية أيضا وصيا في الاجتماع العام السنوي العالمي لغرينبيس ، حيث ينتخب الأمناء أو يعزلون مجلس إدارة منظمة السلام الأخضر الدولية .[3]

---

[1] د. خليل حسين ، التنظيم الدولي ، المجلد الأول ، النظرية العامة و المنظمات العامة ، البرامج و الوكالات المتخصصة ، دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2010 ، ص 456 .

[2] مقال منشور على الموقع, منظمة السلام الأحضر https//ar/wikipedia.com/wiki/greenpeace الإطلاع عليه بتاريخ 2021/05/20 سا 15 مساءا .

[3] نفس الموقع المذكور أعلاه .

يتمثل دور الاجتماع العام السنوي أيضا في مناقشة و تحديد المبادئ العامة و القضايا المهمة من الناحية الاستراتيجية لمنظمة السلام الأخضر بالتعاون مع أمناء المكاتب الدولي غرينبيس الإقليمية و مجلس الدولة [1]

الأهداف التي تسعى منظمة السلام الأخضر الى تحقيقها:

كما أسلفنا بالذكر فان منظمة السلام الأخضر تعتبر واحدة من أهم المنظمات الغير الربحية

و التي تعمل على توفير حماية كاملة و شاملة للبيئة ،و تسعى الى المعالجة المتكاملة لكلجوانب التلوث البيئي ، و تراقب منظمة السلام الأخضر الدولية مكاتب السلام الأخضر من الناحية التنظيمية و تشرف على تطور و صيانة اسطولها من السفن كما تراقب الالتزام بسياسات المنظمة الأساسية و مبادئها [2] و فيما يلي سنتعرض الى اهم هذه الأهداف :

– تسعى الى حماية البيئة و المحافظة عليها من الاخطار البيئية ، و انقاذ المجتمع من التلوث البيئي .

– استقطاب أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة و ذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط ، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة و المجتمع .

– العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية و تكامل الجهود الذاتية لمجابهة أخطار التلوث الذي بدأ يدمر صحة المجتمع [3].

– لقد أبدت قدرا كبيرا من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي، كما ساهمت عن طريق مشاركاتها في العديد من البرامج العلمية والتعليمية التي تصب في مجملها فيتحقيق هدف واحد وهو حماية البيئة من الاخطار البيئية المحيطة بها [4].

– مشاركتها في وضع التدابير و آليات الحماية التي تضعها الاتفاقيات ، و ذلك بتطبيق بنود هذه الاتفاقيات لمعاينة وضع ما أو تقييم خطر ما يهدد البيئة البحرية [5].

---

[1] شعشوع قويدر, مرجع سابق, ص 316

[2] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 316 .

[3] شعشوع قويدر ، نفس المرجع أعلاه، ص 317

[4] محمد جاسم محمد الحماوي ، مرجع سابق, ص 152 .

[5] وعلي جمال ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) رسالة لنيل الدكتوراه, جامعة تلمسان, 2009 , ص 134 .

– من أهم أهدافها كذلك محاولة منها حماية البحار في كل العالم محاولة بذلك انتقاد الخيارات الاستراتيجية للدول و من أهم تلك المواقف المنتقدة و المنددة بهذه السياسات تلك الموجهة للحكومة الفرنسية بمناسبة قيامها بالتجارب النووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها ، حيث قامت منظمة السلام الأخضر سنة 1985 بالتوجه لهذه الجزر بعد إعلان السلطات عن ذلك ، و تسبب موقفها الرافض لهذه التجارب في تفجير سفينتها [1]التي تمتلكها المنظمة و قتل صحفي كان على متنها من طرف عسكريان فرنسيان الامر الذي أدى الى فضيحة كبيرة للسلطات الفرنسية .

– من أسمى أهدافها كذلك معارضة التكنولوجيا النووية ، حيث يقول الدكتور محمد سامي عبد الحميد : " و حسبنا أن نشير الى أن في طليعتها (جماعات الضغط) اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، و جمعية السلام الأخضر التي تستهدف بنشاطها حماية البيئة عموما و مكافحة التجارب النووية على وجه الخصوص ".

– السعي جاهدة الى إيقاف التغير المناخي الذي بات يهدد الكرة الأرضية و من ثم الحياة البشرية ، حيث صرح "ويندل تريو " مدير سياسة المناخ في منظمة السلام الأخضر " غرين بيس " ان اجتماع كانكون [2] وفر لنظام حماية المناخ قوة دافعة لكنه لم يبلغنا مبتغاه.

– محاولة نشر الوعي البيئي و التربية البيئية وسط المجتمعات و ذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط ، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة و المجتمع .

– من أهدافها معارضة الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل ، حيث تقود منظمة السلام الأخضر جميع حملاتها لوقف التدهور البيئي من مختلف الاخطار البيئية و ذلك منذ 1971

لما أبحر مجموعة من المتطوعين و الصحافيين الى جزيرة أمشتيكا الموجودة بشمال الاسكا و هي من أكثر المناطق عرضة للزلازل في العالم اذ كانت الولايات المتحدة تجري تجارب نووية انتهت في العالم نفسه ، حيث تم فيما بعد اعلان الجزيرة محمية للطيور [3]

– استعمال وسائل الاحتجاج المباشرة التي تكون غير عنيفة من أجل توصيل رأيها و مواقفها من اهتماماتها العمل على تشجيع التجارة المستدامة و القيام بحملات من أجل الزراعة المستدامة عن طريق تشجيع مسؤولية الممارسات الزراعية [1].

---

[1] Gilbert Guillaume, op.cit,p219 .

[2] انعقد مؤتمر الأطراف السادس عشر لاطراف بروتوكول كيوتو في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة من 29 نوفمبر الى 10 ديسمبر 2010 و ذلك بمشاركة ممثلي 194 دولة طرف في الاتفاقية الاطارية و قد تلخص جدول أعمال المؤتمر في مناقشة ابرام صك دولي يلي بروتوكول كيوتو بعد نهايته في 2012 .

[3] د. خليل حسين ،مرجع سابق ، ص 555 .

– تقوم منظمة السلام الأخضر على تطوير البحوث و الدراسات في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها .

– من أهداف المنظمة الرئيسة كذلك نقل الحقائق المتعلقة بالبيئة عن طريق وسائل الاعلام باختلاف أنواعها من أجل إيصالها الى كل أصناف المجتمع [2].

الفرع الثالث: أهم الإنجازات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر في اطار حماية البيئة رغم الصعوبات التي تواجهها في أداء عملها

لقد حققت منظمة السلام الأخضر إنجازات كبيرة في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها من كل الاخطار ،فتعتبر هذه المنظمة من أشهر المنظمات العالمية التي تجسدت جهودها على أرض الواقع ، و تتميز تدخلاتها بالفاعلية ، بحيث تتكيف مع جميع المواقف و تختار الطرق المناسبة لحل و معالجة كل قضية[3] ، فهي عادة ما تكون قريبة من المناطق التي تكون مهددة بخطر التلوث ، فنجدها تستعمل وسائل الاحتجاج غير المباشرة ، حيث يتوجه أعضاؤها الى مكان النشاط الذي يشكل خطرا في رأي المنظمة ، و بدون استعمال القوة الى منع ذلك النشاط [4].و هي من المنظمات الدولية غير الحكومية ، التي تمتلك المرتبة الاستشارية العامة و فيما يلي نذكر بعض هذه الإنجازات منذ نشأتها الى غاية يومنا هذا حسب التواريخ نتعرض فيما بعد الى الصعوبات التي تعترض أداء عملها من أجل حماية البيئة .

أولا: أهم إنجازات منظمة السلام الأخضر

لا يمكن انكار ما حققته منظمة السلام الأخضر في كل الميادين خاصة المتعلقة بالبيئة و حمايتها، حيث تتجلى بوضوح بصمات المنظمة لجميع الناس على أرض الواقع [5].

1 – كانت البداية سنة 1971 و كان ذلك بمناسبة الحملة التي قامت بها منظمة السلام الأخضر ضد التجارب النووية الامريكية في جزيرة امشتيكا ، تم انهاء التجارب النووية في العام نفسه ، كما تم إعلان الجزيرة لاحقا محمية للطيور [6].

---

[1] د.عبد الناصر زياد هياجنة ، مرجع سابق ، ص 250 .

[2] وافي حاجة ، جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة ، مرجع سابق ، ص 134

[3] فرانك جي ولتشنر و جون بولي ، حررين ، العولمة – الطوفان أم الإنقاذ ، ترجمة : فاضل جتكر (لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية)، 2004 ، ص ص 666 – 665 .

[4] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 324 – 325 .

[5] شعشوع قويد ، المرجع نفسه المذكور أعلاه ، ص 324 .

[6] د. خليل حسين ، التنظيم الدولي – النظرية العامة و المنظمات العالمية – البرامج و الوكالات المتخصصة ، المجلد الأول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ،2007 ، ص 555

2 – و بتاريخ 1975 تمكنت منظمة السلام الأخضر عن طريق الاحتجاجات من اجبار فرنسا على انهاء التجارب و الاختبارات النووية في جنوب المحيط الهادي .

3 – ساهمت منظمة السلام الأخضر سنة 1978 في وقف المجازر التي كانت تهدد بانقراض الفقمة الرمادية في جزر أوركني بإسكتلندا .

4 – أما فترة الثمانينات كانت بالنسبة لمنظمة السلام الأخضر فترة تنوع الحملات باعتمادها على النجاحات المحققة في سنوات السبعينات ، حيث أدى فضح عملية افراغ النفايات المشعة في المحيط من قبل منظمة السلام الأخضر التي قامت بالعديد من الاحتجاجات للحيلولة دون عملية افراغ النفايات الاشعاعية و الحمضية الى اصدار قرار رسمي في سنة 1983 بتعليق معاهدة لندن للتفريغ [1]

5 – كما حظرت بتاريخ: 1993 اتفاقية لندن لتفريغ النفايات طرح النفايات المشعة و الصناعية العالمية في مياه البحر بشكل نهائي، حيث صادقت منظمة الأمم المتحدة سنة 1996 على معاهدة التجارب النووية الشاملة.

6 – وبتاريخ 1997 أعلن ثلاثة في منظمة السلام الأخضر دولة جديدة على جزيرة روكول في المحيط الأطلسي باسم دولة أرض الأمواج الجديدة ورفضوا ادعاءات بريطانيا بالسيادة على الجزيرة الصخرية التي تبعد بـ 4.600 كمعن سواحل اسكتلندا. و قد أصبحت المنظمة تصدر دليلها السنوي بانتظام تصنف فيه الشركات الصناعية و التجارية مثلما فعلت مع مصنعي التلفزة و أجهزة الحاسوب الشخصي و الهواتف النقالة، فقد نالت على سبيل المثال " سوني اريكسون " المرتبة السادسة في الدليل الذي تم اطلاقه 2012 ، و سجلت أعلى نطاقها فيما يتعلق بفعالية هواتفها لا ستهالك الطاقة ، و النصائح التي تقدمها للمستخدمين و تجنب المواد الخطرة في منتجاتها ، الامر الذي يعد مؤشرا رئيسيا على التزام الشركة البيئي ، حيث التزمت الشركة بجعل الهواتف المحمولة صديقة للبيئة عبر دور حياتها كاملة و قد أدمجت التكنولوجيا المميزة الصديقة للبيئة في الاطلاق الأخير لهاتف اكسبريانو الذكي في حين أن الطرازات المستقبلية أيضا تشمل على تصاميم و مكونات فعالة في هذا الشأن [2].

7 – و في 1998 حظرت اتفاقية أوسبار التاريخية تفريغ نفايات المنشآت النفطية البحرية في مياه المحيط الأطلسي الشمالي الشرقي . هذا و صادقت الاتفاقية على التخلص من النفايات المشعة و السامة نزولا عند اقتراح غرين بيس .

---

[1] مجاهد عبد الحليم ،.مرجع سابق ص 93 .

[2] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 325 .

كما سعت منظمة السلام الأخضر الى الى منع تلوث البحار و حماية الاحياء البحرية و خاصة تلك المعرضة للانقراض ووضع حد للتجارب النووية التي تقام في عرض البحر " لقد كانت لمشاركة منظمة السلام الأخضر دورا فعالا في اتفاقية لندن المتعلقة بتفريغ النفايات في البحر و خاصة في تبني مبدأ الوقاية منذ 1990 [1].

8 – تطورت إنجازات منظمة السلام الأخضر و لم تعد تقتصر على الاحتجاجات و الارشادات و التعليمات في مختلف المجالات لتقتحم بذلك المجال القانوني ، بحيث أصبحت تساهم بشكل فعلي و مباشر في إرساء قواعد القانون الدولي البيئي و ذلك بفضل اسهاماتها المتعددة ، في تأثيراتها على تنقيح وسد الثغرات القانونية و الإجرائية و كذلك على مستوى اثراء القواعد السائدة ، فهي اليوم تلعب دورها في تغيير النظرة السائدة للقواعد الدولية ، بتطويرها و إعادة صياغتها من جديد .

فقد شاركت منظمة السلام الأخضر في حلقة التدريب العملية التابعة لاتفاقية ستوكهولم ،و المعنية بالمسؤولية و الجبر التعويضي بالأكاديمية الدبلوماسية في 19 سبتمبر 2002 ، و قد عقدت هذه الحلقة استجابة لطلب من مؤتمر المفوضين في قراره الرابع الذي طلب الى الأمانة " أن تنظم مع دولة واحدة أو أكثر حلقة عمل تتناول المسؤولية و الجبر في اطار الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة و المسائل ذات الصلة في موعد أقصاه 2000 [2].

و قد كان لمنظمة السلام الأخضر دور بارزا ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية للخبراء القانونيين و التقنيين المخصص للمسؤولية و الجبر التعويضي في سياق المادة 27 من القسم الرابع الى القسم الحادي عشر من بروتوكول قرطا جنة للسلامة الاحيائية ، حيث قدمت المنظمة ردود ا في صورة اقتراحات للنص التشغيلي فيما يخص توجيه مسار المسؤولية و دور طرف الاسترداد ، و طرف التصدير ،و معيار المسؤولية و من المقترحات التي تقدمت بها منظمة السلام الأخضر ما تضمنته المادة 49 [3].

9 – و كان لمنظمة السلام الأخضر دورا بارزا و فاعلا نظرا للدور الذي لعبته الى جانب بعض المنظمات غير الحكومية في التحضير و التفاوض و الاقتراح في الاتفاقية الاطارية و بروتوكول كيوتو لحماية المناخ ،

---

[1] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 326

[2] إبراهيم سيد أحمد ، حماية البيئة من التلوث ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، مصر ، 2011 ،ص 16 .

[3] المادة 49 : مسؤولية الدولة " لا يؤثر البروتوكول في حقوق التزامات الأطراف المتعاقدة بموجب قواعد القانون الدولي العام بصدد مسؤولية الدولة .مسؤولية الدولة عن الأفعال التي لا يحضرها القانون الدولي بما في ذلك الحالات التي تكون فيها دولة طرف ممثلة امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب البروتوكول .

و من ابرز تلك المنظمات البيئية الأكثر تأثيرا و قوة في هذا المجال شبكة العمل المناخي بكندا و تتشكل من ائتلاف من المنظمات غير الحكومية كالصندوق العالمي للحياة البرية ، و غيرها من المنظمات [1].

من خلال استعراض جهود منظمة السلام الأخضر يتبين لنا جليا مدى قدرة هذه المنظمة في التوفيق بين الجانب النظري المتعلق بصياغة القواعد ، و بين الجانب التطبيقي المتمثل في العمل الميداني المستمر للمنظمة الذي يساعد بشكل فعال في حماية البيئة و المحافظة عليها.

ثانيا : استراتيجيات عمل منظمة السلام الأخضر لحماية البيئة و المحافظة عليها

لقد حققت منظمة السلام الأخضر الدولية نجاحات كبيرة و هذا منذ عام 1971 في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها من أجل توفير لأفراد العالم حياة كريمة وسليمة كل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تبنيها استراتيجية عمل خاصة اثناء أدائها لمهامها، و لعل هذا من الأسباب التي جعلها تحقق إنجازات باهرة في مجال حماية البيئة [2] .

فيما يلي نتعرض الى أهم الخطوات التي تعتمدها المنظمة أثناء قيامها بأي حملة من حملات حماية البيئة، وذلك وفقا لما يلي:

– أول خطوة تقوم بها منظمة السلام الأخضر أثناء عملها هو التأكد من نوعية المشكلة البيئية و ذلك يكون عن طريق التحقق وفي هذه المرحلة تعتمد على مساعدة المخبرين حتى تكون المنظمة على دراية تامة لكل الوثائق و المعلومات ، و تقوم المنظمة كذلك باشراك الخبراء و العلماء المختصين في البيئة بحكم أن هؤلاء الخبراء محايدين ،يستطيعون كتابة تقارير علمية ، و بإمكانهم التدخل في المؤتمرات ، و كذا قدراتهم على التحليل و البحث عن التأثير البيئي للمشكلة المطروحة [3]

– تأتي بعد ذلك الخطوة الموالية و هي البحث عن المعلومات لتوضيح المشكلة البيئية و المتضررين منها ، و العمل على إيجاد طرق ووسائل لمعالجة المشكلة البيئية عن طريق القيام بالأبحاث العلمية الخاصة بالبيئة.

– خطوة التشاور و الاقتراح تقوم بها منظمة السلام الأخضر و هي مهمة بحيث يتم فيها الاتصال بالمسؤولين و تحديد الجهود أو المعونة المطلوبة لاستكمال حل المشكلة البيئية ، و حتى يتحقق الهدف

---

[1] محمد عادل عسكر ، القانون الدولي البيئي (تغير المناخ ، التحديات و المواجهة ، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية و بروتوكول كيوتو)، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر 2013 ، ص 729.

[2] وافي حاجة ، مرجع سابق ، ص 138 .

[3] وافي حاجة ، مرجع سابق ، ص 139 .

المنشود من إتمام موضوعها على النحو الذي يتفق مع أهدافها تستخدم المنظمة خبراتها و تسدي نصائحها الفنية و تقوم بإعمال معارفها معلوماتها للوصول الى الاقناع و الاقتناع مع توجيه الرأي العام بنشر أفكارها [1] ، و تقوم كذلك باقتراح بدائل تشريعية و تقنية ، و بحث المقترحات المعروضة للتوصل الى أفضلها مع ترتيبها حسب الأولوية ، و تستعمل في ذلك وسائل النشر و الاعلام المختلفة من رسائل و كتب و مجلات و منشورات و ندوات و غيرها بغية الوصول الى الهدف المنشود [2] .

– هناك وسيلة هامة جدا تعتمدها منظمة السلام الأخضر وهي ممارسة الضغط على أصحاب القرار من حكومات ومنظمات الحكومية مما يؤدي الى تعديل أو تغيير السياسات الى جانب أساليب أخرى مستعملة من طرف المنظمة كالمظاهرات و الاحتجاجات و التنديد بالممارسات السلبية الضارة بالبيئة [3] ، اذ تعمد المنظمة الى تنظيم تحركات مباشرة بدون عنف ، تحت اشراف الاعلام حتى يكون لها صدى عالمي .

– الإعلام هومن أهم الخطوات التي تستخدمها المنظمة ،بحيث تلجا اليه من أجل توعية الجمهور بالأخطار التي تهدد البيئة و كيفية التصدي لها من أجل حماية الطبيعة و المحافظة عليها و كل ذلك يكون عن طريق وسائل الاعلام المختلفة المتعلقة بالبيئة لنشر المعلومة البيئية [4]. و في هذا الاطار نجد أن منظمة السلام الأخضر استفادت من الانترنت بشكل كبير فالإنترنت سهلت عليها التواصل بين أعضائها بتنظيم حملات إعلامية الكترونية ، بحيث ساعدت في الترويج الإعلامي لحملاتها وتمكينها من تجاوز الحدود ، و قد أطلقت منظمة السلام الأخضر موقعها الالكتروني سنة 1994 [5].

– تعمل المنظمة على فرض احترام النصوص و ذلك عن طريق تفعيل بنود المعاهدات و الاتفاقيات و التشريعات و الأنظمة البيئية ، كما تعمل على مقاضاة المتورطين في الحاق الضرر بالبيئة [6].

---

[1] شعشوع قويدر ،مرجع سابق ، ص 322

[2] وسام نعمت إبراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 293

[3] السيد مصطفى كامل ، مرجع سابق،ص 69 .

[4] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 330 .

[5] ناديا ليتيم سعيد ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة ، د ط ، دار الحامد ، عمان ، 2010 ، ص 479 – 480.

[6] أ. د. مصطفى سلامة حسين, د. مدوس فلاح الرشيدي, القانون الدولي للبيئة, دراسة القواعد العامة وأهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية, والمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية التعني بالبيئة, لجنة التأليف و التعريب و النشر, القاهرة, مصر, 2007 , ص 60

المطلب الثاني : الاتحاد الدولي لصون البيعة و مواردها الطبيعية.

ان الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية يعتبر من المنظمات الدولية غير الحكومية التي استطاعت أن تحمي البيئة و تصون الطبيعة و ذلك بفضل الاليات التي تبناها و المتعلقة بالمحميات الطبيعية في كل أنحاء العالم بالإضافة الى مساعدته التي يقدمها للدول في مجال حماية البيئة ، فعلاقة الاتحاد بالدول تكون على أساس الدعم المادي و القانوني بحيث يقترح و يقدم سياسات تشريعية للدول تكون كنماذج لوضع الأنظمة البيئية ، أما علاقته بالمنظمات غير الحكومية ، فهي جد وطيدة ، خاصة مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة [1] .

لقد أنشئ الاتحاد الدولي لصون الطبيعة عام 1948 بفونتن بلو بفرنسا بمبادرة من الحكومة الفرنسية و يضم في عضويته أكثر من 450 عضوا من الحكومات و المنظمات غير الحكومية في أكثر من 100 بلد ، و تضم لجانها الست ، أكثر من 800 خبير في مجالات الأنواع المهددة بالانقراض ، المناطق المحمية ، السياسات البيئية ، و التربية البيئية ([2]) و يتكون الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية من أمانة عامة تتخذ من مدينة جلاند في سويسرا مقرا لها و مركزا لقانون البيئة يتخذ من مدين بون في المانيا مقرا له، و يعقد الاتحاد اجتماعه مرة كل ثلاث سنوات ، و يرافق ذلك اجتماع خبراء تقنيين في المسائل المتخصصة لحماية البيئة ([3]).

يعتبر الاتحاد تنظيم عام مختلط مكون من 77 دولة و 104 وكالة بيئية و كذلك من أشخاص طبيعيين و 720 منظمة غير حكومية أخرى ، لكن طبيعته القانونية جعلت من المنظمات غير الحكومية وحدة متكاملة في تركيبتها الكبيرة ، و نماذج الدولية أكدت تأثيره على الاتفاقيات الدولية البيئية الرئيسية [4] .

و فيما يلي سنتناول في الفرع الأول أهداف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ثم الفرع الثاني نخصصه لأعمال و نشاطات الاتحاد الدولي لصون الطبيعة في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها .

الفرع الأول : أهداف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للمحافظة على البيئة

ان الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة و منذ نشأتها وهو يسمو الى تحقيق العديد من الأهداف

---

[1] شعشوع قويدر, مرجع سابق, ص 332

[2]– أ .د . مصطفى سلامة حسين ، د. مدوس فلاح الرشيدي ، القانون الدولي للبيئة ، دراسة للقواعد العامة و أهم الاتفاقيات الدولية و الإقليمية ، و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية التي تعنى بالبيئة ، لجنة التأليف و التعريب و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 60

[3]– ناديا ليتيم سعيد ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة ، د ط ، دار الحامد ، عمان ، 2010 ، ص 479 – 480 .

[4]شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 332 .

التي تعتبر أساسية ، و يمكننا فيما يلي ذكرها مع التوضيح .

1 – يسعى الاتحاد بالتأثير على جميع دول العالم من خلال تشجيعها و مساعدتها للحفاظ على التنوع البيئي ، و ذلك بإيجاد الصيغ القانونية لمساعدة هذه الدول على تطوير سياستها البيئية ، ووضع نماذج لنظام التسيير البيئي .

2 – من أهداف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة أنه يحرص جاهدا على تنفيذ و تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدولي البيئي و جعل الدول تعمل على المصادقة على هذه المعاهدات الدولية من أجل حماية و المحافظة على البيئة .

3 – يهدف الى تطوير المعايير و القواعد البيئية التي تهتم بحماية البيئة من التلوث ، بحيث ساهمت كل من لجنة القانون البيئي و مركز القانون البيئي على مستوى الاتحاد ، في اعداد و صياغة نصوص عديدة في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية في الشأن البيئي ، العالمية منها و الإقليمية ، مثل الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1948 ، و الميثاق الافريقي لحماية الطبيعة لعام1963 [(1)] .

4 – كذلك من أهدافه البارزة والتي أنشئمن أجلها هي العمل على لفت انتباه و أنظار العالم الى المشكلات البيئية ، من هذه القضايا نجد حماية البيئة و مواردها من التلوث ، و كذلك مشكلة التغير المناخي [(2)] .

5 – و يقوم برصد واقع الأنظمة البيئية في المناطق المختلفة من العالم ، و متابعة حالة النظم الايكولوجية الأكثر تنوعا [(3)] .

6 – تهدف المؤتمرات التي ينظمها الاتحاد أو يشرف عليها الى جمع الاخصائيين لتبادل الخبرات و يقوموا بتشجيع تعليم الحفاظ البيئي على المستويات الإقليمية و الوطنية [(4)].

7 – تخصيص الأموال التي يتم جمعها من أجل الحفاظ على البيئة الطبيعية العالمية ، بحيث قام بتمويل حوالي خمسة آلاف مشروع في مائة و ثلاثون بلد [(5)] .

8 – أن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة يصلح لانيكون مرجعا للأنشطة الدولية في تعليم الحفاظ البيئي ، حتى تتوفر فرص استخدام هذا الاتحاد الدولي في مجالات تفوقه ، لكل من برنامج الانسان مع الأمم

---

[1] ناديا ليتيم, المرجع السابق, ص491-492

[2] ناديا ليتيم, نفس المرجع المذكور أعلاه, ص 496

[3] شعشوع قويدر, مرجع سابق, ص 333

[4] أ د/ كمال الدين حسن البانتوني, اتجاهات في التعليم البيئي, نؤتمر التعلين البيئي بين الحكومات في مدينة تفليس بالإتحاد السوفياتي, في المدة من 14-27 أكتوبر 1977, ص 437

[5] وافي حاجة, مرجع سابق, ص 495

المتحدة حول البيئة الإنسانية و المجال الحيوي ، و لجنة وزراء المجلس الأوروبي ، و سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في استوكهولم ، و المكتب الدولي لأولاد الكشافة [1].

الفرع الثاني : أهم الإنجازات و النشاطات أو الاعمال التي قام بها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة

ان الاتحاد الدولي لصون أو حفظ الطبيعة و الموارد الطبيعيةIUCN هي منظمة دولية تعمل في مجال حفظ الطبيعة و الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية .كما تشارك في جمع البيانات و تحليلها ، و البحوث ، و المشاريع الميدانية ، و الدعوة ، و التعليم ، و مهمة الاتحاد الأساسية هي " التأثير و التشجيع و مساعدة المجتمعات في جميع أنحاء العالم للحفاظ على الطبيعة و ضمان أن أي استخدام للموارد الطبيعية يكون عادلا و مستداما من الناحية البيئية " [2]

و على مدار العقود الماضية ، توسع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة على التركيز في نشاطاته الى ما بعد البيئة ، حيث أدرجت القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة في مشاريعها على عكس المنظمات الدولية المختصة في مجال البيئة ، فالاتحاد يسعى دوما الى محاولة التأثير على تصرفات الحكومات و الشركات و أصحاب المصلحة الاخرين من خلال توفير المعلومات و المشورة ، عن طريق بناء الشراكات ، و ذلك بتجميع و نشر القائمة الحمراء للأنواع المهددة ، بحيث تقيم حالة حفظ الأنواع في جميع أنحاء العالم [3].

ان الاتحاد الدولية للمحافظة على الطبيعة و البيئة يعتبر من الرواد في وضع الاستراتيجيات العالمية لحماية الطبيعة و البيئة على حد سواء ، اذ يعد من المنظمين الأساسيين في المواد الاستراتيجية الدولية بالخصوص في أعمال كثيرة و متنوعة عبر العالم ، و لعل أهمها هو التصور الجديد ضمن سياسة المساحات المحمية ، و فيما يلي نتناول أهم نشاطات و أعمال الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و مواردها الطبيعية و التي نوجزها فيما يلي من خلال النقاط الاتية :

– من أهم أعمال الاتحاد هو تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة على المستوى الاستراتيجي من خلال الاستراتيجية العالمية للصيانة ، و استراتيجية العناية بالأرض [4]

---

[1] شعشوع قويدر, مرجع سابق, ص 333.

[2] الإتحاد الدولي لصون وحفظ الطبيعة مقال منشور على الموقع https//mimirbook.com vue le 15/05/2021 à 15h29

[3] الموقع نفسه المذكور أعلاه.

[4] محمد محمود السرياني ، مرجع سابق ص 342 .

و التي وضعتها الثلاث : الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية ، و برنامج الأمم المتحدة و الصندوق العالمي للحياة البرية و قد وضعت الاستراتيجية الأولى عام 1980 م التي تمثلت في ثلاث نقاط أساسية لحفظ الطبيعة و هي :

أ – المحافظة على العمليات الايكولوجية الأساسية .

ب – صياغة التنوع البيولوجي.

ج – دعم نظام الحياة سواء تعلق الامر بالإنسان أو النبات ، أو الحيوان.

– أما بالنسبة لاستراتيجية العناية بالأرض التي وضعت 1991 فإنها تعزز أهداف الاستراتيجية الأولى ، و تؤكد على المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية التي ينبغي تلبيتها لتحقيق التنمية المستديمة و بالتالي تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي :

1 – لابد من احترام كافة أنواع و اشكال الحياة ورعايتها ، و ذلك بجعل الناس تدرك على ضرورة التأقلم فيما بينهم .

2 – حفظ التنوع و القدرة على النماء لكوكب الأرض و ذلك بالمحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعمل على المساعدة في الحياة بطريقة سليمة ، و محاولة المحافظة على التنوع البيولوجي ، و تقليل استنزاف الموارد غير المتجددة الى الحد الأدنى [1]

2 – استخدام المحيط الحيوي دون تجاوز الحدود القانونية و ذلك من اجل الموازنة بين الطاقة الطبيعية و حجم السكان .

– تشكيل تحالف عالمي من اجل حماية البيئة و المحافظة عليها و في ذلك يمكن لكل دول العالم ان تستفيد من التنمية المستديمة.

– كما ساهم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بشكل فعال في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمحافظة على الطبيعة و الثروات الطبيعية على سبيل المثال :

– اتفاقية واشنطن حول التجارة الدولية للأحياء البرية المهددة بالانقراض المحررة في 1992 .

– كذلك يعود الفضل للاتحاد في تحرير اول ميثاق عالمي حول الطبيعة الذي اعتمد في أكتوبر 1982 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث جاءت فكرة الميثاق في الخطاب الذي القاه الرئيس مويوتو ، رئيس جمهورية الزائير امام الجمعية العامة الثانية عشر للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية

[1] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 335 .

التي انعقدت في كنشاسا في شهر سبتمبر عام 1975 ، حيث اقترح على الاتحاد وضع ميثاق للطبيعة ، اذ بموجبها تقدم الاتحاد في شهر يوليو سنة 1979 بمسودة الميثاق العلمي للطبيعة في دورتها السابعة و الثلاثين لسنة 1982 [1] .

– و قد اسهم مركز القانون التابع للاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة و الموارد الطبيعية في اعداد الاتفاق الدولي بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية 1971 ، و اتفاق عام 1973 بشأن التجارة في السلالات الحيوانية المهددة بالانقراض ، و ميثاق الأرض الذي تم تبنيه في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة و التنمية لعام 1992 [2] .

– قام الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بمشاركة المنظمات الحكومية و غير الحكومية في لجنة الخبراء بمناسبة الاعمال التحضيرية للاتفاقية 1985 فيينا ، و برتوكول مونتريال 1989 من أجل حماية طبقة الأوزون [3].

– كما ساهم الاتحاد بالتعاون مع المنظمات الحكومية ، و ذلك بالرغم من الاختلاف الجوهري في نشأة كل واحد منهما .

– من اهم أنشطته واعماله، في إطار التعاون مع المنظمات غير الحكومية، حيث اقترحت كل من منظمة الأغذية والزراعة و الصندوق العالمي للطبيعة سن 1992 على إقامة مجلس لحسن تسيير الغابات، و تأسيس المجلس في أكتوبر 1993 من قبل جمعية تظم 130 مشاركا قدموا من 125 بلدا إضافة الى المنظمات غير الحكومية ، و فروع الصناعة و التوزيع في قطاع الغابات ، و قد وضعت اللجنة المدبرة للمجلس قائمة المباديئ و المقاييس التي صادق عليها الأعضاء المؤسسون و القابلة للتطبيق على كافة الغابات التي تقع في المناطق المدارية و المعتدلة و الشمالية التي تستغل لإنتاج الخشب ، ، و اعتماد معايير وطنية في تقييم استدامة العمليات الغابية الخاصة [4].

---

[1] عبد العزيز مخيمر الهادي، العدوان على البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة الحقوق، العدد الأول ، مارس جامعة الكويت 1991 ، ص 190 .

[2] أ.د/ مصطفى سلامة حسين، د/ مدوس فلاح الرشيدي، مرجع سابق، ص 60 .

[3] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص .345 .

[4] – العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر ، و التوزيع ، القبة الجزائر ، 2010 ، ص 136.

– كما يبرز تعاون الاتحاد الدولي لصون الطبيعة مع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة [1]

حيث يعزز الصندوق برامجه التي تعتمد على قواعد بيئية سليمة مع الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة ، اذ قام بعدة نشاطات تدخل في اطار حماية البيئة الطبيعية في أكثر من 120 دولة[2].

– يبرز دور الصندوق العالمي لحماية الطبيعة كدور مكملا و مدعما لسياسة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية بشأن الحفاظ و حماية الغابات و التغيرات المناخية، فعلى سبيل المثال قام الصندوق برفع دعوى قضائية أمام المحاكم النمساوية لإلغاء مشروع انجاز سد هيد وكهربائي ضخم في منطقة " الدانوب " بالنمسا كان من المفروض أن يقام على أرضية غابة ضخمة هي الوحيدة في أوروبا ، و بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا النمساوية في جانفي 1985 و في سبتمبر 1986 تم الغاء المشروع.

و بتعرضنا الى بعض من الإنجازات و الاعمال التي قام بها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعية يمكننا القول أن هذا الأخير لعب دورا بارزا في مجال حماية البيئة و محاولة منه التصدي الى كافة أنواع الاعتداءات البيئية التي أصبحت تهدد البيئة في كافة أرجاء العالم ، حيث ماتزال نشطات الاتحاد و إنجازاته متواصلة الى غاية الان .

[1] الصندوق العالمي لحماية الطبيعة : لقد أنشئ رسميا في شهر سبتمبر 1961 و اعتبر كهيئة في ظل القانون السويسري ، بحيث يعد من المنظمات غير الحكومية المعروفة في كافة أنحاء العالم ، و ذلك بفضل شعاره " الباندا الكبير " الذي هو من الحيوانات النادرة ، و من أهداف الصندوق جمع و تسيير و تقديم الدعم المالي للحفاظ على البيئة الطبيعية ، الماء ، التربة ، الهواء ، و الموارد الطبيعية الأخرى على المستوى العالمي ، و يساهم في إيجاد التوعية بالمخاطر التي تهدد و تستهدف البيئة

[2] شعشوع قويدر ، مرجع سابق ، ص 343.

الخاتمـــــــــــــــــة

ان المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد العالم بأسره ،تتطلب تدخلا كثيفا من جانب قوانين دولية لحمايتها و المحافظة عليها ، الى جانب ذلك استوجب تظافر جهود كل فئات العالم من سلطات دولية أو محلية أو المنظمات على اختلاف أنواعها و خاصة منها المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل حماية الطبيعة البيئية من كل الاخطار المحدقة بها ، و التي أصبحت كذلك تهدد حياة البشرية في الأرض ، و تتمثل هذه الاخطار البيئية في التلوث ، و الاستنزاف للموارد الطبيعية و الاحتباس الحراري و غيرها .

حيث قامت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية بدور بارز لا يعلى عليه في رصد ومراقبة هذه المشكلات التي تهدد البيئة ، ثم بعد ذلك و محاولة منها وضع اليات العمل و التخطيط لمعالجتها ، مع بذل المزيد من الجهود باستعمال سبل كفيلة تساعد هذه المنظمات على تحقيق غاياتها ، منها المساهمة في نشر الوعي البيئي وسط أفراد المجتمع الدولي بحيث يساعده في اكسابه سلوكيات إيجابية في التعامل مع البيئة .

ان اعتراف الدول والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية غير الحكومية اكسبت هذه الأخيرة شهرة ونفوذ على المستوى الدولي، ناهيك عن مجهوداتها ونشاطاتها و كذلك انجازاتها في حماية البيئة، كل ذلك جعل هذه المنظمات تحظى باهتمام كبير سواء على المستوى الدولي أو المحلي.

كما كان للمنظمات الدولية غير الحكومية د ورا بارزا خاصة في كبرايات المؤتمرات و الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تتضمن موضوعات عن المشكلات البيئية و حرصها على تنفيذها من قبل الدول المصادقة عليها ،كما تساهم بشكل فعال في إيجاد الحلول للمخاطر البيئية رغم التحديات و الصعوبات التي تواجهها و التي جعلتها أكثر إصرارا على تجاوزها بدليل النتائج الكبيرة التي حققتها من خلال منظمة السلام الأخضر و الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و مواردها الطبيعية .

و عليه من خلال ما تقدم يمكننا أن نخلص لما انطو ى عليه هذا البحث الى بعض النتائج و التوصيات نوجزها فيما يلي :

أ -النتائج :

- ❖ نلاحظ أن المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث نشأتها و الأهدافالتي تسعى الى تحقيقها قد شهدت تطورا كبيرا من خلال مسيرة عملها و جهودها التي كانت بدايتها منذ منتصف القرن التاسع عشر الى غاية الوقت الحاضر و هي ماتزال في تطور متواصل ، حيث أضحت تحتل مراكز مهمة في مختلف العلاقات الدولية .
- ❖ على الرغم من أن المنظمات الدولية وعلى راسها منظمة الأمم المتحدة أصبح يركز على ضرورة اشراك المنظمات الدولية غير الحكومية في جميع مجالات الحياة خاصة المجال البيئي ، الا ان ذلك لا يمثل كل ما تطمح اليه هذه المنظمات ، فهي تطمح لان يكون لها دورا بارزا و منارة يسترشد بها كل أطراف المجتمع الدولي.
- ❖ ثبت أن لمواجهة الاخطار البيئية و محاولة إيجاد حل لها ، لا يمكن بأي حال ان يتم ذلك دون تظافر جهود الجميع سواء كان ذلك على مستوى وطني أو إقليمي أو على المستوى العالمي ، لان التلوث البيئي يعد مشكلة عالمية النطاق و ليس محلية النطاق فقط .
- ❖ ان مشكلة التلوث البيئي في أساسها تتجسد في عدم الشعور بالمسؤولية او عدم الادراك لمسؤولية السلوك في استغلال الموارد البيئية ، و عدم المحافظة على تلك الموارد من ماء و هواء و تربة دفع ذلك الى تفاقم المشكلات البيئية التي أصبحت تهدد حياة الافراد .

ب -التوصيات :

- ❖ يتعين على حكومات الدول و جميع المنظمات الدولية الحكومية ان تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية قدرا اوفر من الحرية اثناء أداء عملها ، حتى تستطيع هذه المنظمات تحقيق نتائج جيدة و ذات مصداقية .
- ❖ لابد من زيادة الاهتمام بالتربية البيئية في المناهج والكتب المدرسية، وذلك بهدف تنمية سلوك الافراد ومساعدتهم على فهم الانسان في اطاره البيئي .
- ❖ تشجيع البحوث البيئية مع تقديم الدعم الكافي لها ،لما لها من اثار إيجابية فيما يخص التثقيف البيئي الذي يساهم في توعية المواطنين للحد من التدهور و حماية البيئة من التلوث و بيان مدى خطورة التلوث البيئي على حياة الانسان .
- ❖ يستوجب تقديم الدعم المادي لإعطاء دفع لنشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها.

المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- القرآن الكريم

أولا : المراجع العامة :

1 – د. وسام نعمت إبراهيم السعدي ، المنظمات الدولية غير الحكومية – دراسة مستقبلية في ضؤ أحكام التنظيم الدولي المعاصر ، دار شتات للنشر و البرمجيات ، مصر – الامارات 2012

2 – د. زينب عبد العظيم ، الدور المتغير غير الحكومية في ظل العولمة ، مؤتمر دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية و اليابانية ، تحرير السيد صدقي عابدين و نجوى سمك ، مركز الدراسات الاسيوية القاهرة ، 2002

3 – عبد السلام صالح عرفة، التنظيم الدولي منشورات الجامعة المفتوحة ،د ت

4 – عائشة راتب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964

5 – د. غازي حسين صباريني ، الوجيز في مباديئ القانون الدولي العام ، ط 1 ، مكتبة دار الثاقفة عمان ، 1992 ،

6 – د. ابراهيم أحمد شلبي ، التنظيم الدولي في النظرية العامة و المنظمات الدولية ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1984 .

7 – د. محمد جاسم محمد الحماوي ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان .

8 – عمر سعد الله ، المنظمات الدولية غير الحكومية في التنظيم الدولي بين النظرية و التطور ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2003 .

9 – بن عامر تونسي ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1997 .

10 – جوزيف تشميرلين ، التعاون الدولي و تنظيمه ، ترجمة و تصدير عبد الله العريان ، دار المعرفة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر ، القاهرة 1961 .

11 – محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي منشأة المعارف الإسكندرية ، 1974 .

12 – د. لؤي بحري ، التعاون الدولي ، و تنظيمه في القرن التاسع عشر ، مطبعة أسعد بغداد 1965 .

13 – د. لؤي بحري ، يازر و مورا جفكيز ، مجموعة موادت ، تعليمية عن الأمم المتحدة ، نيويورك .

14 – هادي رشيد الجاوشلي ، دول العالم ، مطبعة الجاحظ بغداد ، 1968 .

15 – د. محمد يوسف علوان ، حقوق الانسان في ضؤ القوانيين الوطنية و المواثيق الدولية ، ط1 ، مطابع الوطن ، الكويت .

16 – د. صبحي المحمصاتي ، أركان حقوق الانسان ، دار العلم ملايين ط1 بيروت 1979 .

17 – محمد عارف الشهوان ،المنظمات غير حكومية و قضية العنف السياسي ، المكتبة الوطنية ، الأردن ، 2005 .

18 –محمد بهجت جاد الله كشك ، المنظمات و أسس ادارتها ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2003.

19

– زكي حسنين زيدان ، الاضرار البيئية و أثرها على الانسان ، دار الفكر الجامعي ، 1994.

20 – علواني مبارك ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة – دراسة مقارنة – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص: قانون العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، لسنة 2016-2017.

21 – ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 2009 م

22 – بن منظور ، لسان العرب ، دار صادر للطباعة و النشر ، لبنان ، الجزء الثاني ، ط 1 ،د ت .

23 – المعجم العربي الأساسي " لاروس " من تأليف و اعداد جماعة من كبار اللغويين العرب.

24 – د. رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2009- يسرى شعبان عبد الحميد سعد الله، دراسة لطبيعة الدور المهني للمنظم الاجتماعي بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية ، الجزء 2 ، عدد 30 ، مصر ، 2011 .

25 – د. عبد المجيد العيدلي ، قانون العلاقات الدولية ، ط 2 ، طبعة شركة أوربيس ، تونس ، 2000

26 – مظلوم جاسات و البحوث ، مال ، الامن غير التلقيدي ، الرياض : مركز الدراسات و البحوث ط 1 ، 2012

27 – د. خليل حسين ، التنظيم الدولي – النظرية العامة و المنظمات العالمية – البرامج و الوكالات المتخصصة ، المجلد الأول ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ،2007

28– د. حمدي صلاح الدين أحمد، دراسات في القانون الدولي العام، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عيت ميلة، ط01، 2002

ثانيا : المراجع المتخصصة

1 – عطية حسين أفندي ، المنظمات غير الحكومية ، مدخل تنموي ، نشر كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر 2006 .

2 – ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة منشأة المعارف الإسكندرية 2001 .

3 – د. محمد أحمد رشوان ، تلوث البيئة و كيف عالجه الإسلام ، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر ، الرياض .1994 .

4 – د. أحمد محمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة في مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، دار الفكر الجامعي ، ط1 2001 .

5 – أ. مروان يوسف صباع ، البيئة و حقوق الانسان ، كومبيو نشر (الدراسة و الاعلام و النشر و التوزيع) ، طبعة 1 1992 .

6 – مجاهد عبد الحليم ،

7 – د. هاني مجيد ، الانسان و البيئة و منظومات الطاقة و البيئة و السكان ، عمان دار الشروق 2000

8 – عبد الله العوض ، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي ، مجلة الحقوق السنة التاسعة العدد يونيو، الكويت ، 1985

9 – حوشين رضوان ، الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها ، مذكرة التخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء ، وزارة العدل ، المدرسة العليا للقضاء ، الجزائر الفترة التكوينية 2003–2006م .

10 – محمد عبد الرحمن الدسوقي ، الالتزام الدولي بحماية طبقة الأوزون في القانون الدولي ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، د ت.

11 – سلافة طارق عبد الكريم الشعلان ،الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو، منشورات الحلبي الحقوقية ، القاهرة ، 2010 .

12 – د. عماد محمد ذياب الحفيظ ، البيئة (حمايتها – تلوثها – مخاطرها) الطبعة الأولى 2011 م – 1432 .

14 – – أسود قادر أحمد ، تأثير التلوث البيئي على رأس المال البشري ،ط1 ، 2016 منشورات زين الحقوقية ص 34 نقلا عن معوض عبد التواب ، مصطفى معوض عبد التواب ، جرائم التلوث من الناحية القانونية و الفنية ، معارف الإسكندرية ، 1986

15 – العشاوي صباح ، المسؤولية الدولية عن الحماية البيئة ، الطبعة الأولى ، دار الخلدونية للنشر ، و التوزيع ، القبة الجزائر ،2010 .

16 – مصطفى سلامة حسين ، مدوس فلاح الرشيدي ، القانون الدولي للبيئة ، دار للقواعد العامة و اهم الاتفاقيات الدولية و الإقليمية ، و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية التي تعنى بالبيئة ، لجنة التاليف و التعريب النشر ، القاهرة ، مصر 2007 .

17 – د. كمال الدين حسن الباتوني ، اتجاهات في التعليم البيئي ، مؤتمر التعين البيئي بين الحكومات في مدينة منفليس بالاتحاد السوفياتي في المدة من 14– 27 أكتوبر1977 .

18 – إبراهيم سيد أحمد ، حماية البيئة من التلوث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2011 .

19– سلامة طارق عبد الكريم الشعلان ، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الإحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو, منشورات الحلبي الحقوقية, 2010

20 – . محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر و التوزيع، مصر، 2003

21 – أ.د. أحمد الفرج المعطيات، البيئة الداء و الدواء، ط1 1997

22 – د. راتب السعود، الانسان و البيئة، دراسة في التربية البيئية، دار النشر و التوزيع، عمان، ط01، 2004

23 – د. دنيا عبد المعز الجمال، التربية البيئية و رؤى توجيهات معاصرة، دار الجامعة الجديدة، 2011

24 – محمد ياسر خواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات، 2009.

25 – د. حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002

26 – د.عبد الناصر زياد هياجينة ، القانون البيئي ، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة ، 2014 .
27 – محمد محمود السرياني ، المنظور الإسلامي لقضايا البيئة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 2006 .

ثالثا : الرسائل الجامعية

أ – رسائل دكتوراه

1 – شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة بلقايد السنة الجامعية 2012/2013

2 – أحمد محمد أحمد محمد عبادي ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس ، مصر 2007

3 – أحمد محمد عيادي ، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، دكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس ، مصر 2007 .

4 – بن علي ساسي ، المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية في الدفاع عن حقوق الانسان على التدخل ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الجزائر ، 2001

5 – د. محمد بشير ، المنظمات الدولية ، ط2 منشأة المعارف ، الإسكندرية 1974 .

6 – ساوس خيرة ، حق المنظمات غير الحكومية في التقاضي ، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر 2013 .

7 – المعجم العربي الأساسي " لاروس " من تأليف و اعداد جماعة من كبار اللغويين العرب.

8 – سي ناصر الياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوك السياسية، شعبة ادارة دولية لسنة 2012– 2013

9 – عبد العزيز مخيمر الهادي، العدوان على البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة الحقوق، العدد الأول ، مارس جامعة الكويت 1991–

10 – محمود الابرش ، السياسة البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

11 – فاتن صبري السيد الليثي، الحماية الدولية لحق الانسان في بيئة نظيفة، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي انساني، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013

12 – وناس يحي ، الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، دكتوراه بجامعة تلمسان ، 2007.

13 – وعلي جمال ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث (دراسة مقارنة) رسالة لنيل الدكتوراه, جامعة تلمسان, 2009 , ص 134 .

ب – رسائل ماجيستير

1 – عيادة مليكة ، دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2002 – 2003 .

2 – أحمد لكحل ، دور الجامعات المحلية في مجال حماية البيئة في الجزائر ، مذكرة الماجيستير ، جامعة الجزائر ، 2002 .

3 – العربي وهيبة ، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في توير القانون الدولي و العلاقات الدولية ، رسالة ماجيستير (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2003 / 2004).

4 – سعيداني عبد الوهاب ، اصلاح منظومة الأمم المتحدة ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2005 .

5 – دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام (تخصص البيئة و العمران) من اعداد الكالب طوير كمال، جامعة الجزائريين بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق .

6 – وافي حاجة ،جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة – منظمة السلام و الصندوق العالمي للطبيعة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون تخصص قانون دولي و علاقات سياسية دولية ،جامعة مستغانم 2013 – 2014 .

7 – حميدة جميلة ، الوسائل القانونية لحماية البيئة و دور القاضي في تطبيقها – دراسة على ضؤ التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة البليدة ، 20117.

رابعا : المقالات و القرارات

1 – تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان

2 – قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة المرقم (1296) – (34) في 23 مايو 1968 .

3 – تقرير عن دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الدولي مجلة المنتدى ، المجلد الثاني عشر ، العدد 148 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1998 .

4 – د.أحمد سويلم العمري ، الأمم المتحدة و الهيئات غير الحكومية ، مجلة سياسية دولية ، السنة الرابعة ، العدد 12 مؤسسة الاهرام ، القاهرة 1968 .

5 –تقرير لجنة التنمية المستدامة ، لجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 8 شباط 2002.

خامسا : مواقع الكترونية

1 – مقال منشور على الموقع ، منظمة السلام https// ar/vvikipedla.com/wiki/greenpeace الأخضرتم الاطلاع عليه بتاريخ 20 / 05/ 2021 سا 15 مساءا.

2 – الاتحاد الدولي لصون و حفظ الطبيعة مقال منشور على الموقع

2 – https//mimirbook/com vue le 15/05/2021 à 15h29

3 – المنظمات غير الحكومية و إشكالية التمويل ، مقال منشور على الموقع :

- https://araa.sa le :25/05/2021 à 13h42

مقال بعنوان: المنظمات الغير الحكومية و دورها في حماية البيئة، تم نشرها على الموقع https://ahoiyat.maroc.yoo7.com à 8h le 28 avril 2021.

مقال منشور على موقع الانترنت، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، حجين سقيان، آغا جميلة. https://rlur.univerba.dz à 10h35 la 24/04/2021

- المراجع باللغة الأجنبية

1- Organisations non gouvernementales internationales charte sur l'obligation de rendre des comptes, par Amnesty international ,EFAI, Royaume-Uni,2006 ,p 3

2- Aspects juridique de la pollution transfrontière . O.C.D.E. paris,1977.p60

3- Gilbert Guillaume, op.cit,p219

الفهـــرس

كلمة شكر و تقدير

اهـداء

المقدمـــــة 1

الفصل الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية و حماية البيئة 6

المبحث الأول : مفهوم المنظمات الدولية غير الحكوميةو خصائها. 7

المطلب الأول : تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية وخصائصها. 7

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية. 7

الفرع الثاني :خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية. 13

المطلب الثاني : التطور التاريخي لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية. 17

الفرع الأول : التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية قبل الحربين العالميتين 19

الفرع الثاني : التطور التاريخي للمنظمات الدولية غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية 22

المبحـث الثـــــاني: مفهوم البيئة و حمايتها من الاخطار البيئية 28

المطلب الأول : تعريف البيئة و مصادر حمايتها قانونا 29

الفرع الأول : تعريف البيئة 29

الفرع الثاني : مصادر قانون حماية البيئة 31

المطلب الثاني : تلوث البيئة و مخاطرها. 35

الفرع الأول : مفهوم تلوث البيئية 36

الفرع الثاني: أنواع التلوث: 39

المطلب الثالث: أهم المشكلات البيئة المطروحة على مستوى العالمي: 45

الفرع الأول: استنفاذ طبقة الأوزون. 45

الفرع الثاني: ظاهرة الاحتباس الحراري. 46

الفرع الثالث: الأمطار الحامضية. 46

الفصل الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة و المحافظة عليها 49

المبحث الأول: استراتيجيات عمل المنظمات الغير الحكومية في مجال حماية البيئة في ظل الصعوبات التي تواجهها. 51

المطلب الأول: أليات وأساليب المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة 52

الفرع الأول: مساهمة المنظمات الدولية غير حكومية في نشر الوعي و التربية البيئية 52

الفرع الثاني: المشاركة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي: 55
الفرع الثالث: مرحلة الحلول العلاجية عند الاعتداءات الخطيرة و الكبيرة على البيئة. 57
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية 59
الفرع الأول: التضييق على المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية 60
الفرع الثاني: التحديات المالية 63
المبحث الثاني : ابرز المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مجال حماية البيئة. 69
المطلب الأول : دور منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة 70
الفرع الأول : تعريف منظمة السلام الأخضر 70
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة السلام الأخضر 71
الفرع الثالث: أهم الإنجازات التي قامت بها منظمة السلام الأخضر في اطار حماية البيئة رغم الصعوبات التي تواجهها في أداء عملها 74
المطلب الثاني : الاتحاد الدولي لصون البيعة و مواردها الطبيعية. 79
الفرع الأول : أهداف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة للمحافظة على البيئة 79
الفرع الثاني : أهم الإنجازات و النشاطات أو الاعمال التي قام بها الاتحاد الدولي لصون الطبيعة 81
الخاتمـــــــــة 85
المراجع والمصادر
الملخص

لقد برزت المنظمات الدولية غير الحكومية الى الوجود منذ القرن التاسع عشر، بحيث ظلت تحاول هذه المنظمات المشاركة مع المجتمع الدولي في إدارة المشكلات التي تواجه العالم ، على رأس هذه المشكلات ، موضوع حماية البيئة ، الذي بات يشغل اهتمامات أكبر الدول و كل المجتمع الدولي ، و كافة الشعوب بسبب المخاطر البيئية ، و من تلك الوسائل المستعملة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية نجد التربية و التوعية البيئية ، و قدمنا أمثلة عن أهم هذه المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر و المؤثرة في السياسات و القرارات الدولية الخاصة بالبيئة ، الى جانب الاتحاد الدولي لصون الطبيعة و الموارد الطبيعة .

الكلمات المفتاحية

1 – المنظمات الدولية غير الحكومية – 2 – حماية البيئة 3– تلوث البيئة 4 – اليات عمل حماية البيئة – 5 – التوعية البيئية – 6 – منظمة السلام الخضر .

Governmental organizations appeared in the nineteenth century, especially the industrial renaissance and technological progress witnessed by the world in various fields, including the field of environment.

And so, through the strategy of its work in order to preserve the environment and protect it from all dangers, and among those methods used by these organizations, we find environmental education and awareness.

Among the most important international non-governmental organizations, the green peace organization and the international union for conservation of nature

Key words

1- International Non-Governmental organization.2- Environmental protection

3- Environmental pollution. 4- Environmental protection Mechanisms

5- Environmental awareness.6- green peace organization